

ضربة حيدرية

شيخ الحديث والتفسير

غلام رسول القاسمي القادري النقشبندي

مدظله العالی

مطبوعات "رحمة للعالمين" جواكفیر، بنددادنخان

0303-4367413

Islam The World Religion

الفهرس

- 5 _____ المقدّمة
- 12 _____ خصائصُ سيّدنا عليّ المرتضى رضي الله عنه
- 15 _____ تفضيلية الرافضة
- 21 _____ افضلية الصديق رضي الله عنه في القرآن
- 31 _____ أحاديث في أفضلية الصديق رضي الله عنه
- 31 _____ إمامة الصديق رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ
- 33 _____ أوّل خطيب ومبلّغ على رؤوس الأشهاد في الأمة:
- 34 _____ لا يدع الله تعالى أبا بكر يخطئ
- 34 _____ مقام الخُلة
- 36 _____ لم تر الشمس أفضل من الصديق بعد الانبياء
- 36 _____ بعد النبي ﷺ، هو المتقدم على كلّ أحد
- 36 _____ أحبّ الخلق إلى حبيب الله ﷺ
- 37 _____ منقبة الصديق بطلب من النبي ﷺ
- 37 _____ لا تذكروا صاحبي بسوء، من أجلي
- 38 _____ خصائص الصديق رضي الله عنه
- 39 _____ أكبر داعم مالي
- 40 _____ الأسبق في التضحية بالنفس وأعظم الشجعان
- 41 _____ يدعى الصديق من أبواب الجنة كلّها

- 42 _____ لا يرضى الله والمؤمنون إلا أبا بكر
- 43 _____ خطبة منبرية في فضل الصديق
- 43 _____ فأتوا أبا بكر بعدي
- 43 _____ قضاء أزل بالخلافة
- 44 _____ في ذكر أعلمية الصديق رضي الله عنه
- 44 _____ ذكر الشيخين معاً
- 49 _____ ذكر الخلفاء الثلاثة معاً
- 52 _____ ذكر الأربعة الخلفاء الراشدين معاً
- 56 _____ صديق مشابه للنبي ﷺ وفي مقام الفناء فيه
- 58 _____ أقوال سيدنا ومولانا علي كرم الله وجهه الكريم
- 65 _____ صنع التفضيل لأبي بكر الصديق
- 66 _____ أقوال العلماء والصوفية عليهم الرحمة
- 73 _____ إجماع الأمة
- 73 _____ (١) إجماع جميع الصحابة
- 74 _____ (٢) اتفاق الأئمة الأربعة
- 75 _____ (٣) إجماع جميع العلماء والصوفية من أهل السنة
- 83 _____ أسئلة التفضيلية وأجوبتها
- 202 _____ التفضيلي سرعان ما يصير رافضياً
- 204 _____ أسباب انحراف التفضيليين

- 211 _____ الحکم الشرعی فی حقّ التفضیلیّة
- 211 _____ مناقشة کون الإجماع فی هذا الباب قطعياً أو ظنیاً
- 218 _____ علامة أهل السنّة وشعارهم
- 220 _____ هذه لیست قضيّة بسیطة
- 221 _____ الخلاصة:
- 224 قرارات كبار العلماء والمشایخ العظام فی القرن الرابع عشر الهجري

☆.....☆.....☆

Islam The World Religion

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين،
وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

لقد وصلت إلينا تقارير كبار علماء العالم الإسلامي. ويرى
الفقير أنّ من اللازم أن يذكر بعض الكلمات تمهيداً.

ففي "المؤتمر العالمي للمولد" قال أحد الخطباء: إنّه عند
استقبال المدينة كان الرجال والنساء جميعاً يرقصون! وهذه الكلمة من
الخطيب إنّما هي تحريف الغالين، فإنّ تفسير قوله ﷺ: لَعِبَتِ الْحَبَشَةُ
بِجَرَابِهِمْ بمثل هذا المعنى الباطل، واستعمال لفظ "الرقص" في حقّ
أشرف نساء الإسلام، أمر يوجب الخجل ويُعدّ من أعظم المساوئ.

وايضاً قال في المؤتمر المنعقد باسم الإمام الأعظم أبي حنيفة
عليه الرحمة: نحن أوّل من أطلق على الأحاديث التي رواها الإمام
الأعظم اسم "الثنائيات" و"الوحدانيات". غير أنّ الخطيب لم يعلم أنّ
هاتين المصطلحين قد وُضعتا من قبل، وهما مثبتتان في مقدّمة مسند
الإمام الأعظم المطبوع في "المكتبة القديمة" (ص 10). فدعواه هذه
إنّما هي إنتحالُ المُبْطِلِينَ، ودليل جليّ على قلّة مطالعته.

ثم في خطابه حول موضوع "الحقيقة المحمدية" قال: إنّ
الرسول ﷺ مثل الله تعالى! وهذه الكلمة ظلم عظيم بحت. ومثل هذه
الأقوال يطلقها ثم يتبجح قائلاً: "إنّ ما قلنّه لن تجده في الكتب"،
وأحياناً يتّهم جميع علماء الأمة بالحسد، وأحياناً يزعم: "لقد أصبحتُ
فتوى برووف، ولا أبالي بفتاوى العلماء".

فلما أخذ هؤلاء يقطعون جذور العقائد الأساسية في الإسلام، وشرعوا في نشرها علناً، اضطررنا إلى أن نمسك القرباس والقلم دفاعاً عن عقيدة الأمة وصيانةً لثوابتها.

لقد رأينا أنّ أهل الأهواء والضلال قد استغلّوا وسائلهم وأعاونهم لإنجاز أعمال ضخمة ، حتى تركوا أثراً في التاريخ. وخير شاهد على ذلك الخوارج والمعتزلة ، فإنّ لهم خدمات قرآنية وحركات جهادية وتنظيماً محكماً لا يمكن إنكارها . بل إنّ القاديانية اليوم تملك شبكة واسعة تنظيمية تبهر الناظر ، وتستغلّها للتأثير على الناس. غير أنّ العبرة ليست بسعة الحركة ، ولا بقوة التنظيم ، ولا بكثرة التصانيف ، ولا بفصاحة اللسان ، وإنما العبرة بالالتزام بالقرآن والسنة والإجماع والتمسك بالسواد الأعظم ، والولاء لجناب الحبيب ﷺ وأتباعه.

قال رسول الله ﷺ: يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدْوَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ (المشكاة حديث: 248)--

وهذه البشارة النبوية تدلّ على أنّ في كلّ عصر ستوجد تأويلات جاهلة ، وتحريفات غالية ، وسرقات علمية. والذين يقترفون هذه الانحرافات يزعمون أنّهم من المسلمين ، أمّا المتصدّون لها فهم العدول من هذه الأمة ، الذين حملوا أمانة العلم ، فقاموا بواجبهم في إحقاق الحق وإبطال الباطل.

وانطلاقاً من هذا الحديث الشريف ، فقد كتب العلماء الأجلاء تقاريرهم على "ضربة حيدرية" إبراءً لذمتهم أمام الله ، ودفاعاً عن عقيدة الأمة.

ومن غرائب ما كتب بعض التفضيلية قوله: إِنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان خليفة سياسياً، بينما علياً رضي الله عنه كان خليفة باطنياً وروحانياً. وزاد فقال: إِنَّ دائرة الخلافة السياسية تنتهي عند الأرض، أما الولاية الروحية فتمتد إلى العرش! (السيف الجلي ص9).

وهذه الدعوى الباطلة إنكارٌ صريح لخلافة الصديق رضي الله عنه الروحية، ولا تعدو أن تكون رافضية خالصة. كما أن جعل الخلافة في حدود الأرض والولاية إلى العرش، فيه سوء أدب جسيم مع سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه. والطريق الأسهل لفهم هذه الحقيقة أن يقال: لو أن أحد الخوارج نطق بمثل هذه الكلمات في حق سيدنا علي رضي الله عنه لكان ذلك خارجة صريحة، فكذلك إذا قيل في حق الصديق رضي الله عنه فهي رافضية محضة.

وأهل السنة والجماعة هم الذين يعترفون بخلافة الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم أجمعين، ظاهراً وباطناً، من غير تفريق.

فتأملوا! هل هو مجرد اتفاق أن منكر تفضيل الشيخين هو نفسه الذي يجروا على الطعن في سيدنا معاوية رضي الله عنه؟ وهل هو محض صدفة أن هؤلاء أنفسهم يفسرون قوله تعالى: مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ بآئِهِ إشارة إلى سيدنا علي وسيدة النساء رضي الله عنهما، غير أنهم يعرضون عن تنمة الآية: بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ (الرحمن: 20).

وهل هو اتفاق أن هؤلاء يتجاهلون ما بعده من ذكر لحوم الأسماك والسفن الجارية، وهو نص يدمغ تفسيرهم الرافضي بقوة؟ قال تعالى: وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَدْبٌ فَرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ

أَجَاجٍ وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى
الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ (فاطر: 12)

وكذلك يزعمون أنّ قوله تعالى: يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ
(الرحمن: 22)- هو إشارة إلى الحسنين الكريمين رضي الله عنهما، مع
أنّ العلماء صرّحوا بأنّ هذا من تأويلات الجهال والسفهاء من
الروافض قالوا: هُوَ مِنْ تَأْوِيلِ الْجُهَلَاءِ وَالْحَمَقَاءِ كَالرَّوَافِضِ (انظر: المرقاة
1/292، الإتقان 2/180، مقدّمة في أصول التفسير ص 38، 39 مجمع
البحار 5/236، فيض القدير 2/102).

وقال ابن تيمية في هذا الحديث: إِسْنَادُهُ ظُلْمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ
بَعْضٍ (منهاج السنة 4/66)-

وهل من المصادفة أنّ هؤلاء يروون أنّ سيدنا الحسين رضي
الله عنه لم يكن في شعره بياض حتى بلغ سنّاً وخمسين سنة، ثمّ لمّا
رجع وهو حاملٌ جثمانَ ولده تغيّر شعر رأسه ولحيته إلى البياض؟
(انظر: شهادة الإمام الحسين ص 43)-

مع أنّ الصحيح في البخاري أنّ رأس سيدنا الحسين رضي الله
عنه يوم استشهد كان مخضوباً بالسواد (البخاري: 3748). والواقع أنّ
شعره رضي الله عنه كان فيها الشيب، وكان يخضبها بالخضاب شأن
المجاهدين.

أفهذا أيضاً مجرد اتفاق أنّ هؤلاء ينكرون إجماع الأمة، ولا
يبالون به، مع أنّ إنكار الإجماع من شعائر الروافض؟
أفمجرد مصادفة أنّ هؤلاء يشاركون الروافض في مجالسهم،
ويسترضونهم، ويحسنون العلاقة بهم، بل ويثنون عليهم؟ فكيف
اجتمعت هذه الروافضيات كلّها في شخص واحد؟

ومن وجه آخر: فإنّ الذين جعلوا الولاية لعليّ رضي الله عنه أفضل من غيره ، صار أتباعهم يجاهرون بإنكار تفضيل الشيخين، وبعض خرّيجي مؤسّساتهم صاروا دعاة صريحين للرافضية ، يرفعون شعار حبّ أهل البيت ذريعةً للطعن في السنّة.

فاحفظ هذا! فإنّ منكر تفضيل الشيخين سيجاهر يوماً ما بالطعن فيهما رضي الله عنهما، وأمّا معاوية رضي الله عنه فهو عدوّ الأزلي.

قال سيّدنا الفاروق الأعظم رضي الله عنه: يَهْدُمُ الْإِسْلَامَ زَلَّةُ الْعَالِمِ أَي: إِنَّ زَلَّةَ الْعَالَمِ تَهْدِمُ الْإِسْلَامَ.

فإذا زلّ الأستاذ قَدَمًا واحدة ، فإنّ تلميذه يزلّ أميالًا. وهذا هو الواقع، إذ نرى الأعراب يستغلّون خطب هؤلاء وكتاباتهم حججًا لإضلال عوامّ أهل السنّة.

وهؤلاء ما زالوا يبتدعون أقوالاً تُحدث الشقاق بين المسلمين، مثل قولهم: "إنّ الجهاد لا يكون إلّا للدفاع ، وما عداه فليس بجهاد" ، وقولهم في احتفالات الكرسمس: "إنّ اليهود والنصارى مؤمنون، وليسوا بكفّار" .

فتأمّلوا! أيّ ظلمٍ أعظم من هذه الأقوال؟! وكم سبّبت من خصومات بين أتباعهم وبين سائر المسلمين؟! ثم يأتي أتباعهم فيتسابقون لإثبات هذه المزاعم الباطلة، كأنّها من الإسلام.

لكن السؤال الجوهرى هو: لماذا وقعت هذه الفتن أصلاً؟ وما الفائدة التي جناها قائلها من إطلاقها؟ أين ذلك الشعور بالغيرة على الأمة؟ أين تلك الدعوات إلى الوحدة والاتفاق؟ أفتكون الخلافات القديمة باطلاً، وأمّا الخلافات الجديدة التي أحدثوها فهي عيّن

وهكذا في سائر أقوالهم المضللة ، يثور نفس السؤال: ما الذي كسبوه من هذه الكلمات التي لا تورث إلا الفرقة والاضطراب؟
غير أن الله تعالى بتوفيقه ألهم الفقير (المصنّف) أن يستشعر الأخطار المقبلة ، فأخذ زمام المبادرة قبل استفحالها ، وكتب ما كتب ، وإن لم يدرك الناس جميعًا هذه الأخطار في أول الأمر.
قال الشاعر:

سينه خواهم شرح شرح از فراق

تا بگويم شرح دردِ اشتياق

أي: إني أريد صدرًا مشروحًا بالآلام ، لأبث فيه شجون
الاشتياق وحرقة الفراق.

ومع ذلك ، فلا بدّ من التأمل: لو كان مؤلّف هذا الكتاب رجلًا ساذجًا قليل الفهم ، فهل يُعقل أن يكون أولئك العلماء الأجلاء- الذين كتبوا تقاريفهم عليه وأنثوا عليه ثناءً عاطفًا- كذلك ساذجين؟

كلا والله ، بل هم من كبار العلماء، الذين لا نظير لهم في عصرنا، لافي مشارق الأرض ولا في مغاربها. ومن بينهم أيضًا مشايخ لبعض هؤلاء التفضيلية أنفسهم.

وإنما اعتنى الفقير بجمع هذه التقاريف، ليكون ذلك حجة قاطعة على كلّ من يثير الشبهات حول المؤلف، فلا يبقى لهم عذر عند أنفسهم ولا عند الله تعالى.

لقد اجتهد الفقير في جمع هذه التقاريف، ليكون ذلك ردًا صريحًا على كلّ من يرفع صوته ضده، فلا تبقى عنده حجة، لا أمام

ضميره ولا أمام الله تعالى.

فالذين يصفون هؤلاء العلماء العدول بأنهم ضيقو الأفق، قد زكاهم رسول الله ﷺ وسماهم حملة العلم و العدول.
 وإنما ألفنا هذا الكتاب لتبقى سجلات الإسلام طاهرة نقية، فلا تكون كتابات مبتدع أو ضالّ في هذا القرن الخامس عشر مرجعاً للأجيال القادمة. غير أننا لم نذكر اسماً بعينه ، لنألا ينصرف المقصد إلى الأشخاص بدل الفكرة.
 ونسأل الله جلّ شأنه أن يطهر نيّاتنا من الأغراض الشخصية والعداوات ، وأن يرزقنا قول الحقّ وقبول الحقّ، وأن يتقبّل منا هذه الجهود القليلة في حضرته الكريمة. آمين.

تنبيه للقراء:

إذا اعترض أحد على موضع من مواضع الضربة الحديدية، فالرجاء من القارئ الكريم أن يفتح نفس الموضع في الكتاب، وسيجد- إن شاء الله- أن الاعتراض ليس إلا انعكاساً لعقيدة رافضية، تتكشف بوضوح لكلّ منصف.

كتبه الفقير: غلام رسول القاسمي

في 26 جمادى الآخرة 1429هـ

الموافق 1 يوليو 2008م

الطبعة الأحدث: نوفمبر 2025م

☆.....☆.....☆

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين،
وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

خصائصُ سيِّدنا عليٍّ المرتضى رضي الله عنه

إنَّ اللهَ الكريمَ جَلَّ شأنُه شرَّف أصحابَ حبيبِه الكريمِ ﷺ
وفضَّلهم على سائر العالمين، واختارهم لصحبته. ومن جملتهم ثلاثمائة
وثلاثة عشر من أهل بدر، وهم أفضلُ الصحابة. ومن هؤلاء العشرةُ
المبشَّرة بالجنة هم الأخصُّ بالأفضلية. ثمَّ أفضلُهم الخلفاء الراشدون،
وأفضلُ الخلفاء الراشدين سيِّدنا أبو بكرٍ الصديق رضي الله عنه،
ويليه في المنزلة سيِّدنا الفاروقُ الأعظم رضي الله عنه، ثم سيِّدنا
عثمانُ الغني رضي الله عنه، ثم في المرتبة الرابعة سيِّدنا عليُّ المرتضى
رضي الله عنه.

ومع أنَّ الخلفاء الثلاثة قد خُصِّوا بالفضائل العظيمة، فقد
أنعم الله تعالى على سيِّدنا عليٍّ المرتضى رضي الله عنه بكلماتٍ جمَّة
وخصائصٍ باهرة.

غير أنَّ بعضَ ذوي العقائد الفاسدة يُبغضون سيِّدنا عثمانَ
الغني وسيِّدنا عليًّا المرتضى رضي الله عنهما (وهما الختنان)، بل إنَّهم
ينكرون بالخصوص خصائصَ أمير المؤمنين وإمام الواصلين، مولانا
عليٍّ المرتضى رضي الله عنه وهؤلاء هم الخوارج، وقد قال الحبيبُ
الكريم ﷺ: الخوارج كلابُ النار (ابن ماجه: 173).

فأيُّ مؤمنٍ يمكن أن يُنكر خصائصَ ومناقبَ مولانا عليٍّ
كرم الله وجهه، مع أنَّ العينَ البصيرة تشهد بتصرّياتٍ في الأحاديث

النبوية الشريفة ، منها:

أَنَّ عَلِيًّا الْمُرْتَضَى هُوَ جَدُّ ذُرِّيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزَوْجُ سَيِّدَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عَلَى أَبِيهَا وَعَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
وَأْتَهُ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ مِنَ الصَّبِيَّانِ (الترمذي: 3734).

وهو ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ، وقد خَلَفَهُ الْحَبِيبُ الْكَرِيمُ ﷺ عند غزوة تبوك، وقال له: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى أَي: أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى (البخاري: 3706، مسلم: 6218).

وقد ورد في حقه بالتوكيد: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِمَنْ عَادَاهُ (الترمذي: 3713). صحيح

وهو الذي قال فيه النبي ﷺ يوم خيبر: لَأَعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (البخاري: 2942).

وهو الذي قال له النبي ﷺ: يَا عَلِيُّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجَنِّبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ (الترمذي: 3727). ضعيف

وهو أخو رسولِ الله ﷺ، إذ لَمَّا أُقِيمَتِ الْمُؤَاخَاةُ فِي الْمَدِينَةِ جَاءَ بَاكِئًا وَقَالَ: مَا جَعَلْتَ لِي أَحَا. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (الترمذي: 3720). وقال العلماء في صحته ما قالوا.

ولقد ورد في غير واحدٍ من الصحابة قوله ﷺ: هُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، غير أن هذه الزيادة قيلت في عليٍّ وحده: لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا عَلِيُّ (الترمذي: 3719، ابن ماجه: 119). حسن

وهو بابُ العلمِ وأكبرُ فُضَاةِ الصَّحَابَةِ، حتَّى قال الفاروقُ الأعظم رضي الله عنه: "أعوذُ بالله من مجلسٍ ليس فيه عليٌّ" (المشكاة: 6120، الإصابة، ج2 ص1296).

وكان هو الذي اضطجع على فراش المصطفى ﷺ ليلة الهجرة

(الرياض النضرة، ج2 ص113).

وهو صاحب المنزلة العظمى الذي أمره الحبيب ﷺ أن يركب على كتفيه ليلقي الأصنام من فوق سطح الكعبة ، فقال علي رضي الله عنه: لقد خطر ببالي حينئذٍ أنني لو شئتُ لنلتُ أفق السماء (السنن الكبرى للنسائي: 8507).

ولأجل صلاته رُدَّت الشمسُ بعد غروبها(الشفاء ج 1 ص 185، رواه ثقات).

وقد بعث رسول الله ﷺ جيشاً كان فيه علي رضي الله عنه، فرفع النبي ﷺ يديه وقال: اللَّهُمَّ لَا تُمِئِنِّي حَتَّى تُرِيَنِي عَلِيًّا(الترمذي: 3737).ضعيف

فبعد هذه التفصيلات ، إن ارتاب أحدٌ في أهل السنة ، أو أساء الظنَّ بهم ، فليُعدَّ جوابه بين يدي الواحد القهار.

وقد ذكر الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى ناقلاً عن الإمام السيوطي رحمه الله: أن فضائل الخلفاء الثلاثة ومناقبهم أكثر وأشهر ، بل هي أعظم من فضائل سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه (أشعة اللمعات ، ج4 ص674).

وقد ألَّف الفقيرُ كاتبُ هذه السطور في خصائص الخلفاء الراشدين الأربعة رضوان الله عليهم جميعاً كتاباً مستقلاً بعنوان: كتاب الخصائص ، وقد طُبِع بحمد الله وانتشر.

☆.....☆.....☆

تفضيلية الرافضة

وعلى الجانب الآخر وجود قوم يرون أن سيدنا علياً أفضل من سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر الفاروق رضي الله عنهما (الشيخين). مع أن خصائص سيدنا علي ثلاثه عشر، فإن خصائص الصديق الأكبر تزيد على الثمانين ، وفي صحيح البخاري وحده أكثر من عشرين خصيصة. وحقائق الكتب لا يمكن إنكارها ، فإن منكري خصائص وأفضلية الصديق إنما هم الرافضة والتفضيلية، وهؤلاء مثل الخوارج غير أنهم وقفوا على الطرف الآخر.

وعلى نقيض هذين الفريقين فعقيدة أهل السنة: تفضيل الشيخين وحب الخنتين ، أي: الإيمان بأفضلية الشيخين ، ومحبة الخنتين (شرح العقائد النسفية ص 150). وقد نبه علماء أهل السنة على أن أفضلية الشيخين لا تعني - حاشا لله - نقصاً في محبة الخنتين ، ولا محبة الخنتين تعني تفضيلهما على الشيخين.

وفي مذهب الرافضة فرق كثيرة ، قد بين العلماء تفاصيلها في مصنفاتهم ، مثل: الشاه عبد العزيز المحدث في تحفة الاثني عشرية، والقاضي ثناء الله في السيف المسلول ، وقطب الأقطاب سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني قدس سره في غنية الطالبين ، وغيرها . ومن أخص تعاليم هذا المذهب: التقية ، وبسببها صار التمييز بين فرقهم والتعقب عليهم من أصعب الأمور .

والموضوع الذي نتناوله اليوم هو: فرق منهم ، يزعمون أنهم من أهل السنة ، ولهم أنحاء متعددة ، ومنها فرقة تقول: إن سيدنا علياً رضي الله عنه أفضل من الخلفاء الثلاثة الأولين. وتسمى هذه الفرقة

التفضيلية. وأكثرهم بل كلهم أعداء لسيدنا معاوية رضي الله عنه. فهم كلهم ضلال مبتدعة ، وقد صرح العلماء أنهم خارجون عن أهل السنة.

يَعلم اهل العلم ان الخوارج والروافض والمعتزلة ثلاثة فرق ضالة لا يَعتمدون باجماع الامة ولا بالسواد الاعظم. فالخارجي معناه من خرج ، والرافضي من ترك وتفرق ، والمعتزلي من اعتزل وانفصل. وكل من يستدل بالقرآن والسنة على خرافاته المخالفة للسواد الاعظم فهو ملحد. والملحد من اللحد وهو الجانب والميل عن الاستقامة ، ومنه سميت القبر البغلية لحدانها في جانب القبر دون وسطه . فكذلك الروافض والخوارج والمعتزلة يجتمعون في معنى الاحاد ، وكلهم على معزل عن السواد الاعظم.

وبهذا القاسم المشترك اصبحوا اصحاب اهواء وافكار شاذة لا يلتزمون بالجماعة ، فتفرقوا فرقا كثيرة. كل واحد منهم يحمل بحثا ورأيا خاصا به مخالفا لغيره متفردا في دعواه. وهم يستترون بستر التحقيق ، فاذا بالغوا في دق الشعيرة وتفتيش ما لا جدوى فيه اغتريت بهم العوام وطفقوا يعجبون من كلامهم ، وهم لا يدرون انهم ضلوا واضلوا.

ومثلهم كطائرة قُطع حبلها فهي تتخبط في الهواء ، لا يدري اي ايدي الاقدار تلقي بها او على اي عمود تلتف. ولكن النهاية واحدة: التحطم والتبدد ، نعوذ بالله من ذلك. وفي الكتب اقوال شاذة ومتركة ومردودة في شتى المواضيع. فقد ورد في بعضها ان سيدنا ابراهيم عليه السلام افضل من جميع الانبياء. وفي اخرى ان فرعون قد غفر له. وفي بعضها ان يزيد قد غفر له. وفي

أخرى انه ما دام مسلماً وإن كان فاسقاً جاز ان يقال له رحمه الله. ومثل هذه الأقوال منها ما هو الحادي ومنها موضوع ومنها مرجوح. هذا سوى ما في كتب المعتزلة والخوارج والروافض والنيتشريين من مخار فمتنوعة.

لكن تذكروا أن معيار الحق هو الموقف الذي اختاره سواد الأعظم. فأى شخص جمع مكتبة ضخمة بما لديه من الوسائل، فإن في مكتبته يمكن أن توجد أنواع من اللغويات. فإذا فسد هضمه، فإنه بدلاً من الاعتماد على الكتب المتداولة واتباع الأقوال المختارة يعتمد على تفردات العلماء، والأقوال المتروكة والمردودة، ومراجع الكتب النادرة، بل ويفتخر بذلك. ثم يقوم بتمزيق المسائل الدقيقة باستخراج تاويلات ركيكة ليثبت موقفه الباطل، ويزين بحثه بقول من أقوال المعتزلة أو الخوارج أو بقول مردود من غيرهم ليضفي على رأيه بريفاً زائفاً. وفي المقابل لا يبالي بما يقوله سواد الأعظم مهما علا صوته. أما العوام فإنهم يعدون هذه الخرافات دقائق علمية فيعجبون بها إعجاباً شديداً. فإن كان مثل هذا الشخص كثير الكلام، سليط اللسان، ومعه الوسائل، فإنه يثير للعلماء ولدين الله بلاء عظيماً. وقد قال الحبيب الكريم ﷺ: إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان (مسند أحمد: 144). فمثل هؤلاء الملاحدة يقدمون قياسهم على الأحاديث الصريحة.

وفي الحقيقة إن بعض الناس جعلوا أتباعهم كضفدع البئر، فلا يرضون بخطبة غير قائدهم ولا بكتابه. وواضح أنهم ما داموا لا يجالسون غيره فلن يعرفوا قدر غيره من العلماء ولا يدركوا مواهبهم. وقد قال أيوب التابعي رحمه الله: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجا

لس غيره (سنن الدارمي: 647).

وأصل المقصود أننا كتبنا هذه الرسالة في الرد على التفضيلية.
وهذه ليست أول تأليف لنا في هذا الموضوع ، بل من الكتب المهمة
التي سبقت في الرد على التفضيلية مايلي:

١- مناقب الأئمة الأربعة، تأليف الإمام أبي بكر الباقلاني
رحمه الله.

٢- الطريقة المحمدية، تأليف سيدي المخدوم محمد هاشم
التهتوي رحمه الله.

٣- الحبل الوثيق في نصره الصديق، تأليف العلامة جلال
الدين السيوطي رحمه الله.

٤- قرّة العينين في تفضيل الشيخين، تأليف شاه ولي الله
المحدث الدهلوي رحمه الله.

٥- إزالة الخفاء، تأليف شاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه
الله.

٦- سر الجليل في مسألة التفضيل، تأليف شاه عبد العزيز
المحدث الدهلوي رحمه الله.

٧- الصواعق المحرقة، تأليف العلامة ابن حجر المكي رحمه
الله.

٨- سبع سنابل (الأول سنبله)، تأليف مير سيد عبد الواحد
البلغرامي رحمه الله.

٩- مطلع القمرين في إبانة سبقة العمرين، تأليف مولانا
أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله.

١٠- الزلال الأنقى من بحر سبقة الأنقى، تأليف مولانا أحمد

رضاخان البريلوي رحمه الله.

طريق التفضيلية في العمل

بعض التفضيلية يصرحون بأن سيدنا علي المرتضى أفضل من الشيخين الكريمين رضي الله عنهما، غير أن طائفة أخرى منهم يظهرون باللسان والقلم أن الشيخين هما أفضل، لكنهم يقصدون بهذه الأفضلية التقدم في الخلافة الظاهرة، وأما الولاية الباطنة فهي في زعمهم خاصة بسيدنا علي رضي الله عنه، والذي يؤول في النتيجة إلى نفس التفضيل الأول، فلا فرق بين الطائفتين، بل الطائفة الثانية أخطر من الأولى بمكرها وخذاعها.

وقد كشف هذا الأسلوب في الخداع الإمام فاضل بريلوي رحمه الله فقال: إن من لم تحتمل قلوبهم المظلمة الغليظة تفضيل الشيخين، ولم يقبلوا ذلك لما غلبت عليهم الأهواء، ورأوا أن الإنكار الصريح يسلب عنهم اسم أهل السنة، اضطروا إلى طريق آخر، وهو أن يقرروا بألسنتهم بتفضيل الشيخين، ويصروا على الترتيب المذكور عند أهل السنة، لكنهم اخترعوا لمعنى الأفضلية ما لا يرفع مرتبة الشيخين على سيدنا علي، كيلا يفوت مقصدهم الفاسد. فإذا جنتهم بما شئت من دلائل القرآن والحديث وآثار أهل البيت وأقوال العلماء، كان الجواب عندهم بكلمة يسيرة: نحن لا ننكر تفضيل الشيخين، بل نعتقد أنهما أفضل البشر بعد الأنبياء، غير أن معنى الأفضلية عندنا كذا، لا كما تفهمون. فإذا بجملة قصيرة ذهبت بجهود عظيمة، وضاعت البراهين كلها (مطلع القمرين ص 32).

ومن المعلوم عند أهل النظر أن القاديانية أيضا لا يعترفون

بأنفسهم منكري ختم النبوة ، كما أن البرويزية لا يقرون بأنهم منكرو الحديث ، وهكذا هو طريق التفضيلية بعينه.
وسنثبت أولاً بأدلة من القرآن والسنة والإجماع أفضلية سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه، ثم نذكر بعد ذلك ما يستدل به التفضيلية ونرد عليه.وبالله التوفيق.

☆.....☆.....☆

Islam The World Religion

افضلية الصديق رضي الله عنه في القرآن

لقد استدلت العلماء الكرام من آيات كثيرة من القرآن المجيد على أفضلية سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه ، ولا شك أن القرآن قد نزل قبل حصول الخلافة الظاهرة. وإليك بعض الآيات:

الآية الأولى:

لَا يَسْتَوِي مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا (الحديد: 10).

وفي تفسير البغوي ورد أن هذه الآية نزلت في شأن الصديق رضي الله عنه، فقد كان أول من آمن، وأول من أنفق ماله في سبيل الله. وقال ابن مسعود رضي الله عنه: أول من سل السيف في سبيل الإسلام هو رسول الله ﷺ وأبو بكر الصديق رضي الله عنه. ونحو ذلك في تفسير الخازن والمدارك.

أما تفسير ابن كثير فقد نص على أن المؤمنين مجتمعون على أن هذه الآية أول ما تناولها أبو بكر رضي الله عنه، فهو الذي له الحظ الأوفر، وسيد من عمل بها من جميع الأمم بعد الأنبياء، إذ أنفق ماله كله في سبيل رضا الله.

وفي تفسير القرطبي جاء أن هذه الآية دليل صريح على أفضلية أبي بكر رضي الله عنه، إذ كان أول من آمن، وأول من جاهد، وأول من أنفق ماله على رسول الله ﷺ (تفسير قرطبي جلد ١٧ صفحہ ٢٠٦)۔

قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله: قال الواحدي إن أبا بكر هو أول من قاتل في سبيل الإسلام، بينما عليٌّ في أوائل الإسلام

كان صبيماً صغيراً ولم يكن من أهل القتال (التفسير الكبير 10/452).
وفي «البيضاوي» أن هذه الآية نزلت في شأن أبي بكر رضي
الله عنه، لأنه أول من آمن، وأنفق ماله في سبيل الله، واشتجر مع
الكفار حتى ضُرب ضرباً شديداً كاد أن يهلك منه (تفسير البيضاوي
468/2).

ولما حاول مشركو مكة أن يؤذوا النبي ﷺ قام الصديق الأكبر
رضي الله عنه بدفعهم ومقاتلتهم، وقال لهم: أتقتلون رجلاً أن يقول
ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم؟ (البخاري 3678، 3856،
4815).

وفي حديث آخر: لما سأل بعض الناس: من هذا الذي يدافع
محمداً؟ أجاب الآخرون: هذا ابن أبي قحافة الأحمق! (المستدرک
للحاكم 4480).

وفي الختام، نعرض كلام الإمام المجدد شاه ولي الله الدهلوي
رحمه الله، وهو من أعظم العلماء والروحانيين في الإسلام. قال: هذه
الآية نصٌّ على أن الذين قدّموا تضحيات قبل الفتح أفضل ممن جاء
بعدهم. (إلى أن قال): الصديق الأكبر قاتل قبل الهجرة وأنفق في سبيل
الله، والفاروق الأعظم قاتل قبل الهجرة، بخلاف سائر الصحابة
كحضرة المرتضى أو غيره، فلم يقع منهم قبل الهجرة قتال ولا إنفاق.
فثبت من هذه الآية أن الشيخين أفضل من حضرة المرتضى (إزالة
الخفاء 1/296-297).

وقد نقل الإمام البغوي رحمه الله في تفسير هذه الآية حديثاً
عظيماً في شأن الصديق الأكبر بسنده الكامل، حيث قال:
قال ابن عمر رضي الله عنهما: كنت عند رسول الله ﷺ وكان

أبو بكر رضي الله عنه حاضراً، فكان يلبس عباءةً مخيطةً من الأمام بخياطةٍ من مسامير أو دروز. فجاء جبريل عليه السلام فقال: ما شأنُ أبي بكر، أي هذا الثوبُ الذي يلبسه؟ فقال رسول الله ﷺ: قد أنفق كلَّ ماله عليَّ قبل الفتح. فقال جبريل: إن الله يقرئ أبا بكرَ السلام، واسأله: أأنت عنه راضٍ أم ساخطٌ عليه؟ فوصلَ رسول الله ﷺ السلامَ إلى أبي بكرٍ وسأله، فقال أبو بكر: أأنزعُ الرضا عن ربي؟ بل أنا راضٍ عن ربي، أنا راضٍ عن ربي. (انظر: البغوي ج4 ص295، ابن كثير ج4 ص404، أبي نعيم ج7 ص105، كنز العمال ج12 ص228). قال ابن كثير: اسناده ضعيف.

ويقول الإمام القرطبي رحمه الله: لهذا السبب أقرَّ جميع الصحابة فضيلة أبي بكر وقدموه على غيره، بل واعترفهم بتقدمه واضح. وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إنَّ النبي أول، ثم أبو بكر ثانياً، ثم عمر ثالثاً، ومن زعم أنني أفضل من أبي بكر وعمر فأجلدنه جلد المقتري وأسقط شهادته. فالأوائل تحملوا أعباءً أعظم، وكانت آراؤهم ومشورتهم هي المرتكز الذي سار عليه الإسلام فازدهر. (تفسير القرطبي ج17 ص206).

وقد صار لدى جميع أهل السنة من اليقين ما جعلنا نأخذ هذا الحديث أساساً لتسمية كتابنا «ضرب حيدري». ولو كان سيدنا علي رضي الله عنه حياً لأعطاهم من هذين سوطاً كما قالوا، فليتفكر الغاضبون قبل أن يساخطونا، فإنَّ لنا على رؤوسنا يدَ تأييدٍ من سيدنا علي رضي الله عنه - فمن شاء فليؤمن بسيدنا علي، ومن شاء فليقاتل إن أراد.

الآية الثانية:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَثْنَيْنِ إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40].

في قوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ إشارة إلى نصرٍ مخصوص وقع بوساطة الصديق رضي الله عنه، وفي قوله: ﴿ثَانِيًا أَثْنَيْنِ﴾ كمالُ الخلّة في غاية الخلوة، حيث كانا في الغار معاً، حتى حيرت المفسرين قوة التمييز في تعيين مَنْ هو الأحد وَمَنْ هو الثاني. وأما قوله: ﴿لِصَاحِبِهِ﴾ ففي إضافته إشراقٌ يذكّر بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾، وفي قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ أرفع مراتب التثبيت والتسليّة، وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ أبهى معاني المعية والرعاية.

وهذا لا يدركه إلا من أوتي بصيرةً كمثّل بصيرة المرتضى رضي الله عنه، حيث قال: «إِنَّ اللَّهَ دَمَّ النَّاسِ كُلَّهُمْ وَمَدَحَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾» (روح المعاني ج 10 ص 89).

وقال سيّد التابعين الحسن البصري قدس سره: «عَاتَبَ اللَّهُ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (روح المعاني ج 10 ص 89، ونقله الحكيم الترمذي).

وكذلك قال الإمام الشعبي التابعي رحمه الله: «عَاتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْأَرْضِ جَمِيعاً فِي هَذِهِ الْآيَةِ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (البغوي ج 2 ص 282).

وقد قال هذه الكلمة نفسه الامام سفيان بن عيينة رحمه الله: «خرج ابو بكر بهذه الآية من المعاتبة التي في قوله تعالى: ﴿إِلَّا

تنصروه» (تفسير القرطبي ج8 ص131).

ولو ان جميع الصحابة رضي الله عنهم خدموا سيد الانبياء ﷺ ونصروه ، فإن هذا الاختصاص والتميز الذي ثبت لسيدنا ابي بكر الصديق رضي الله عنه قد اقر به سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه وغيره من الاعلام، ونقله الاثمة والمفسرون، فأين لمسلم ان يتجرأ على جحود ذلك او يمنع نفسه من اخبات الجبين له.

وقال العلامة السيد محمود الألوسي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾: فثبت انه عند النبي ﷺ بمنزلت النبي ﷺ عند ربه جل شأنه (روح المعاني ج10 ص89).

وقال السيد مرزا جان جانان رحمه الله: كفى لابي بكر فضلا ان رسول الله ﷺ اثبت لابي بكر معية الله سبحانه التي اثبتها لنفسه بلا تفاوت ، فمن انكر فضل ابي بكر انكر هذه الآية الكريمة (تفسير المظهر ج3 ص288).

وفي تفسير هذه الآية قال سيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه: لم يعدل به رجلا (المستدرک للحاكم 4468). وقال النبي ﷺ: اللهم ايده بروح القدس (البخاري 453، 3212، 6152، مسلم 6384). وجبريل لا يسير الا باذن الله، فكأن ما قاله حسان هو في الحقيقة كلام الله تعالى.

عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ يُهَاجِرُ مَعِيَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ (مستدرک حاكم: 4319). صحيح وافقه الذهبي-

عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا فِي الْغَارِ : لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لَأَبْصَرَنَا ، فَقَالَ : مَا ظَنُّكَ يَا أَبَا

بَكْرٍ بِإِثْنَيْنِ اللَّهُ تَالِهُمَا (البخارى: ٣٦٥٣ ، ٣٩٢٢ ، ٤٦٦٣ ، مسلم
: ٦١٦٩٢٣٨١ ، الترمذى: ٣٠٩٦ ، صحيح ابن حبان: ٦٢٧٨ ، احمد: ١٢) -

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَانَ الْوَزِيرِ ، فَكَانَ يُشَاوِرُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ ، وَكَانَ
ثَانِيَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ ثَانِيَهُ فِي الْغَارِ ، وَكَانَ ثَانِيَهُ فِي الْعَرِيشِ يَوْمَ بَدْرٍ
، وَكَانَ ثَانِيَهُ فِي الْقَبْرِ ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَحَدًا
(المستدرک للحاکم : ٤٤٦٣) -

الآية الثالثة:

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمْ
الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: 33].

وقد ورد في تفسير هذه الآية عن سيدنا علي المرتضى رضى الله
عنه أن المراد بالذى جاء بالصدق: محمد ﷺ ، وأما الذى صدق به: فهو
أبو بكر رضى الله عنه (تفسير ابن جرير حديث 23214).

وروى أن النبي ﷺ صعد يوماً جبل أحد ومعه أبو بكر
وعمر وعثمان رضى الله عنهم، فارتجف الجبل، فضربه ﷺ برجله
الشريفة وقال: «أُتِبْتُ أَحَدٌ، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»
(صحيح البخارى، 3675).

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: عُرِجَ بِي
إِلَى السَّمَاءِ فَمَا مَرَرْتُ بِسَمَاءٍ إِلَّا وَجَدْتُ فِيهَا اسْمِي: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ،
وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ خَلْفِي» (مسند أبي يعلى، 6600 ، المعجم الاوسط
للطبرانى: 2092 ، مجمع الزوائد: 14296 ، 14297). وذكر الإمام السيوطى
رحمه الله أن هذا الحديث مروى عن ابن عباس، وابن عمر، وأنس، وأبي

سعيد، وأبى الدرداء رضى الله عنهم، وأن أسانيده ضعيفة إلا أن بعضها يشد بعضاً حتى صار الحديث حسناً (تاريخ الخلفاء ص 48).

وكذلك روى: أن النبي ﷺ بعد المعراج قال لجبريل الأمين عليه السلام: «إن قومي لا يصدقونى»، فقال: «بلى، يصدقك أبو بكر الصديق» (فضائل الصحابة، حديث 116، المعجم الاوسط: 7173، مجمع الزوائد: 14298). حسن

قال سيدنا الصديق الأكبر رضى الله عنه: إَتَى لِأَصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ ، أَصَدِّقُهُ بِخَبْرِ السَّمَاءِ فِي غَدْوَةٍ أَوْ رَوْحَةٍ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقَ (مستدرک الحاكم ٤٤٦٢ ، ٤٥١٤). صحيح وفاقه الذهبى

وقال الإمام القرطبي رحمه الله: وَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَسْمِيَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صِدِّيقًا كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى تَسْمِيَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَسُولًا ، وَ إِذَا ثَبَتَ هَذَا وَ صَحَّ أَنَّهُ الصِّدِّيقُ وَ أَنَّهُ ثَانِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَعْدَهُ أَحَدٌ (تفسير القرطبي ٥/٢٦٢).

ومعنى كلامه أن تسمية أبي بكر بالصديق أمر أجمع عليه المسلمون كما أجمعوا على رسالة محمد ﷺ، فإذا كان هذا ثابتاً صحيحاً، وثبت أنه ثانى رسول الله ﷺ، فلا يجوز أن يتقدم عليه أحد بعده ﷺ.

الآية الرابعة:

قال الله تعالى: وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا (النساء: ٦٩).

وفي تفسير قوله تعالى: وَحَسَنَ أَوْلَانِكَ رَفِيقًا، أخرج البخاري ومسلم حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قَالَ أَنَسٌ فَأَنَا أَحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحَبِيٍّ إِيَّاهُمْ وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ (البخاري ٣٦٨٨، مسلم ٦٧١٣).

وقال التابعي الجليل عكرمة رحمه الله: النَّبِيُّ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَالصِّدِّيقُونَ: أَبُو بَكْرٍ، وَالشُّهَدَاءُ: عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم (تفسير البغوي ١/٥٥٩).

وقال الشيخ خالد النقشبندي رحمه الله في تفسير هذه الآية: إن النبي ﷺ قطب مدار جميع الأنبياء ، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه قطب مدار الصديقين، وعمر الفاروق رضي الله عنه قطب مدار الشهداء ، وعلي كرم الله وجهه قطب مدار الولاية ، وأما عثمان رضي الله عنه فقد جمع الله له نصيباً في الشهادة والولاية معاً ، وعند العارفين إنماسمي ذا النورين لأجل هذا المعنى (روح المعاني ٥/٦٩).

الآية الخامسة:

قال الله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، أي إن أعظم المتقين يُبْعَدُ عن النار إبعاداً شديداً.

وقال سيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح الصديق الأكبر: حَيْرُ الْبَرِيَّةِ أَتْقَاهَا وَأَعْدَلُهَا (ابن أبي شيبة ٨/٤٤٨) ، أي إنه بعد النبي ﷺ أفضل الناس وأعظمهم تقوى وأوثقهم ديناً.

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله بعد ذكر جملة من الآيات: إن الصديق الأكبر هو أتقى الأمة ، ومن كان في الأمة أتقى كان أكرمها، وهذا هو المقصود الذي أثبتناه، فإن كتاب الله يدل بوجه

عديدة على أفضلية الصديق الأكبر والفاروق رضي الله عنهما (إزالة الخفاء ١/٣٠).

وقال العلامة أبو الحسن الواحدي رحمه الله: يَعْني أبا بَكْرٍ في قَوْلِ الْجَمِيعِ (التفسير البسيط ٢٤/٨٨)، أي إن كلمة "الأَتقى" في الآية متفق على أنها أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

وقال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله: أجمع المفسرون منا على أن المراد منه أبو بكر رضي الله عنه (التفسير الكبير ١١/١٨٧).

قال العلامة عماد الدين ابن كثير رحمه الله: «إِنَّ بَعْضَهُمْ حَكَى الْجَمَاعَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى ذَلِكَ» أي إن بعض المفسرين قد ذكروا الإجماع على أن هذه الآية نزلت في شأن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه (تفسير ابن كثير ٤/٧٠٧).

وقال العلامة ابن حجر المكي رحمه الله: «وَفِيهَا التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ اتَّقَى مِنْ سَائِرِ الْأُمَّةِ، وَالْأَتَقَى هُوَ الْأَكْرَمُ عِنْدَ اللَّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُمْ)، وَالْأَكْرَمُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْأَفْضَلُ، فَتَنَجَّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأُمَّةِ.» ثم صرَّح بأن نسبة هذه الآية إلى سيدنا علي رضي الله عنه افتراء باطل اخترعه بعض الجهال (الصواعق المحرقة ص ٦٦).

وقال العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله: إن لفظ «الأَتقى» خاص بأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولا يدخل فيه غيره بحسب القاعدة النحوية (الإتقان ١/٣٠).

وأضاف رحمه الله: «قَدْ تَوَارَدَتْ خَلَائِقُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ لَا يُحْصُونَ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ» (الحاوي للفتاوى ١/٣١٤).
وقد أَلَّفَ السيوطي رحمه الله رسالة مستقلة في تفسير هذه

الآية بعنوان: الحبل الوثيق في نصرة الصديق ، أوردتها كاملة في كتابه الحاوي للفتاوى. وفي هذه الرسالة بالغ في إثبات أفضلية الصديق رضي الله عنه من هذه الآية، وصرح بأن المنكر لذلك ليس فقط من أهل التفضيل بل هو من أعوان الرافضة وذوي العقيدة الخبيثة (الحاوي للفتاوى ١/٣١) -.

قال العلامة القاضي ثناء الله رحمه الله: «لَا تَفَاقِ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (تفسير مظهري ٧/٤٢).

وكذلك الإمام أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله ألف رسالة مطولة في تفسير هذه الآية باللغة العربية، بلغت مئة صفحة تقريباً، بعنوان: الزلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى، وقد طبعت في الفتاوى الرضوية، وفيها بين مكانة الصديق الأكبر رضي الله عنه وأفضليته. وأما من حيث الاتقاء، فكل الصحابة رضي الله عنهم متقون، ولكن المقصود هنا ليس مجرد المتقي بل «الأتقى». ولهذا جاء في تفسير ضياء القرآن: إن جميع من دخل في دائرة عقيدة رسول الله ﷺ متصفون بهذه الصفات، غير أن المثال الأكمل لها هو ما ظهر في عمل الصديق الأكبر رضي الله عنه (ضياء القرآن ٥/٥٨٢).

وقد ورد في القرآن الكريم ذكر الصديق الأكبر رضي الله عنه بأوصاف جليلة، منها:

١. الأتقى (الليل: ١٧)
٢. أعظم درجة (الحديد: ١٠)
٣. السابق (الواقعة: ١٠)
٤. المقرب (الواقعة: ١)
٥. صاحب الرسول (التوبة: ٤٠)
٦. ثاني اثنين (التوبة: ٤٠)
٧. المصدق (الزمر: ٣٣)
٨. يرضيه ربه (الليل: ٣١)

فتأمل قوله تعالى: ﴿وَأَسْوَفَ يَرْضَى﴾ مع الحديث الشريف الذي فيه أن الله تعالى بنفسه يجزي أبا بكر على إحساناته يوم القيامة. فليتأمل العاقل: أهذه الألفاظ تدل على مجرد الخلافة الظاهرة، أم أنها تشير كذلك إلى الخصائص الباطنية والولاية الروحية؟ ثم ليحص ما للصدِّيق الأكبر من الخصائص والفضائل. وما هذا إلا بعض ما جاء في القرآن الكريم، أما الأحاديث الصحيحة فقد أوردنا كثيراً منها في التفسير، وسيأتي ذكرها مفصلاً في باب مستقل. هـ

أحاديث في أفضلية الصديق رضي الله عنه

الإمام البخاري رحمه الله عقد باباً مستقلاً بعنوان: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ (صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ٤/٣٢، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث ٣٦٥٥).
كما عقد باباً آخر في شأن إمامة الصديق بعنوان: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة (صحيح البخاري، كتاب الأذان، ٤٦/١٩٧، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، حديث ٦٧٨).
والإمام أبو داود رحمه الله عقد باب التفضيل، وبيّن فيه أفضلية الشيخين رضي الله عنهما وضوح الشمس في رابعة النهار (سنن أبي داود، ٤/٢٧٣، من كتاب السنة، باب التفضيل).
وفي جامع الترمذي باب بعنوان: مزية أبي بكر وعمر عند النبي ﷺ. وهنا نورد في هذا الباب أربعين حديثاً يتبين بها مرتبة الصديق العظمى.

إمامة الصديق رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ

(1) - عن أبي موسى رضي الله عنه قال: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَسْتَدَّ

مَرَضُهُ، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَعَادَتْ. فَقَالَ: مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ. فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ (البخاري: ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٢، ٣٣٨٥، مسلم: ٩٤٨، الترمذي: ٣٦٧٢).

وقد ذكره البخاري في باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، وقال السيوطي: «هذا الحديث متواتر» (تاريخ الخلفاء ص ٥١).

وهذا كله كان قبل أمر الخلافة الظاهرة - ولذلك استدلل الصحابة الكرام رضي الله عنهم بالإمامة على الأفضلية، فقد جاء: فأتاهم عمر رضي الله عنه فقال: يا معشر الأنصار، ألسنتم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس؟ فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر رضي الله عنه؟ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر (المصنف لابن أبي شيبة ٨/٥٧٢، النسائي: ٧٧٧، المستدرک للحاكم: ٤٤٧٩ وقال صحيح، ووافقه الذهبي).

(2)- وفي الحديث: «لا ينبغي لقومٍ فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيرهم» (الترمذي: ٣٦٧٣).

قال الملا علي القاري رحمه الله في شرحه: فيه دليل على أنه أفضل جميع الصحابة، فإذا ثبت هذا فقد ثبت استحقاق الخلافة (المرقاة، ج ١ ص ٣٣٤).

تأمل في عبارة المرقاة، فإن الأفضلية تثبت أولاً، واستحقاق الخلافة يثبت نتيجة لها. فأين ذهب اعتقاد التفضيلية أن الأفضلية محمولة على الخلافة الظاهرية؟

أول خطيب ومبّغ على رؤوس الأشهاد في الأمة:

(3)- عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: خطب رسول الله ﷺ خطبة خفيفة ، فلما فرغ من خطبته قال: يا أبا بكر قم فاخطب، فقام أبو بكر رضي الله عنه فخطب فقصر دون النبي ﷺ، فلما فرغ أبو بكر من خطبته قال: يا عمر قم فاخطب ، فقام عمر رضي الله عنه فخطب فقصر دون النبي ﷺ ودون أبي بكر رضي الله عنه (المستدرک للحاکم: ٤٥٥٦). وقال: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: منقطع.

عن أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها قالت: اجتمع أصحاب النبي ﷺ وكانوا يومئذ ثمانية وثلاثين نفساً ، فألح أبو بكر على الإعلان بالدعوة حتى أذن له رسول الله ﷺ، فتفرق المسلمون حول المسجد الحرام ، فقام أبو بكر خطيباً ، فكان أول خطيب دعا إلى الله ورسوله على رؤوس الأشهاد.

فأقبل المشركون على أبي بكر وعلى جميع المسلمين ، فأذوهم أذى شديداً، فكان أبو بكر أول خطيب دعا إلى الله ورسوله (تاريخ الخلفاء ص: ٣٣ ، ونقله ابن عساکر).

أعظم الناس في تأويل الأحلام

(4)- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ عند انصرافه من أحد ، فقال: يا رسول الله ، إنى رأيت البارحة في المنام ظلّة تقطر سمنًا وعسلًا. فقال أبو بكر: يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي ، والله لتدعني فلا عبرتها. فقال رسول الله ﷺ: اعبرها. فقال أبو بكر: أما الظلة فظلّة الإسلام ، وأما الذي يقطر من السمن والعسل

فالقرآن وحلاوته وليئنه إلى آخر الحديث (بخاري: ٧٠٤٦، ٧٠٠٠، مسلم: ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، أبو داود: ٣٢٦٧، ٣٢٦٩، ٤٦٣٣، ابن ماجه: ٣٩١٨).
 وقال محمد بن سيرين رحمه الله: كان أعبّر هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر (تاريخ الخلفاء ص: ٨٣، الصواعق المحرقة ص: ٣٤، الرياض النضرة ١/٥).

لا يدع الله تعالى أبا بكر يخطئ

(5) -- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ أَنْ يُخَطَأَ أَبُو بَكْرٍ (المعجم الأوسط للطبراني كما في مجمع الزوائد: 14328). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ وَابْنُ حَجْرٍ الْمَكِّيُّ وَالسُّيُوطِيُّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.
 والمراد أن أبا بكر رضي الله عنه كان محفوظاً بعناية الله تعالى، فلا يصدر عنه ما يُعدُّ خطأً أو زللاً، ومحبة الله له تقتضي صيانتَه من ذلك.

مقام الخلة

(6) -- لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنِّي خَلِيلُ اللَّهِ (مسلم: 6172، 6173، 6174، الترمذي: 3655، ابن ماجه: 93).

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى بعد أن حكم على الحديث بالتواتر: قَدْ وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ الْمُعَلَّى، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ سُرِدَتْ طُرُقُهُمْ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ (تاريخ الخلفاء ص 45).

ويُفهم من هذا الحديث أنّ الصديق رضي الله عنه وُزِنَ بميزان الخُلَّةِ ، فجُعِلَ بعد الله تعالى أحبَّ الخلق وأخصَّهم بمودَّة النبي ﷺ. وهذا وقع قبل الخلافة الظاهرة بزمان طويل-

وقال الملا علي القاري رحمه الله: هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ (مرقاة، ج 11 ص 283).

لم تر الشمس أفضل من الصديق بعد الانبياء

(7)-رُوي أنّ أبا الدرداء رضي الله عنه كان يمشي بين يدي الصديق الأكبر رضي الله عنه ، فقال رسول الله ﷺ: «لَمْ تَمْشِي أَمَامَ رَجُلٍ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرَبَتْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ أَفْضَلَ مِنْهُ؟» (فضائل الصحابة: 135، 137، 662، أبو نعيم: 3159، تاريخ بغداد 438/12، المعجم الأوسط للطبراني: 7306، مجمع الزوائد 24/9، رقم: 14313).

وقد صحَّح هذه الرواية الشاه عبد العزيز في تفسيره ، وذكر ابن الجوزي طرقَه ، وقال ابن حجر المكي: له شواهد من وجوه أخرى تقتضي له الصحة أو الحسن ، وأشار ابن كثير إلى الحكم بصحته (الصواعق المحرقة ص: 68).

وهذا الحديث نصٌّ صريحٌ في إثبات أفضلية الصديق رضي الله عنه.

والأعجب أنّ هذه الرواية رُويت عن الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، عن أبيه الإمام محمد الباقر، عن أبيه الإمام زين العابدين، عن أبيه سيد الشهداء الإمام الحسين رضي الله عنه، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما طلعت الشمس ولا غربت على رجلٍ أفضل من أبي

بكر «(الرياض النضرة 1/136).

فهذه السلسلة الكريمة كُلُّها من أهل البيت الأطهار، وتسمّى عند المحدثين سلسلة الذهب.

بعد النبي ﷺ، هو المتقدّم على كلِّ أحد

(8)- عن عامر قال: سألتُ ابنَ عباس رضي الله عنهما: أيُّ

الناس كان أوّلَ إسلامًا؟

فقال: أما سمعتَ قولَ حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إذا تذكّرتَ شجّوا من أخي ثقةٍ

فاذكُرْ أخاكَ أبا بكرٍ بما فعلا

خيرُ البريّةِ أتقاها وأعدّلها

إلا النبيَّ وأوفاها بما حملا

والثاني التالي المحمودُ مشهدهُ

وأوّلُ الناسِ منهم صدقَ الرُّسلا

رواه ابن أبي شيبة (المصنّف 8/448، الاستيعاب ص: 430،

المستدرک للحاکم: 4469) وقال: إسناده صحيح.

ورواه الطبراني بسند آخر (المعجم الكبير: 12398، مجمع

الزوائد: 14310 وفيه الهيثم بن عدي وهو متروك).

أحبّ الخلق إلى حبيب الله ﷺ

(9)- عن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بعثه

على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: أيُّ الناس أحبّ إليك؟

قال: «عائشة». فقلت: فمن الرجال؟ قال: «أبوها». قلت: ثم من؟ قال:

«ثم عمر بن الخطاب»، فعدّ رجالاً (رواه البخاري: 3662، 4358،

ومسلم: 6177، والترمذي: 3885).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أبو بكر سيّدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ» (رواه البخاري: 3668، والترمذي: 3656، والمستدرک للحاكم: 4477).

منقبة الصديق بطلب من النبي ﷺ

(10)- عن حسان بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «هل قلت شيئاً في أبي بكر؟» قال: نعم.

قال: «أنشدني، فإني أحب أن أسمع». فأنشده:

وثانِي اثْنين في الغارِ المنيفِ وقد
طافَ العدوُّ به إذ صعدَ الجبلَا
وكان جبَّ رسولِ الله قد علموا
من البريةِ لم يعدلْ به رجلا

سكت عنه الحاكم: (المستدرک: 4468، 4518، الاستيعاب ص: 430، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص: 39). وفي رواية الطبراني: أن علياً رضي الله عنه روى مثل ذلك، وأن النبي ﷺ لما سمع أبيات حسان ضحك حتى بدت نواجذه، وقال: «صدقْتَ يا حسان، أبو بكر كذلك» (الصواعق المحرقة ص: 85).

لا تذكروا صاحبي بسوء، من أجلي

(11)- عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق. وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» (رواه البخاري: 3661، 4640).

وهذا الحديث يتضمّن إشارات بليغة: فقوله ﷺ: «قال أبو بكر صدق» يدل على أنه كان يعلن صدقه في غيبته، وقوله: «واساني بنفسه» إشارة إلى التضحية بالنفس، و«وماله» إشارة إلى التضحية بالمال، فلا مجال لرافضى لادّعاء التفريق بينهما. وأمّا قوله ﷺ: «فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟» ففيه غاية المحبة والوفاء، وقد استعمل لفظ «صاحبي» على وجه يذكّر بآية: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾. فدلّ على خصوصيّة في صحبة أبي بكر رضي الله عنه لم تُعطَ لغيره.

خصائص الصديق رضي الله عنه

(12)- عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم أعقل أبويّ إلا وهما يدينان الدين، ولم يمرّ علينا يوم إلا يأتي رسول الله ﷺ فيه طرفي النهار بكرةً وعشيّة. فلما ابتلّي المسلمون خرج أبو بكر مهاجرًا نحو الحبشة، حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة، فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ قال: أخرجني قومي، فأريد أن أسبح في الأرض فأعبد ربي. فقال ابن الدغنة: إن مثلك لا يخرج ولا يُخرج، فإنك تكسب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكلّ، وتُقرّي الضيف، وتعين على نوائب الحق. وأنا لك جار، فارجع فاعبد ربك ببلادك. فرجع أبو بكر معه، وطاف ابن الدغنة بأشراف قريش، فأعلن لهم أن مثل أبي بكر لا يُخرج ولا يُخرج، فقبلوا جواره بشرط أن يعبد ربه في داره ولا يعلن بالصلاة ولا بتلاوة القرآن. ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجدًا بفناء داره، فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن، فيجتمع النساء والأبناء من المشركين متعجبين، وكان رجلًا بگاء لا يملك دمه عند قراءة القرآن. فأفرع ذلك قريشًا، فأرسلوا إلى ابن الدغنة

يطلبون منه أن يمنعه من الإعلان. فجاء إلى أبي بكر وذكره بالعهد، فاختر أبو بكر ردّ جواره واكتفى بجوار الله ورسوله.

وكان رسول الله ﷺ يومئذ بمكة ، فأخبر أصحابه بأنه قد أريت دار هجرتكم ، أرضاً ذات نخل بين لابتين ، وهي المدينة. فهاجر من هاجر إليها ، وجّهز أبو بكر نفسه أيضاً للهجرة ، فقال له النبي ﷺ: « على رسلك! فإني أرجو أن يؤذن لي ». فقال أبو بكر: بأبي أنت وأمي ، أترجو ذلك؟ قال: « نعم ». فانتظر أبو بكر لصحبته ، وهياً راحلتيين أربعة أشهر ، يعلفهما ورق السّمُر (رواه البخاري: 476 ، 2138 ، 2263 ، 2264 ، 2297 ، 3905 ، 4093 ، 5807 ، 6079).

أكبر داعم مالي

(١٣) - في الحديث: مَا نَفَعْنِي مَالٌ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ ، أي: ما انتفعت بمال أحدٍ مثل ما انتفعت بمال أبي بكر رضي الله عنه (الترمذي: ٣٦٦١ ، مسند أحمد ٢/٣٨٦ ، فضائل الصحابة: ٢٩ ، مسند الحميدي: ٢٥٠ ، مسند أبي يعلى: ٤٤١٨ ، ٤٩٠٥). صحيح

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: مَا نَفَعْنِي مَالٌ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ ، فبكى أبو بكر وقال: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله؟ (ابن ماجه: ٩٤ ، ابن أبي شيبة ح: ١١٩٧٦ ، مسند أحمد ٢/٣٤٠ ، فضائل الصحابة: ٢٥ ، السنة لابن أبي عاصم ح: ١٢٦٤ ، إسناده صحيح).

وفي حديث آخر: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي فِي مَالِ أَبِي بَكْرٍ كَمَا يَقْضِي فِي مَالِ نَفْسِهِ (مصنف عبد الرزاق: ٢٠٣٩٧ فضائل الصحابة: ٣٦ ، الرياض النضرة، ١/١٣٠ ، ١/١١٢٨).

ومع جميع هذه الأحاديث الدالة على بذله المالي ، فأقرأ معها قول الله تعالى: لَا يَسْتَوِي مَنكُم مَّنْ أَنْفَقَ قَبْلَ الْفَتْحِ، فإنها تزيد فضيلة الصديق إشراقاً ونوراً.

الأسبق في التضحية بالنفس وأعظم الشجعان

(١٤) - عن عروة بن الزبير رضي الله عنه قال: سألتُ عبدَ الله بنَ عمرو عن أشدِّ ما صنع المشركون برسول الله ﷺ، قال: رأيتُ عُقبَةَ بنَ أبي معيطٍ جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي، فوضع رداءه في عنقه فخنقه به خنقاً شديداً، فجاء أبو بكرٍ حتى دفعه عنه، وقال: أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ (البخاري: ٤٨١٥٣٦٧٨).

يتبين من هذا أن الصديق الأكبر رضي الله عنه لم يُقدِّم ماله فقط ، بل بذل نفسه مراراً ، وكان غازٍ ثورٍ وعريشٌ بدرٍ شاهدين على تضحياته العظيمة. وقد أعلن الحبيب الكريم ﷺ بقوله: وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ (البخاري: ٣٦٦١) -

بل ربُّ العزَّة جلَّ جلاله يُصرِّح في كتابه: مَن أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ فَأُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً (الحديد: ١٠).

وزيادةً على ذلك: عن أنس رضي الله عنه قال: "لقد ضربوا رسولَ الله ﷺ حتى أغشي عليه ، فقام أبو بكرٍ رضي الله عنه فجعل يُنادي ويقول: وَيَلَّكُمْ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ؟ فقالوا: مَنْ هذا؟ قالوا: هذا ابنُ أبي فحافةَ المجنون". رواه الحاكم في المستدرک (٤٤٨٠) وقال: صحيحٌ، ووافقه الذهبي.

لقد استدَلَّ سيِّدنا عليُّ المرتضى رضي الله عنه على شجاعة

سَيِّدِنَا الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَتَّهَ أَشْجَعُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. فَقَدْ سَأَلَ عَلِيُّ النَّاسَ يَوْمًا: «أَخْبِرُونِي، مَنْ أَشْجَعُ النَّاسِ؟» فَقَالُوا: أَنْتَ. فَقَالَ: «إِنِّي مَا بَارَزْتُ أَحَدًا إِلَّا سَاوَيْتُهُ، وَلَكِنْ أَخْبِرُونِي: مَنْ أَشْجَعُ النَّاسِ؟» قَالُوا: لَا نَعْلَمُ، فَأَخْبَرْنَا أَنْتَ. قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ. يَوْمَ بَدْرٍ جَعَلْنَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ عَرِيشًا، فَقَلْنَا: مَنْ يَكُونُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَيْ لَا يَهْجُمَ عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ؟ فَوَاللهِ مَا دَنَوْنَا مِنْهُ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، سَلَّ سَيْفَهُ وَقَامَ فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا دَنَا أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا بَادَرَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَاتَلَهُ. فَذَلِكَ أَشْجَعُ النَّاسِ.»

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَيْضًا بِغَيْرِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ عَلَى شَجَاعَةِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كَمَا فِي ثَبَاتِهِ يَوْمَ وِفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَفِي إِنْفَاذِهِ جَيْشِ أَسَامَةَ، وَفِي قِتَالِهِ لِلْمُرْتَدِّينِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، وَظَهَرَ النِّفَاقُ، فَأَصَابَ أَبُو بَكْرٍ مَا لَوْ أَصَابَ الْجِبَالَ الرَّاسِيَاتِ لَهَاضِهَا، فَمَا اخْتَلَفُوا فِي أَمْرِ إِلَّا قَامَ أَبُو بَكْرٍ بِحَقِّهِ، ثُمَّ ذَكَرْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ: كَانَ وَاللهِ أَحْوَذِيًّا نَسِيحًا وَحِدِهِ، قَدْ أَعَدَّ لِلْأُمُورِ أَقْرَانَهَا» (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ" ١/١٠٢، وَفِي "الْأَوْسَطِ" رَقْمَ ٤٩١٣، وَمَجْمَعُ الزُّوَائِدِ: ١٤٣٣٧، وَالسِّيْرَةُ لِابْنِ هِشَامٍ ٢/٦٦٥، وَتَفْسِيرُ الْبَغْوِيِّ ١/٦٨٩، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

يُدْعَى الصِّدِّيقُ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ كُلِّهَا

(15)- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله

ﷺ يقول: «من أنفق زوجين من شيءٍ من الأشياءِ في سبيلِ اللهِ دُعِيَ

بكر، لا تبك، إنَّ أُمَّنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخْوَةَ الْإِسْلَامِ وَمَوْتَهُ. لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ» (البخاري: ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٣٦٥، ٣٩٠، ٤٣٦٥، ٦١٧١، ٦١٧٠، والترمذي: ٣٦٦٠).

تأملوا هذا الحديث! فإنه خطبة النبي ﷺ في المسجد النبوي في آخر أيامه. وفيه لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: خطبة خاصة، وأنه أكبر خدَمَة النبي ﷺ، وأسبق الصحابة في بذل النفس، وأسبغهم في بذل المال، وأعلمهم، ولو جاز للنبي ﷺ أن يتخذ خليلاً بعد ربه لكان أبو بكر خليفه، وأن الأمر بسد الأبواب كلها إلا باب أبي بكر إشارة واضحة إلى خلافته وامامته.

قال العلماء: في هذا الحديث دلالة ظاهرة أن للصديق فضائل وحقوقاً لا يشاركه فيها مخلوق (عمدة القاري ٤/٧٢).

فأتوا أبا بكر بعدي

(18)-- عن جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ امْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ. قَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تَقُولُ: الْمَوْتُ. فَقَالَ ﷺ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ». (البخاري: ٧٢٢٠، ٧٢٣٦، ٣٦٥٩، ٣٦٥٩، ٦١١٨، ٦١٧٩، للترمذي: ٣٦٧٦).

قضاء أزلني بالخلافة

(19)-- عن جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ وَظَهَرَ أَمْرُهُ بِمَكَّةَ خَرَجْتُ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا كُنْتُ بِبُصْرَى أَتَانِي جَمَاعَةٌ مِنَ النَّصَارَى، فَقَالُوا لِي: أَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالُوا:

أفتعرف هذا الذي تنبأ فيكم؟ قلت: نعم. فأدخلوني ديراً فيه تماثيل وصور، فقالوا: انظر هل ترى صورة هذا النبي؟ فنظرت فلم أر صورته. ثم أدخلوني ديراً أكبر، فإذا فيه صوراً أكثر، فرأيتُ صفة رسول الله ﷺ وصورته، ورأيتُ صفة أبي بكر وصورته أخذاً بعقب رسول الله ﷺ. فقالوا: أهذا هو؟ قلت: نعم. قالوا: نشهد أنّ هذا صاحبكم، وهذا الخليفة من بعده (المعجم الأوسط للطبراني: ٨٢٣١، الكبير: ١٥١٨، دلائل النبوة للبيهقي ٢٥٩، ٢/٢٥٨، الوفاء ص ٥٧، ٥٦، تفسير ابن كثير ٢/٣٤٨). إسناده لا بأس به.

في ذكر أعلمية الصّدّيق رضي الله عنه

(20)- إنَّ الأحاديث الدالّة على اعلمية خطبة الصّدّيق رضي الله عنه عند وفاة النبي ﷺ (البخاري: 1241)، وقاتله للمرثدين (البخاري: 1399)، سنأتي لاحقاً في موضعها. وإنما أشير إليها هنا إشارةً حتى لا تُنسى هذه النصوص العظيمة التي تُظهر بلوغ الصّدّيق في العظمة غايته.

ذكرُ الشّيخين معاً

(٢١) عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكرٍ وعمر» رواه الترمذي وابن ماجه (الترمذي: 3662، 3663، ابن ماجه: 97). وقال الترمذي: حسنٌ ولطرق.

وفي لفظ الطبراني: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكرٍ وعمر، فإنهما حبلُ الله الممدود، من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها» (الصواعق المحرقة: ص 77).

فهذه بشارةٌ عظيمةٌ تدل على أن التمسك بالشيخين هو
تمسُّكٌ بحبل الله المتين.

(٢٢) وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن في
السماء ملكين: أحدهما يأمر بالشدّة ، والآخر يأمر باللين ، وكلُّ
مُصِيب: جبرائيل وميكائيل ، ونبیان: أحدهما يأمر بالشدّة ، والآخر
يأمر باللين ، وكلُّ مُصِيب: وذكر إبراهيم ونوحًا ، ولي صاحبان: أحدهما
يأمر بالشدّة ، والآخر يأمر باللين ، وكلُّ مُصِيب: وذكر أبا بكرٍ
وعمر (فضائل الصحابة: 300، المعجم الكبير: 19190، مجمع الزوائد:
14345). وقال الهيثمي: رجاله ثقات.

في هذا الحديث شئبه سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه
بسيدنا جبريل عليه السلام، الذي هو أفضل جميع المخلوقات في
السموات. ثم شئبه بسيدنا إبراهيم عليه السلام ، الذي هو بعد النبي
ﷺ أفضل من في الأرض.

(٢٣) - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مَا
خَلَا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، لَا تُحْبِرُهُمَا يَا عَلِيُّ» رواه الترمذي (٣٦٦٦،
٣٦٦٥)، وابن ماجه (٩٥)، وابن أبي شيبة (٧/٤٧٣)، وأحمد (٦٠٤)، وأبو
يعلى (٥٣٣)، والطبراني في الأوسط (١٣٤٨). ورواه الترمذي والبخاري
عن أنس (الترمذي: ٣٦٦٤، شرح السنة: ٣٨٩٦). ورواه ابن ماجه
وابن حبان والطبراني عن أبي جحيفة (ابن ماجه: ١٠٠ صحیح ابن
حبان: ٦٩٠٤، الأوسط: ٤١٧٤). ورواه الطبراني عن جابر بن عبد الله
(الأوسط: ٨٨٠٨). ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري (الأوسط:
٤٤٣١). وفي رواية أحمد عن علي قال: «هذان سيِّدا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ

وشبابها» (مسند أحمد: ٦٠٤). والحديث صحيح.

قال حضرت ولي الله الدهلوي عليه الرحمة: هذا الحديث من أوضح ما يدل على أفضلية الشيخين، وقد رواه المرتضى بنفسه رضي الله عنه (إزالة الخفاء ج ١ ص ٣١٦).

وقال الإمام أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله: «بعض العلماء المتأخرين عدّه من المتواترات (مطلع القمرين ص ١١٦).

وأما في مسند أحمد فقد ورد: عن سيّدنا عليّ المرتضى رضي الله عنه قال: كنتُ عند النبي ﷺ ، فجاء أبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما ، فقال النبي ﷺ: يَا عَلِيُّ، هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَشَبَابِهَا بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ» (مسند أحمد: ٦٠٤).

وغالبًا ما يُسمع العامة حديثًا آخر فقط ، وهو: أن الحسنَ والحسينَ رضي الله عنهما سيّدَا شباب أهل الجنة. مع أن هذا الحديث موجود في الترمذي وابن ماجه ومسند أحمد، وفي هذه الكتب الثلاثة أيضًا ورد الحديث السابق في فضل الشيخين أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما. فكلا الحديثين صحيحان ، ولكن الهوى والعاطفة غير المتوازنة جعلت بعضَ الناس يُشهرُون أحدهما ويُهمَلون الآخر ، حتى صار الأمر كأنَّ الحقيقةَ على خلاف ما هي عليه.

فإذا جمعنا بين الحديثين تبين الأمر على وجهه الصحيح:

الحسن والحسين رضي الله عنهما سيّدَا شباب أهل الجنة ، وأبو بكرٍ وعمر رضي الله عنهما سيّدَا كهول أهل الجنة وشبابها بعد الأنبياء والمرسلين.

يُثير بعضُ المنكرين هذا الإشكال: إذا كان جميع أهل الجنة شبابًا، فماذا يعني كون أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما سيدي كهول

أهل الجنة؟ والجواب أن المقصود بالكهول: الذين ماتوا في حال الكبر في الدنيا ، والمقصود بالشباب: الذين ماتوا في حال الشباب. ولذلك قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله: معنى الحديث أن هذين هما سيدا أولئك الذين ماتوا في حال الكبر في الدنيا ، وكما أنهما سيدا الكهول فهما كذلك سيدا الشباب أيضاً (أشعة للمعات، ج ٤ ص ٤٤٤). وثانياً: نسألهم ، إذا كان جميع أهل الجنة شباباً ، فما معنى أن يُقال للحسنين الكريمين رضي الله عنهما: سيدا شباب أهل الجنة؟ ولماذا قُيدت السيادة بالشباب؟ وثالثاً: لو لم يُراعَ هذا التفريق ، لزم أن يكون الحسن والحسين سيدا الأنبياء عليهم السلام، وسيدا نفس النبي الكريم ﷺ، وكذلك سيدا علي رضي الله عنه ، إذا كان جميع أهل الجنة شباباً -

(٢٤) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ يَوْمٍ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ وَهُوَ آخِذٌ بِأَيْدِيهِمَا، وَقَالَ: «هَكَذَا نُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (الترمذي: ٣٦٦٩، ابن ماجه: ٩٩، المستدرک للحاکم: ٤٤٨٤).
والحديث حسن.

(٢٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْكَوَاكِبَ الدَّرِّيَّ فِي أَفْقٍ مِنْ أَفَاقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمًا» (أبوداود: ٣٩٨٧، الترمذي: ٣٦٥٨، شرح السنة: ٣٨٩١، مسند أحمد: ١١٢١٢، ١١٢١٩) قال الترمذي بحسن.

(٢٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَالَ: «هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ» (الترمذي: ٣٦٧١).

والحديث مرسل، ولا يضرنا الإرسال لو ثوق المرسل.

(٢٧) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لَهُ وَزِيرَانِ مِنَ أَهْلِ السَّمَاءِ، وَوَزِيرَانِ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنَ أَهْلِ السَّمَاءِ فَجَبْرَيْلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» (الترمذي: ٣٦٨٠). قال الترمذي: حسن.

(٢٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُرَيْتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزَعُ بِذُلُوِّ بَكْرَةَ عَلَى قَلْبِي، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ نَزَعًا ضَعِيفًا، وَاللَّهُ يَعْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ حَتَّى رَوَى النَّاسُ وَضَرَبُوا لِعَطْنِ» (البخاري: ٣٦٣٣، ٣٦٧٦، ٣٦٨٢، ٧٠١٩، ٧٠٢٠، مسلم: ٦١٩٧، ٦١٩٨، ٦١٩٩، الترمذي: ٢٢٨٩).

فاستحالت غربًا: تحولت من الصغر إلى الكبر. العبقرى: الحاذق في عمله يبلغ النهاية يفري فريته: يعمل عملاً صالحاً ويأتي بالعجب في عمله. ضربوا بعطن: العطن مبرك الإبل حول موردها لتشرب عللاً بعد نهل، وتستريح منه.

(٢٩) - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةَ لَهُ، قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا، التَّقَنَّتْ إِلَيْهِ الْبَقْرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا، وَلَكِنْ إِنَّمَا خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ». فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! تَعْجَبًا وَفَرَعًا، أَبَقْرَةَ تَتَكَلَّمُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنِّي أَوْ مِنْ يَهْدَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» (مسلم: ٦١٨٣، البخاري: ٣٦٩٠).

(٣٠) قال عليُّ المرتضى رضي الله عنه: كنتُ كثيرًا ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنتُ أنا وأبو بكر وعمر»، «فعلتُ أنا وأبو

بكر وعمر»، «ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر»، فكانت هذه الكلمات تُردُّ على خاطري. (البخاري: ٣٦٧٧، ٣٦٨٥، مسلم: ٦١٨٧، ٦١٨٨، ابن ماجه: ٩٨، مسند أحمد: ٩٠١).

ذكر الخلفاء الثلاثة معًا

(٣١) عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نُحَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتُحَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (البخاري، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث: ٣٦٥٥، السنة لابن أبي عاصم: ١٢٢٦، ١٢٢٧ بلفظ "كنا نتحدث"، ١٢٢٨ بلفظ "كنا نفضل").

(٣٢) عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نُنْزِلُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ (البخاري: ٣٦٩٧، أبو داود: ٤٦٢٧، مسند أبي يعلى: ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، كتاب السنة لعبد الله: ١٢٨٠ وغير ذلك).

(٣٣) عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ (أبو داود، باب في التفضيل: ٤٦٢٨، الترمذي: ٣٧٠٧، المعجم لأوسطلطبراني: ١٦٩٢، السنة لابن أبي عاصم: ١٢٢٤، ١٢٢٥).
ورواه ابن أبي عاصم عن سهيل عن أبيه عن ابن عمر (١٢٢٩، ١٢٣٠)، وعن أبي هريرة (١٢٣١)، وعن عمر بن أسيد عن ابن عمر (١٢٣٢، ١٢٣٣)، ورواه أحمد في الفضائل عن أبي هريرة (حديث: ٥٢).
وفي رواية قال ابن عمر: "وأصحابه متوافرون" (مسند أحمد: ٤٦٢٥،

مسند أبي يعلى: ٥٧٧٦، كتاب السنة لعبد الله بن أحمد: ١٢٧٨، ١٢٨٤، المعجم الكبير للطبراني: (١٢١٢٢). وفي رواية: "فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره علينا" (مسند أبي يعلى: ٥٥٩٧، السنة لابن أبي عاصم: ١٢٣٠، المعجم الكبير للطبراني: ٧٨٣، المعجم الأوسط للطبراني: ٨٧٠٢، مجمع الزوائد: ١٤٣٨٥ وقال رجاله وثقوا وفيهم خلاف).

فَتَبَّتْ إِجْمَاعُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَرَبُّنَا مَعَهُمْ جَلَّ وَعَلَا شَأْنُهُ، وَتَبَّتْ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْأَرْضِ وَنَبِيِّنَا مَعَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

تأملوا في هذه الأحاديث كيف وردت فيها عبارات متعدّدة مثل: «أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، و«كُنَّا نَحْيَرُ»، و«لَا نَعْدِلُ». إنَّ هذا التنوع في الألفاظ سدَّ كلَّ بابٍ من أبواب التلاعب أو التوهّم. وأما قولهم: «وَأَصْحَابُهُ مُتَوَافِرُونَ» فهو تعبير مؤثّر يبيّن كثرة الصحابة وشهادتهم الجماعية. وزيادة على ذلك، فإنَّ الألفاظ الواردة في بعض الروايات مثل: «فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، وما جاء في الطبراني: «فَيُبْلَغُ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا»، تجعل هذه الأحاديث في حكم المرفوع. وعندئذٍ لا يبقى أيُّ مجالٍ للشكِّ في قطعية هذا الإجماع.

ومن خلال هذه النصوص يظهر بوضوح أنّه في ذلك الوقت لم يكن هناك إجماع على تقديم سيدنا عليّ رضي الله عنه في المرتبة الرابعة، بل فيها ردّ صريح على من زعم أنّ عليّاً ثالث، وعثمان رابع. فبعد ذكر الخلفاء الثلاثة بالترتيب، ثبت ضمناً أنّ المرتبة الرابعة هي لمولانا عليّ رضي الله عنه. وهناك أحاديث أخرى تؤيّد ذلك، كما سيأتي.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرَى النَّبِيْلَةَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَنْ أَبَا بَكْرٍ نِيْطَ بِرَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَيْطَ عُمَرُ، بِأَبِي بَكْرٍ، وَنَيْطَ عُثْمَانَ، بِعُمَرَ» ،
 قَالَ جَابِرٌ: فَلَمَّا فُئِنَّا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا: أَمَّا
 الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا تَنْوُطُ بَعْضِهِمْ
 بِبَعْضٍ فَهُمْ وُلَاةٌ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ (أبوداود: ٤٦٣٦)

تُبَيِّنُ هذه الرواية بجلاءٍ أنّ ذَكَرَ الخلفاء الثلاثة على الترتيب
 ثم السكوت ليس جُرمًا ولا نقصاً ، بل يدلّ على أنّ هذه الترتيب إنما
 هو في مقام النيابة عن الرسول ﷺ لإتمام مقصد الرسالة ، كما جاء في
 قوله: «فَهُمْ وُلَاةُ الْأَمْرِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ»-

وقد ورد عن ابن عمر ما يدل على الاقتصار على ذكر الثلاثة،
 فاعترض يحيى بن معين رحمه الله على مَنْ فهم من ذلك إنكار خلافة
 مولانا علي رضي الله عنه أو نفي مرتبته الرابعة. فليس اعتراضه
 موجّهاً إلى الحديث نفسه ، وإنما إلى الفهم الخاطئ الذي استدلّ به
 الخوارج في زمانهم. ولهذا لما سُئِلَ عن عقيدته ، قال: «أنا أقول: أبو
 بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ» (السنة للخلال: ٥٩١) ، وقال: إسناده
 صحيح.

وقال العارف بالله مير سيد عبد الواحد البلگرامي قدس
 سرّه: إنّ إجماع الصحابة أصلٌ من أصول الدين ، ومطلع الأنوار ،
 ومفتاح اليقين. فمن أنكر هذا الإجماع فإن الله ورسوله منه براء ،
 ويُطْرَد من حضرة الله سريعاً ، ولا تُفَكَّ عقدة شقائه أبداً ، لأنّ
 إنكار أولئك الصفوة الأطهار هو إنكارٌ لله ولرسوله ، ومن كان
 طريقه مخالفاً للسنة فقيده الله بأغلال اللعنات (سبع سنابل ص ١٨).
 (٣٥)- عَنْ سَفِينَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْتُ كَانَ

مِيزَانًا دُلِّيَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنَتْ بِأَبِي بَكْرٍ فَرَجَحَتْ بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وُزِنَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ، ثُمَّ وُزِنَ عُمَرُ بِعُثْمَانَ فَرَجَحَ عُمَرُ، ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ، فَاسْتَهْلَتْهَا رَسُولُ اللَّهِ خِلَافَةَ نُبُوَّةٍ ثُمَّ يُوتِي اللَّهُ الْمَلِكَ مَنْ يَشَاءُ (البيزار حديث: ١٥٦٧، مجمع الزوائد: ٨٩١٧).

وفيه مؤمل بن إسماعيل ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه البخاري ، وبقية رجاله ثقات .

وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ رضي الله عنه بلفظ آخر، قال: إن النبي ﷺ رأى في المنام أن كفة من الميزان وضع فيها هو ، وفي الأخرى أمته ، فرجح هو ﷺ. ثم وضع أبو بكر في كفة ، والأمة في كفة ، فرجح أبو بكر. ثم وضع عمر في كفة ، والأمة في كفة ، فرجح عمر. ثم وضع عثمان في كفة ، والأمة في كفة ، فرجح عثمان. ثم رفع الميزان (المعجم الكبير للطبراني: ١٦٥).

ذِكْرُ الْأَرْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مَعًا

(٣٦) - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَاخْتَارَ لِي مِنْهُمْ أَرْبَعَةً: أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، فَجَعَلَهُمْ خَيْرَ أَصْحَابِي، وَفِي أَصْحَابِي كُلِّهِمْ خَيْرٌ (مجمع الزوائد: 16383، الشفاء: ج 2، ص 42، الرياض النضرة: ج 1، ص 47، تفسير القرطبي: ج 13، ص 270، تحت سورة القصص: 68). حسن، قال الهيثمي: رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف، وللحديث شواهد، وقال القرطبي: صحيح وفي هذا الحديث تصريحٌ بعدد الأربعة ، ومن هنا وُضِعَتْ اصطلاح: الأربعة الأصحاب ، أو: الأربعة الأخيار -

(٣٧)- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ زَوْجِنِي ابْنَتَهُ وَحَمَلَنِي إِلَى دَارِ الْهَجْرَةِ وَاعْتَقَ بِلَالًا مِنْ مَالِهِ ، رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ يَقُولُ الْحَقَّ وَ إِنْ كَانَ مَرًّا تَرَكَهُ الْحَقُّ وَ مَالَهُ صَدِيقٌ ، رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ تَسْتَحْيِيهِ الْمَلَائِكَةُ ، رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا أَلَلَّهُمْ أَدِرَ الْحَقُّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ (الترمذى: 3714، وقال غريب). ولا جزائه شواهد
 وهذا الحديث يذكر الأربعة الخلفاء الراشدين على الترتيب،
 وفيه تأكيدٌ لاجتماعهم جميعًا في الفضل والسبق.

(٣٨)- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ ، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عُمَرُ ، وَحَسِبْتُ أَنْ يَقُولَ عُثْمَانُ ، قُلْتُ: ثُمَّ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (: 3671، ابوداؤد: 4629).

وفي هذا الحديث أيضًا ثناءً على الخلفاء الأربعة الراشدين
 وذكر فضلهم.

(٣٩)- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِينَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا. ثُمَّ يَقُولُ سَفِينَةُ: أَمْسِكَ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَةَ ، وَعُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَعَلِيٍّ سِنَةً. قَالَ سَعِيدٌ: قُلْتُ لِسَفِينَةَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ بِخَلِيفَةٍ. قَالَ: كَذَبْتَ أَسْتَأْهُ بَنِي الزُّرْقَائِي يَعْنِي بَنِي مَرْوَانَ (الترمذى: 2226، ابوداؤد: 4646). والحديث صحيح.

وهذا الحديث نصٌّ واضحٌ على أن الخلافة الراشدة كانت ثلاثين سنة ، وتوزيعها بين الخلفاء الأربعة بالترتيب المعلوم. كما فيه ردُّ صريحٍ على من أنكر خلافة علي رضي الله عنه.

(٤٠) - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ حُبَّ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ وَ عَلِيٍّ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ وَ الصِّيَامَ وَ الْحَجَّ وَ الزَّكَاةَ، فَمَنْ أَبْغَضَ وَاجِدًا مِنْهُمْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ وَ لَا حَجَّ وَ لَا زَكَاةَ وَ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى النَّارِ (طبقات الحنابلة 78/1). وإسناده صحيح.

وفي هذا الحديث وجوبُ محبة الخلفاء الأربعة ، وجعلها كفريضة الصلاة والصوم والحج والزكاة. فمن أبغض واحداً منهم فقد سقطت عبادته وبطل عمله ، وكان ماله إلى النار والعياذ بالله.

ومما يدل على تفضيلهم أيضاً حديث: إِنَّ أَرْحَمَ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وفيه بيان خصالهم: أبو بكر أرحم الأمة ، وعمر أشدهم في أمر الله ، وعثمان أكثرهم حياءً ، وعليٌّ أعظمهم قضاءً.

وكذلك جاء ذكرهم في حديث العشرة المبشّرة بالجنة بالترتيب: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ (الترمذي: 3747).

وقد وردت في «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل عدة روايات في فضل هؤلاء الأربعة: منها حديث رقم 675 (ضعيف)، وحديث رقم 690 (ضعيف)، وحديث رقم 789 (حسن)، وحديث رقم 977 (حسن)، وحديث رقم 1027 (حسن).

وكذلك الإمام الخلال رحمه الله في «السنة» عقد باباً بعنوان: تَنْبِيْهُ خِلاَفَةِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا حَقًّا، وذكر تحت هذا العنوان ما قاله الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: إِنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِإِمَامَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِلَى أَيْنَ يَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ؟ أَوْ لَمْ يُقِمِ الْحُدُودَ؟ أَوْ لَمْ يَحِجَّ بِالنَّاسِ؟ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ يسمونه أمير المؤمنين؟

وقد روي عن صالح بن علي قوله: لا يُعْجِبُنِي مَنْ يَقِفُ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْخِلَافَةِ (السنة للخلال: 610) وقال: إسناده صحيح. وهذه الأقوال وأمثالها مروية في كتاب «السنة» للخلال بأسانيد صحيحة. فتبين أن شعار: الخلفاء الأربعة حق (يقال في الهند: حق چار يار)، إنما رُفِعَ لإثبات خلافة علي رضي الله عنه بحق، وليس فيه - معاذ الله - رائحة بغض أهل البيت، بل فيه عبيرٌ محبة علي رضي الله عنه.

وعلامَةُ أهل السنة والجماعة أن يقدّموا الشيخين بالفضل، ويحبّوا الختّنين. فمن أنكر أفضليّة الشيخين فهو رافضي، ومن أنكر محبة الختّنين فهو خارجي، وأما من جمع بين الفضل للشيخين والمحبة للختّنين، ورأى الأربعة بحق، فهو السنيّ الخالص. وهكذا يكون شعار «حق چار يار» جامعاً للرد على الخوارج والرافضة جميعاً. وقال سلطان باهور رحمه الله:

از مذهبِ رفاضِ واز ملتِ خوارجِ بے زارم
من که سنی دوست دار چار یارم
أي: إنّي متبرّئ من مذهب الروافض وملة الخوارج، فإنّي سنيّ
محبٌّ للأربعة الأخيار.

وقال أيضاً في موضع آخر: يجب أن يُعلم أنّ التزيّي بعلمٍ وفضل، أو أن يدعى شيخ المشايخ، أو غوثاً أو قطباً أو فقيراً درویشاً أمرٌ هين، ولكن أن يكون المرء مؤمناً مسلماً حقيقياً، فهذا صعبٌ عسير. وصاحبُ الطريقة القادرية يكون مسلماً مؤمناً من أهل السنة والجماعة، على المذهب الحنفي (في الهند)، محباً للأربعة الأخيار،

سكران في الباطن، يَقْطَأُ فِي الشَّرِيعَةِ (نور الهدى ص 440).

تنبيه

مَا فَضَّلَكُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَلَكِنْ بِالسِّيَرِ
الَّذِي وَقَّرَ فِي قَلْبِهِ (أخرجه الترمذي الحكيم في «النوادر» 55/3 من قول
بكر بن عبد الله المزني، «فضائل الصحابة» ص 118). إسناده
صحيح.

وقد قرّر المحدثون أنه من قول بكر بن عبد الله المزني
التابعي رحمه الله، وسنده صحيح. غير أن كثيرًا من الصوفية عدّوه
حديثًا مرفوعًا وصحيحًا (إحياء علوم الدين ص 35، رسائل ابن عربي
ص 30، اليواقيت والجواهر ص 437، سبع سنابل ص 10). وقالوا: هُوَ
نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ أَفْضَلُهُمْ (اليواقيت والجواهر ص 437، سبع سنابل
ص 10).

وتأيد هذا المعنى بحديثٍ مقطوعٍ آخر، فقد قال أبو مالك بن
أشجعي: سألت محمد بن الحنفية: أكان أبو بكر أول من أسلم؟ قال:
لا. قلت: فبم سبق وارتفع حتى لا يُذكر أحدٌ إلا هو؟ قال: كَانَ أَفْضَلَهُمْ
إِسْلَامًا حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ (ابن أبي شيبة 472/7، السنة لابن أبي
عاصم 1255). إسناده صحيح.

صِدِّيقٌ مُشَابَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَفِي مَقَامِ الْفَنَاءِ فِيهِ

(1) -- كان رفيق طفولته ، وقد سمّاه القرآن ثاني اثنين ، وجعله
الله تعالى حارسًا لنفس النبي ﷺ ليلة الهجرة. وفي بدر ، كان الصحابة
جميعًا في ساحة القتال ، بينما أبو بكر رضي الله عنه يلزم العريش
يحرس نفس النبي ﷺ.

(2)- حين نزل الوحي أول مرة ، قالت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها تثبت قلب النبي ﷺ: «إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق» (البخاري 3). وهكذا قال ابن الدغنة في أبي بكر رضي الله عنه عند الهجرة: إِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتُقْرِي الضَّيْفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ (البخاري 3905).

(3)- في الحديبية قال النبي ﷺ لعمر: إِيَّيْ رَسُوْلُ اللهِ وَأَسْتُ أَغْصِيَهُ وَهُوَ نَاصِرِي ، ثم ذهب عمر إلى أبي بكر ، فقال له الصديق بنفس المعنى: إِنَّ رَسُوْلُ اللهِ وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ الخ (البخاري 2731). كان رسول الله ﷺ يستعمل مال أبي بكر كمال نفسه (فضائل الصحابة 72/1). وعند الهجرة جعلت قريش جائزة لمن يأخذهما (المستدرک 4481).

قال النبي ﷺ عند طلاق الثلاث: أُيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟ (النسائي 3401). وقال أبو بكر في شأن مانعي الزكاة: أَيْنَقْصُ الدِّينِ وَأَنَا حَيٌّ؟ (المشكاة 6034). والعبارتان متقابلتان، تدلان على الاتحاد في القول والمزاج.

بعد وفاة النبي ﷺ، أعلن الصديق: «من كان له على رسول الله ﷺ دين أو وعد فليأتني أقضه» (البخاري 3137).

وقال كلمته المشهورة: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ (البخاري 3093). لذلك تمسك بإنفاذ جيش أسامة ، وقتال مانعي الزكاة، وقضية فدك.

لفرط رفته وتأثره برسول الله ﷺ، لقبه الصحابة بالأواه أي الملجأ (الإصابة 1091/2، الصواعق المحرقة ص 85).

قال الله في شأن النبي ﷺ: **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** (الضحى 5). وقال في شأن أبي بكر: **وَلَسَوْفَ يَرْضَى** (الليل: 21).
لُقِّبَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَحْمَةِ الْعَالَمِينَ (الأنبياء: 107)، ولُقِّبَ أَبُو بَكْرٍ بِأَرْحَمِ أُمَّتِي (الترمذي 3790).
 نهى النبي ﷺ أبا الدرداء أن يتقدم على أبي بكر، وقال الله تعالى في القرآن: **لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** (الحجرات: 1).
 كما سقى النبي ﷺ السم، سقىه أبو بكر أيضاً (المستدرک 4467).

أوصى أن يُكْفَنَ كما كُفِنَ النَّبِيُّ ﷺ، وقال: **فَفِيهَا كَفَّنُونِي** (المستدرک 4470). فكان عمره كعمر النبي ﷺ، ودُفِنَ إِلَى جَانِبِهِ.
 يوم فتح مكة حمل النبي ﷺ علياً على كتفيه لهدم الأصنام (السنن الكبرى 8507)، وهذا منقبة لعلي رضي الله عنه. وفي ليلة الهجرة حمل أبو بكر النبي ﷺ على كتفيه ليخفي أثر قدميه إلى الغار (الوفاء ص 237)، وهي منقبة تدل على قوته وهمته.

أقوال سيدنا ومولانا عليّ كرم الله وجهه الكريم

عَنْ حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْلِفُ اللَّهَ أَنْزَلَ اسْمَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ السَّمَاءِ الصِّدِّيقُ. (المعجم الكبير للطبراني 14، مجمع الزوائد 14295، المستدرک للحاكم 4460). وقال الهيثمي: **رَجَالُهُ ثِقَاتٌ**. حديث محمد بن الحنفية في شأن «الأربعة الأخيار» قد مرّ ذكره. (البخاري 3671، أبو داود 4629).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ، فَدَعَا اللَّهُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَدْ وُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ، إِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي

قَدْ وَضَعَ مِرْفَقَهُ عَلَى مَنْكِبِي، يَقُولُ: رَحِمَكَ اللَّهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ
يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، لِأَنِّي كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ، وَأَنْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ
مَعَهُمَا، فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (البخاري 3677، 3685،
مسلم 6187، ابن ماجه 98، شرح السنة 3890).

وفيه دلالة واضحة أن عليًّا رضي الله عنه كان يتمنى لعمر أن
يلحق بصاحبيه لما سمع من النبي ﷺ تكرار قوله: كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ -

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَبُو بَكْرٍ، وَخَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ. (ابن ماجه 106، مسند
أحمد وغيرهما).

وهذا القول قد ثبت عن عليٍّ بالتواتر كما قال الذهبي: «هَذَا
مُنَوَّاتِرٌ عَنْ عَلِيٍّ، وَبَيِّنٌ أَنَّ النَّاqِلِينَ عَنْهُ كَانُوا جَمًّا غَيْرًا، وَعَدَدُهُمْ
ثَمَانُونَ. ثُمَّ قَالَ: «فَلَعَنَ اللَّهُ الرَّافِضَةَ مَا أَجْهَلُهُمْ». (تاريخ الإسلام
115/3، المنتقى من منهاج الاعتدال ص 361، تاريخ الخلفاء ص 38،
الصواعق المحرقة ص 60).

وقال ابن كثير: قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهُ قَالَ عَلَى مِئْبَرِ
الْكُوفَةِ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ
(البداية والنهاية 321/7).

عَنْ صِلَةَ بْنِ رُقْرَقٍ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ قَالَ:
السَّبَّاقَ يَذْكُرُونَ السَّبَّاقَ... (المعجم الأوسط للطبراني كما في مجمع
الزوائد 14332).

قال الهيثمي: «فيه أحمد بن عبد الرحمن بن المفضل الحراني، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

ومما قيل في معناه قول الشيخ فريد الدين العطار: إن أبا بكر سبق الجميع في كل ميدان.

عَنْ عَلِيِّ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّا نَرَى أَبَا بَكْرٍ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... (المستدرک للحاکم 4478). ووافقه الذهبي.

قال علي رضي الله عنه: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي عَلَيْكُمْ لَقَاتَلْتُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا تَوْبِي لَقَاتَلْتُ بِهِ، وَلَكِنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَقُومُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَمَرَهُ بِالصَّلَاةِ...» (أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب حديث: 43، الرياض النضرة 81/1، الصواعق المحرقة ص 62).

وقال أيضاً: «وَإِنِّي أَشَاهِدُ وَمَا أَنَا بِغَائِبٍ» أي حين أمر النبي ﷺ أبا بكر بالصلاة (تاريخ الخلفاء ص 52).

ومن هذا يتضح أن علياً رضي الله عنه اعترف بأن أبا بكر رضي الله عنه قدم للإمامة الدينية قبل الخلافة الدنيوية.

ولما خطب علي رضي الله عنه قيل له: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، اسْتَخْلَفَ عَلَيْنَا ، فَقَالَ: أَنْتُمْ كَمَا تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اسْتَخْلَفَ عَلَيْنَا ، فَقَالَ: إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِيكُمْ خَيْرًا يُؤَلِّقُ عَلَيْكُمْ خِيَارَكُمْ ، قَالَ عَلِيٌّ: «فَعَلِمَ اللَّهُ فِيْنَا خَيْرًا قَوْلِي عَلَيْنَا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (المستدرک للحاکم 4756). حسن (٩) قال سيدنا علي كرم الله وجهه: لا أجد أحداً فضّلني على أبي بكرٍ وعمرٍ إلا جلدتُهُ حدَّ المُفْتَرِي (فضائل الصحابة للإمام أحمد

بن حنبل، حديث رقم: 49 عن حكم بن حجل، 387 عن حكم بن حجل قال سمعتُ عليّاً رضي الله عنه يقول، السنة لعبد الله بن أحمد حديث: 1242 عن حكم بن حجل، 1322 عن علقمه، السنة لابن أبي عاصم حديث: 1027 عن علقمه، 1254 عن حكم بن حجل، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لللالكائي 270/2، الاعتقاد للبيهقي ص: 206 عن حكم بن حجل قال خطبنا علي بالبصرة، 361 عن علقمه--إلخ).

فتأملوا في جميع هذه الأسانيد ، فإنّ رواة هذا الأثر الشريف هم: محمد بن الحنفية ، وعلقمة ، وعبد خير ، وجابر بن حميد ، وحكم بن حجل ، وأبوه حجل ، رحمهم الله أجمعين. وهؤلاء كلّهم يروون مباشرةً عن سيدنا علي رضي الله عنه. وحكم بن حجل يروي عن أبيه ، ويروي بنفسه أيضاً ، حيث قال: سمعت عليّاً يقول ، وفي موضع آخر: خطبنا عليّ بالبصرة . وهذا يدلّ بوضوح على أنّ حكم بن حجل قد لقي عليّاً رضي الله عنه.

وقد نصّت كتب الرجال على أن حكم بن حجل ثقة ، ومتى كان الراوي ثقةً امتنع أن يكذب في مثل هذا الأمر الجليل المتعلّق برؤية أمير المؤمنين علي رضي الله عنه. بل يكفي في ثبوت الرواية وجود المعاصرة ، إذ اللقاء حينئذٍ غير بعيد. وإن سلّم بفرض بعيد أن في الرواية إرسالاً ، فالمرسل عندنا حجّة ، لأن المرسل لا يرسل إلا عن ثقة اعتمد صحته.

ولهذا حكّم العلماء بصحّة هذا الحديث. فقد صرّح الشاه عبد العزيز رحمه الله بصحته (الفتاوى العزيزية ص: 383)، وكتب الإمام الأعظم أحمد رضا خان رحمه الله ناقلًا عن الإمام الذهبي: قال

سُلْطَانُ الشَّانِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّهَبِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ (الزلال الأنقى ص: 95). وقد أصرَّ بعض المتعصِّبين من التفضيليين في الهند وباكستان على إنكار صحته ، لكنَّ بعض معاصرينا من مصر اعترف بصحته كما في (غاية التبجيل ص: 259).

وقد روى علقمة التابعي رحمه الله هذه الرواية فقال: عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ضَرَبَ عَلْقَمَةُ هَذَا الْمِنْبَرَ فَقَالَ: حَطَبْنَا عَلَيَّ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَذْكَرَ ثُمَّ قَالَ: أَلَا إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنْ قَوْمًا يُفْضِلُونِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِي ذَلِكَ لَعَاقَبْتُ فِيهِ ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْعُقُوبَةَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ ، مَنْ قَالَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُفْتَرِي ، خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ أَحَدُنَا بَعْدَهُمَا إِحْدَاثًا يُفْضِي اللَّهُ فِيهَا (السنة لعبد الله: 1322، السنة لابن أبي عاصم: 1027). إسناده صحيح.

وهذا الحديث مروى كذلك عن سويد بن غفلة رضي الله عنه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 270/2). ومن مجموع هذه الروايات يظهر بجلاء أنَّ حديث "حد المفتري" هو جزء من الحديث المتواتر الذي رواه ثمانون صحابياً بلفظ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ ، وَخَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ. فبعض الرواة يذكرون هذا الجزء ، وبعضهم لا يذكروه.

وقد روى الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله أن رجلاً جاء إلى سيدنا علي رضي الله عنه فقال: ما رأيت أفضل منك. فقال له: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قال: لا. قال: أَرَأَيْتَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ قال: لا. فقال: لو أخبرتني أنك رأيت النبي ﷺ لقتلتك ، ولو أخبرتني أنك رأيت أبا بكر وعمر لأوجعتك عقوبةً (كتاب الآثار لأبي يوسف: 924).

وهذا الحكم موافق للحديث الذي رواه سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ فَالسَّيْفُ ، وَمَنْ سَبَّ الصَّحَابِيَّ فَالسُّوْطُ (الشفاء 194/2). ولا ريب أن أقوال الصادقين يشهد بعضها البعض.

وينبغي أن يُذكر هنا أن عبد الله بن سبأ وأتباعه عاقبهم سيدنا علي رضي الله عنه بأشد من حدّ المفتري ، بل أحرقهم بالنار (البخاري: 3017، المستدرک: 6405).

وقد جاء في حديث آخر: عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدِ الدَّيْلَمِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرَبُهَا الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَرَى أَنْ نَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ ، وَإِذَا سَكِرَ هَدَى ، وَإِذَا هَدَى افْتَرَى ، فَجَلَدَ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَوَافَقَهُ الدَّهَبِيُّ ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ (الموطأ: 2 من كتاب الأشرية، سنن الدارقطني: 3290، المستدرک: 8299، البخاري: 6778، 6779، مسلم: 4457، 4458، أبو داود: 4486، 4488، ابن ماجه: 2570، 2571).

فَتَأْمَلُوا! قَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ الشَّارِبَ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ ، وَإِذَا سَكِرَ هَدَى ، وَإِذَا هَدَى افْتَرَى ، فَمَنْ افْتَرَى فَعَلَيْهِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً. وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ مِنْ عَقِيدَةِ التَّفْضِيلِيَّةِ الْمُبْنِيَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عَلِيِّ عَلَى الشَّيْخَيْنِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا افْتِرَاءٌ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، فَتَكُونُ عُقُوبَتُهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْبَرْهَارُويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الرِّوَاةَ لَمَّا قَدَّمُوا سَيِّدَنَا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى غَيْرِهِ ، جَعَلُوا ذَلِكَ أُسَاسًا لِلدَّعْوَى أَنَّ عَدَمَ تَسْلِيمِ الْخِلَافَةِ إِلَيْهِ كَانَ ظُلْمًا ، وَمَنْ كَانَ ظَالِمًا فَلَا يَكُونُ عَادِلًا ،

وَمَنْ لَا يَكُونُ عَادِلًا فَلَا تُقْبَلُ رَوَاتُهُ ، وَبِذَلِكَ يُبْطَلُونَ جَمِيعَ مَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ حَدِيثٍ ، وَيُضِلُّونَ الْعَوَامَّ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ (النَّبْرَاس: ص 302).

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ فِي زَمَنِ سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ عُمَرَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، قَالَ: فَجَعَلَ ضَرْبًا بِالِدِرَّةِ حَتَّى شَعَرَ بِرَجُلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَبُو بَكْرٍ كَانَ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَذَا وَكَذَا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا أَقْمَنَا عَلَيْهِ مَا نُقِيمُ عَلَى الْمُفْتَرِي (فضائل الصحابة للإمام أحمد: 396، إسناده صحيح). فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ قَدْ أُقِيمَ فِعْلًا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى أَنَّ سَيِّدَنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، فَمَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ مُفْتَرٍ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُفْتَرِي (السنة لعبد الله بن أحمد: 1292، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكاني: 2448).

فَلَمَّا ثَبَتَتْ صِحَّةُ حَدِيثِ حَدِّ الْمُفْتَرِي ، وَصَحَّحَهُ الْمُحَدِّثُونَ، وَوُجِدَتْ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ، وَاعْتَرَفَ حَتَّى الْمُخَالِفُونَ بِذَلِكَ ، فَلَا مَجَالَ لِلشُّكِّ أَنَّ كُلَّ الصَّحَابَةِ وَالْأَهْلِ الْبَيْتِ وَأَيْمَتَهُمْ عَلَيْهِمُ الرِّضْوَانُ لَمْ يُخَالِفُوا سَيِّدَنَا عَلِيًّا فِي هَذَا الْقَوْلِ ، وَأَنَّ عَقِيدَةَ أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ عَقِيدَةٌ قَطْعِيَّةٌ ، فَمَا خَالَفَهَا مِمَّا يُرَوَى فَهُوَ مَوْضُوعٌ أَوْ مَوْوَلٌ.

(10) وَمِمَّا يُدَكَّرُ أَيْضًا أَنَّ الْمُحَدِّثَ عَبْدَ الرَّزَّاقِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّشْبِيعِ فِي حَقِّ الْحَتَّيْنِ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ عَنْ سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عَلَى نَفْسِهِ ، كَانَ يَقُولُ: مَا أَشَدَّ شَقَاؤَتِي إِنْ رَعَمْتُ أَنِّي أَحِبُّ عَلِيًّا ثُمَّ لَا أَصَدِّقُ قَوْلَهُ! فَكَانَ يَقُولُ:

أَفْضَلُ الشَّيْخَيْنِ بِتَفْضِيلِ عَلِيٍّ إِيَّاهُمَا عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَلَمَّا فَضَّلْتُهُمَا ،
وَكَفَى بِي وَزُرًّا أَنْ أَجِبَهُ ثُمَّ أَخَالَفَهُ (الصواعق المحرقة: ص 62).

وَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَاللَّهِ مَا انْتَرَحَ صَدْرِي قَطُّ أَنْ أَفْضَلَ عَلِيًّا
عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا ، مَنْ لَمْ
يُحِبَّهُمْ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ ، وَإِنْ أَوْثَقَ أَعْمَالِنَا الْمَحَبَّةَ لَهُمْ ، وَلَا يَكُونُ فِي
أَعْنَاقِنَا شُبُهَةٌ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَنُحْشِرُ فِي رُؤْمَتِهِمْ مَعَهُمْ ، آمِينَ يَا رَبَّ
الْعَالَمِينَ (فضائل الصحابة: 126، إسناده صحيح).

(11) وَسئِلَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ زَيْنُ الْعَابِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ
كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: الَّذِينَ كَانُوا قَرِيبِينَ مِنْهُ فِي
حَيَاتِهِ ، وَهُمْ الْمَدْفُونُونَ إِلَى جَانِبِهِ (مسند أحمد 96/4، فضائل الصحابة
للدارقطني: 35، الاعتقاد للبيهقي: 362).

صَيْغُ التَّفْضِيلِ لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ

بعد الآيات القرآنية ، نجد في الأحاديث النبوية والآثار
الكثيرة خصائص كثيرة حُصِّ بها أبو بكر الصديق رضي الله عنه.
وليس الأمر مقتصرًا على مجرد الخصائص ، بل في النصوص من القرآن
والسنة وآثار السلف استعملت لأجله صيغُ تفضيلٍ متعددة ، منها:

أَعْظَمُ دَرَجَةً (الحديد: 10) ، الْأَتْقَى (الليل: 17) ، خَيْرُ
الصَّحَابَةِ (البخاري: 3668) ، خَيْرُ النَّاسِ (ابن ماجه: 106) ، أَعْلَمُ
(البخاري: 466) ، أَرْحَمُ (الترمذي: 3790) ، أَرَأْفُ (المستدرک
للحاكم: 6390) ، أَمَنُ النَّاسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (البخاري: 466) ،
أَفْضَلُ الْأُمَّةِ (أبو داود: 4628) ، خَيْرُ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ (الصواعق
المحرقة ص 76) ، أَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (البخاري: 3668) ، أَحَقُّ

بِالإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (المستدرك للحاكم: 4478) ، أَعْلَمُ ،
بِالسُّنَّةِ (تاريخ الخلفاء ص35) ، أَعْبَرُ هَذِهِ الأُمَّةِ (تاريخ الخلفاء ص83 ،
الصواعق المحرقة ص34 ، الرياض النضرة، 59/1) ، أَعْلَمُ بِالأَنْسَابِ
(مسلم: 6395) ، أَشْجَعُ (مجمع الزوائد: 14333) ، الأَوْأَةُ (تاريخ
الخلفاء ص49 ، الصواعق المحرقة ص85) ، الصِّدِّيقُ الأَكْبَرُ ، الأَكْرَمُ
رضي الله عنه .

أَقْوَالُ العُلَمَاءِ وَ الصُّوفِيَةِ عَلَيْهِمُ الرَّحْمَةُ

(1) روى أبو نعيم عن فرات بن سائب قال: سألتُ ميمون بن
مهران: أيهما أفضل عندك علي أم أبو بكر وعمر؟ فارتعد حتى
سقطت العصا من يده ، ثم قال: ما كنت أظن أني سأعيش حتى أرى
زماناً يُفَكَّرُ فيه في مساواة أبي بكر وعمر بغيرهما .

(2) وأما مؤلف كتاب التعرّف ، وهو من أمهات كتب
التصوف ، الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي المتوفى سنة
380 هـ ، فقد قال: فكيف بهما ، وهما حيث لا يدانيهما في الفضل أحد
من الناس من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين .

وهنا ، ومن باب زيادة ذوق أهل العلم ، نذكر بيتاً من قصيدة
البردة للإمام العلامة البوصيري المتوفى سنة 694 هـ:

فَأَقَ النَّبِيِّينَ فِي خُلُقٍ وَ فِي خُلُقٍ
وَلَمْ يُدَانُوهُ فِي عِلْمٍ وَلَا كَرَمٍ

ففي هذا السياق ، يظهر أن كلمات الإمام البوصيري في مدح
النبي ﷺ: لم يُدانوه ، وكلمات الإمام الكلاباذي في مدح الشيخين رضي
الله عنهما: لا يُدانِيهما ، تحمل معنى يبعث على الوجد والسرور عند

أهل التحقيق. سبحان الله.

(3) قال الشيخ الجليل على الهجویری رحمه الله:

هو شيخ الإسلام، وأفضل البشر بعد الأنبياء. وقال أيضاً: إن الصديق الأكبر رضي الله عنه متقدم على جميع الخلائق بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولا يجوز لأحد أن يتقدمه. وذكر الشيخ هؤلاء الأربعة بالترتيب: أبا بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان الغني، ثم علي المرتضى رضي الله عنهم أجمعين.

(4) وقال الإمام الغزالي رحمه الله: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ

ﷺ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أي: أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم. وكتب في موضع آخر: إِنَّ الْإِمَامَ الْحَقَّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفي موضع ثالث قال: اعلم أن سبب الفضيلة عند الله شيء ، وسبب الشهرة بين الناس شيء آخر ، فإن شهرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت بالخلافة ، أما سبب فضيلته الحقيقي فكان ذلك السر الذي وُقر في قلبه: وَكَانَ فَضْلُهُ بِالسِّرِّ الَّذِي وُقِرَ فِي قَلْبِهِ.

(5) وقال سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني قدس سره: إن

الخلفاء الراشدين لم ينالوا الخلافة بالسيف أو بالقهر ، وإنما نالوها لما لهم من الفضل على معاصريهم من الصحابة ، كما قال: لِفَضْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي عَصْرِهِ وَرَمَانِهِ عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ. ومن هذا النص يتضح أن الفضيلة كانت ثابتة لهم ابتداءً ، ثم جاءت الخلافة تبعاً لها.

وقد صرّح سيدنا الشيخ عبد القادر قدس سره ، وكذلك غيره

من العلماء ، بأنّ أفضل الناس بعد الخلفاء الراشدين هم العشرة المبشّرة وأصحاب بدر (غنية الطالبين ص 157). ولو كانت الأفضلية مقصورة على ترتيب الخلافة لما صحّ الجمع بين ذكر أفضلية الخلفاء وذكر أفضلية هؤلاء الصفوة من الصحابة.

(6) وقال الشيخ محيي الدين ابن العربي قدس سره: إغْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي أُمَّةٍ مُّحَمَّدٍ ﷺ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ عَيْرُ عَيْسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (الفتوحات المكية ، باب 93 ، كما في "اليواقيت والجواهر" ص 438). ولو كان المقصود بالأفضلية مجرد الخلافة الظاهرية ، لكان استثناء عيسى عليه السلام بلا معنى.

(7) وعقد الإمام عبد الوهاب الشعراني قدس سره عنواناً: فِي بَيَانِ أَنَّ أَفْضَلَ الْأَوْلِيَاءِ الْمُحَمَّدِيِّينَ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ (اليواقيت والجواهر ص 437).

ومن تأمل في قوله: أَفْضَلَ الْأَوْلِيَاءِ الْمُحَمَّدِيِّينَ علم أن الأفضلية لا ترجع إلى الخلافة الظاهرية ، بل إلى مقام الولاية المحمدية، وما كتبه الإمام تحت هذا الباب فهو جدير بالمطالعة والتدبر.

(8) وجاء في الكتاب الدراسي المشهور "شرح عقائد النسفي": أَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، أي: إنّ أفضل البشر بعد نبينا ﷺ هو أبو بكر الصديق (شرح عقائد النسفي ص 150).

(9) قال الشيخ فريد الدين العطار رحمه الله:

خواجه اول كه اول يار اوست

ثاني اثنين اذهما في الغار اوست

صدر دين صديق اكبر قطب حق

درهمه چیز از همه برده سبق

ومعناه: إن أول المرشدين هو الذي كان أول صاحب للنبي ﷺ، وهو ثاني اثنين إذ هما في الغار. وهو صدر الدين، الصديق الأكبر، قطب الحق، الذي سبق الناس جميعاً في كل شأن (منطق الطير ص 28). وكل شطر من هذه الرباعية جدير بالتأمل، وهو حجة دامغة على الرافضة، ولا سيما قوله: خواجه اول، وقطب حق، وقوله في الخاتمة: درهمه چیز از همه برده سبق.

(10) وقال الشيخ مجدد الألف الثاني رحمه الله: إن أفضلية الشيخين على بقية الأمة أمرٌ قطعي، ولا ينكرها إلا جاهل أو متعصب (المكتوبات، ج 2، مكتوب رقم 36).

(11) وقال الملا علي القاري رحمه الله مبيناً سبب الأفضلية: وَأُولَى مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الصِّدِّيقِ فِي مَقَامِ التَّحْقِيقِ نَصْبُهُ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ لِإِمَامَةِ الْأَنَامِ مُدَّةَ مَرَضِهِ فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ وَلِذَا قَالَ أَكْبَرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَهُ ﷺ لِإِدْبَانِنَا أَقْلًا نَرُضَاهُ لِذُنْيَانَا (شرح فقه أكبر ص 63).

(12) قال عبد العزيز المحدث الدهلوي رحمه الله: إن فرقة الشيعة التفضيلية الذين كانوا يقدمون سيدنا المرتضى رضي الله عنه على جميع الصحابة، هم من أتباع ذلك اللعين ومن تلاميذه الأذنين، وقد قبلوا شيئاً من وساوسه. وإن سيدنا المرتضى رضي الله عنه قد شدد في حقهم وهددهم قائلاً: "إذا بلغني أن أحداً يفضّلني على الشيخين فسوف أوقع عليه حدّ الفرية، وهو ثمانون جلدة" (تحفة إثننا عشرية ص 5).

(13) وقال مرشدنا الكريم ، قطب الأقطاب ، فقيه الأمة ،
 الشيخ المفتي محمد قاسم المشوري قدس الله سرّه العزيز: لا شك أنّ
 عقيدة أهل السنّة والجماعة هي أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه
 أفضل الصحابة أجمعين ، ثم عمر الفاروق رضي الله عنهما. وأمّا
 تفضيل عليّ كرم الله وجهه عليهما فهو ضلال وخروج عن مذهب
 أهل السنّة. وكذلك الطعن في أيّ من الصحابة ، ولا سيّما في أمير
 معاوية رضي الله عنه ، فهو قدح في الإسلام نفسه ومساوٍ لإنكار
 النصوص القطعية. وهو تعالى أعلم. كتبه الفقير محمد قاسم غفي عنه.
 (14) وقال قدوة السالكين الشيخ شمس الحق والدين
 السيالوي قدس الله سرّه العزيز: إنّ فضل الخلفاء الراشدين على
 الترتيب المعروف (مرآة العاشقين ص 22).

(15) قال الشيخ مهّر علي الشريف الغولروي رحمه الله: إنّ
 المستحقّ لنيابة النبي ﷺ لا يكون إلا من كان جوهر نفسه قريبا من
 جوهر الأنبياء ، فلا بدّ أن يكون جامعا لصورة الخلافة (أي الرياسة
 العامّة) ومعنى الخلافة (أي القرب من الأنبياء) ، كما كان ذلك
 للخلفاء الأربعة رضي الله عنهم.

ثمّ قال في ردّ التفضيلية: غير أنّ الفرق أنّه في زمان الخلفاء
 الثلاثة كانت صورة الخلافة أي الرياسة العامّة واجتماع المسلمين ،
 موجودة على أكمل وجه ، وأمّا في العهد المرتضوي فمع أنّ معنى الخلافة
 أي القرب من النبي ﷺ كان حاصلًا بدرجة الكمال ، لكن الرياسة
 العامّة واجتماع المسلمين لم يكونا كما كانا في عهد الخلفاء الثلاثة
 (الفتاوى المهرية ص 145).

وقال أيضا ناقلا عن أبي حفص الحدّاد رحمه الله: بعد النبي

ﷺ لا أحد أفضل من أبي بكر ، لأنه قام بقتال المرتدين كما قام به النبي ﷺ (التصفيه بين السنة والشيعة ص 19).

(١٦) - وقال الشيخ غلام فريد رحمه الله: إن الحديث الوارد في العشرة المبشرة يدلّ بوضوح على مراتب الصحابة وخلافتهم ، وأنّ قرب كلّ واحد منهم ومنزلته عند رسول الله ﷺ ظهرت على الترتيب .
ثمّ قال: وإنّ من بين هؤلاء الخلفاء الأربعة كان لأبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما خلافة النبوة الخالصة (مقاييس المجالس ص 924).

(١٧) - وقال الإمام أحمد رضا خان رحمه الله: إنّ هذا الاعتقاد الحميد قد روي عن أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه من ثمانين صحابيا وتابعيا ، وقد جمعنا ذلك في كتابنا: مطع القمرين في إبانة سبقة العمرين ، حيث تتدفق فيه الأدلة من القرآن العظيم ، وأحاديث سيّد المرسلين ﷺ ، وآثار أهل البيت الكرام والصحابة العظام ، وأقوال أمير المؤمنين حيدر رضي الله عنه، ونصوص الأئمة والعلماء والأولياء والعرفاء قدّست أسرارهم .

ثمّ قال: كلّ أحد يعلم أنّ في جميع كتب أهل السنة: أنّ أفضل البشر بعد الأنبياء أبو بكر الصديق رضي الله عنه. فإن كان إنكار هذا ممكنا، فهو كإنكار الشمس في رابعة النهار مع وجود العين والبصر ، ولا يصدر هذا الإنكار إلا من مجنون منكر (الفتاوى الرضوية ج 9 ص 61).

(١٨) - قال صدر الأفاضل السيّد نعيم الدين المراد آبادي رحمه الله: أجمع أهل السنة على أنّ أفضل الخلق بعد الأنبياء عليهم الصلوات والسلام هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثمّ عمر، ثمّ

عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين.

ثم قال: روى ابن عساكر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا نفضل أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا (سوانح كربلاء ص 18).

(١٩) - وقال العلامة مولانا أمجد علي رحمه الله في رد عقيدة التفضيلية المبتدعة:

إن خلافتهم كانت على ترتيب الأفضلية، فمن كان عند الله أفضل وأعلى نال الخلافة أولاً، لا أن الأفضل هو من كان أحق في سياسة الملك والدولة، كما يزعم التفضيلية المنتسبون إلى السنة اليوم. ولو كان الأمر كذلك لكان الفاروق الأعظم رضي الله عنه هو الأفضل من الجميع (بهار الشريعة، الجزء الأول ص 38).

فليتأمل القارئ اعتراضات التفضيلية، وليتأمل هذه العبارة من بهار الشريعة، فإنها عليهم عذاب، إذ فيها رد عقيدتهم حرفاً بحرف، وفيها كشف زيفهم وفضحهم من تحت لباس أهل السنة.

(٢٠) - وقال شيخ الإسلام والمسلمين محمد قمر الدين السيالوي رحمه الله: وَأَنْتَ لَوْ فَكَّرْتِ وَتَدَبَّرْتِ ذَلِكَ لَعَلِمْتِ فَضْلَ أَبِي بَكْرٍ وَرُؤْدَهُ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَيَكْفِيهِ فَضْلاً وَكَمَالاً وَمَرْتَبَةً قَوْلُهُ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالرُّوحِ» (مذهب الشيعة ص 85).

ثم قال قدس سره في موضع آخر: إن إجماع الصحابة رضي الله عنهم ثابت على أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل من جميع الصحابة، ومن أنكر هذا الإجماع فهو داخل تحت الوعيد «شد في النار» (تقريظ كتاب فضائل أمير معاوية للعلامة غلام محمود

الهزاروي رحمه الله ص 49).

- (٢١)- قال حكيم الأمة العلامة المفتي أحمد يار خان النعيمي رحمه الله: إنَّ كون أبي بكر الصديق رضي الله عنه أتقى بعد الأنبياء ثابت بالقرآن ، وكون الأتقى هو الأفضل ثابت أيضا بالقرآن ، فثبتت أفضلية الصديق قطعا، ومنكرها ضالّ (تفسير نور العرفان ص 983).
- (٢٢)- وقال العلامة السيّد محمود أحمد الرضوي رحمه الله: إنَّ أفضل الخلائق الإلهية بعد الأنبياء والمرسلين من الجنّ والإنس والملائكة هو الصديق الأكبر ، ثمّ الفاروق الأعظم ، ثمّ عثمان الغني ثمّ عليّ المرتضى رضي الله تعالى عنهم أجمعين (دين المصطفى ص 162).
- (٢٣)- وقال أبو البيان الشيخ محمد سعيد أحمد المجددي رحمه الله: إنَّ المنكر لأفضلية الشيخين وأفضلية عثمان عند الإمام المجدد رحمه الله بدعيّ ضالّ وقرينُ يزيدِ الشقيّ (سرماية ملّة كا نگهبان ص 155).

إجماع الأمة

(١) إجماع جميع الصحابة

(أ) قال سيدنا ابن عمر رضي الله عنه: إن جميع الصحابة من المهاجرين والأنصار عليهم الرضوان قد أجمعوا على أن أفضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ هو أبو بكر الصديق (البخاري: ٣٦٩٧، أبو داود: ٤٦٢٧).

(ب) وقال سيدنا أبو هريرة رضي الله عنه: كُنَّا مَعَاشِرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُمَانُ ، رواه ابن عساکر.

○ أي: كنا نحن جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، وكنا كثرة،
نقول: أفضل هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان (مرام
الكلام ص ٤٦، للعلامة فرهاروي عليه الرحمة).

وقال: ليس معناه أن وجود النبي ﷺ يمنع من اتفاق الصحابة
على أمر، بل كان الاتفاق واقعاً، ولذلك أقرّ علماء أهل السنة بهذا
الإجماع. قال العلامة عبد العزيز برهاروي عليه الرحمة: قَوْلُهُ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَخْتَرُ تَصْرِيحًا عَلَى الْإِجْمَاعِ (مرام الكلام ص ٤٦).

(ج) وقال الملا علي القاري عليه الرحمة ناقلاً عن سيدنا ابن
عمر رضي الله عنه: وَعَنْهُ قَالَ: اجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ عَلَى أَنَّ
خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ (مرقاة، ج ١١،
ص ٣٣٤).

○ (٢) اتفاق الأئمة الأربعة

○ (أ) قال الإمام الأعظم رحمه الله: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (الفقه الأكبر مع
شرح ص ٦١، ٦٢).

وبين الإمام الأعظم رحمه الله أن علامة أهل السنة هي
الإقرار بأفضلية الشيخين، مع محبة الختتين. فكان هذا الأمر عنده
قطعي، ومنكره قد خلع عن نفسه علامة أهل السنة.

وقال المخدوم محمد هاشم التتوي رحمه الله: فِي كَلَامِهِ دَلَالَةٌ
عَلَى أَنَّ مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى الشَّيْخَيْنِ فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ (الطريقة الأحمدية في حقيقة القطع بالأفضلية، ص ٦).

(ب) أما الإمام مالك رحمه الله فقد روى بنفسه حديثاً لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا (موطأ الإمام محمد، ص ٣٩٥).

وقال: أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: أَوْ فِي ذَلِكَ شَكٌّ؟ (الصواعق المحرقة ص ٥٧، مرام الكلام ص ٤٦، فتح المغيث ٢٧/٣).

فدلّ كلامه أن الإمام مالك كان يعدّ أفضلية الشيخين أمراً قطعياً. نعم، سكت مدّة عن ترتيب الختنيين، ثم رجع عن ذلك وأقرّ بالترتيب المعروف (تدريب الراوي ١٩٧/٢، الصواعق المحرقة ص ٥٧، الاستيعاب ص ٥٣٨).

فإن وُجد عن الإمام مالك قولٌ في تفضيل سيّدة النساء رضى الله عنها، فهو محمولٌ على الفضيلة الجزئية بحكم كونها بضعة الرسول ﷺ.

(ج) وقال الإمام الشافعي رحمه الله: فِي الْخِلَافَةِ وَالنَّفْضِيلِ نَبْدًا بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (الاعتقاد للبيهقي ص ٢٠٣، فتح الباري ٣/٧١، مرام الكلام ص ٤٦).

ثم صرّح الإمام الشافعي رحمه الله بأن جميع الصحابة والتابعين مجمعون على ذلك (الاعتقاد للبيهقي ص ٢٠٣، تكميل الإيمان ص ٥٦). فلا يجوز أن يُعارض عقيدته الجمعية بأشعاره أو بعض أقواله التي تُحمّل على غير ظاهرها.

(د) وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: عَنْ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى الْبَلْخِيِّ قَالَ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ فِي النَّفْضِيلِ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ (السنة للخلال: ٦٠٧). وقال: إسناده صحيح.

(٣) إجماع جميع العلماء والصوفيّة من أهل السنّة

(أ) جاء في التعرّف لمذهب أهل التصوف لأبي بكر محمد بن إسحاق (المتوفى ٣٨٠ هـ ص ٦٢): وَأَجْمَعُوا عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(ب) وقال الإمام شرف الدين النووي رحمه الله: اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ أَفْضَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ. أي: إنَّ أهل السنة متفقون على أنَّ أفضل الصحابة أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما (شرح النووي، ج ٢ ص ٢٧٢).

(ج) وقال الشيخ الجليل السيد مير عبد الواحد البلغرامي قدس سرّه: أجمع أهل السنة كذلك على أنه بعد الأنبياء عليهم السلام أفضل المخلوقات سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي المرتضى رضي الله عنهم أجمعين (سبع سنابل ص ٧):

(د) - وقال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في تاريخ الخلفاء (ص ٣٧):

أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ ثُمَّ سَائِرُ الْعَشْرَةِ ثُمَّ بَاقِي أَهْلِ الْبَيْتِ ثُمَّ بَاقِي أَهْلِ أَحَدٍ ثُمَّ بَاقِي الْبَيْعَةِ ثُمَّ بَاقِي الصَّحَابَةِ، هَكَذَا حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ أَبُو مَنْصُورٍ الْبَغْدَادِي.

وقد نقل السيوطي رحمه الله هنا لا إجماع الصحابة على أفضلية الشيخين فقط، بل نقل أيضًا الإجماع على ترتيب التفاضل بين جميع الصحابة رضوان الله عليهم. ولو كانت الأفضلية مبنية على ترتيب الخلافة فحسب، لكان لزامًا أن يُساق القول بالخلافة لكل واحد من العشرة المبشرة وأهل بدر وأهل أحد وأهل بيعة الرضوان وسائر

الصحابة، وهذا ما لا يقول به أحد. فالإنصاف واجب.

(هـ) وقال العلامة ابن حجر المكي رحمه الله: إنَّ على أفضلية الشيخين إجماع الأمة كلها، فإن سُنُّل: ما مستند هذا الإجماع عند الأمة؟ فالجواب: إنَّ المستند موجود في القرآن والسنة النبوية من الأحاديث الكثيرة، لكن الإجماع في نفسه حجة على كلِّ أحد، سواء عرفت علته أم لم تُعرف، إذ عصم الله هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة. وقد دلت الآية الكريمة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقد بينَّ العلامة ابن حجر المكي رحمه الله أنَّ تقديم الخلفاء الثلاثة لم يكن إلا على أساس أفضليتهم الثابتة من قبل، ثم جعلت الخلافة على نفس هذا الترتيب (الصواعق المحرقة ص ٥٩).

ومن هنا يظهر أنَّ وعيد الآية الكريمة: ﴿وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ ليس موجهاً إلى من اعتقد أفضلية الشيخين رضي الله عنهما، إذ لم يُنقل عن أحدٍ أنَّه خُوف القائل بفضلهما بالنار، بينما الذين فضلوا علياً رضي الله عنه على الشيخين خُوفهم العلماء بهذه الآية. فبالله عليكم، أيُّ الفريقين أقرب إلى الاحتياط في الدين؟

(و) وقال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله في تكميل الإيمان (ص ٥٦): إنَّ أبا ثور روى عن الإمام الشافعي أنَّه قال: "لم يختلف أحد من الصحابة ولا من التابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما، وإنما وقع الخلاف في تفضيل عليٍّ أو عثمان رضي الله عنهما."

ثم أورد قول سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه: "مَنْ قَالَ إِنِّي

أفضل من أبي بكر وعمر لأجلدته حدّ المفتري ثمانين جلدة." (تكميل الإيمان ص ٦٢).

ثم كتب رحمه الله: إنّ من الخطب والفصول المنقولة عن سيّدنا عليّ المرتضى رضي الله عنه في مدح أبي بكر وعمر رضي الله عنهما شيء كثير جدّاً، بحيث إذا اطلع عليها أيّ باغٍ أو معاند لم يبق له مجالٌ ولا مَنْقُذٌ للاعتراض. ولو اقتصر علماء أهل السنّة على الاستدلال بهذه النصوص لإثبات أفضليّة الشيخين وقطعيتها لكان ذلك كافياً وافياً في المقصود (تكميل الإيمان ص ٦٤).

ثم إنّ العلماء الأعلام رحمهم الله إذا ذكروا الشيخين خصّوا القول بالإجماع والقطع في أفضليتهما، ولكن إذا جمعوا الأربعة: أبا بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم، عبّر بعضهم بلفظ الجمهور أو الظنّ، وإشارتهم بذلك إلى أنّ التفاضل بين عثمان وعليّ رضي الله عنهما من مسائل الظنّيات لا القطعيّات.

وقد صرح الملا عليّ القاري رحمه الله تصرّيحاً واضحاً فقال:
وَتَفْضِيلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُنْفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهَذَا التَّرْتِيبُ بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُوَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ (شرح الفقه الأكبر ص ٦٣).

(ز) قال الملا عليّ القاري المكي رحمه الله: «فَهُوَ أَفْضَلُ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ، وَقَدْ حُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ بِمُخَالَفَةِ الرَّوَافِضِ هُنَالِكَ، وَقَدْ اسْتَحْلَفَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ هُوَ الْخَلِيفَةَ حَقًّا وَصِدْقًا (شرح الفقه الأكبر ص: 61).

وعبارة الملا عليّ القاري رحمه الله فيها ما هي مهلكةٌ للتفضيلية من وجوه كثيرة: إجماع الأمة على أفضليّة الصديق، وبيان

أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ تَعَلَّقَهَا بِالْوَلَايَةِ لَا بِالسِّيَاسَةِ ، وَكَلِمَتُهُ: «أَفْضَلُ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْأَوْلِينَ وَالْآخِرِينَ» الَّتِي تُزَلِّزُ أَرْكَانَ الرَّوَافِضِ، وَتَسْمِيَةَ مَنْ أَنْكَرَ أَفْضَلِيَّتَهُ فِي الْوَلَايَةِ رَافِضِيًّا، وَاسْتِدْلَالَهُ بِالِاسْتِخْلَافِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْخِلَافَةِ، وَاسْتِعْمَالَهُ مَعَ الْخَلِيفَةِ لَفْظَ «حَقًّا وَصِدْقًا» الَّذِي يَنْسِفُ تَفْرِقَةَ السِّيَاسَةِ وَالْوَلَايَةِ. فَكُلُّ هَذِهِ الْمَعَانِي اجْتَمَعَتْ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، جَزَاهُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ.

(ح) قال الإمام المحدث شاه ولي الله الدهلوي رحمه الله: إن الصحابة الكرام عليهم الرضوان استعملوا عند اختيار الخليفة في حق الصديق الأكبر رضي الله عنه ألفاظًا مثل: «خَيْرُ الْأُمَّةِ»، «أَفْضَلُ النَّاسِ»، «أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ» و«أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ»، وقد جعله فقهاء الصحابة أفضل الأمة، وبهذه الأفضلية جعلوه مُسْتَحَقًّا لِلْخِلَافَةِ. ثُمَّ سَكَتَ سَائِرُ الصَّحَابَةِ عَنِ ذَلِكَ وَقَبِلُوهُ، فَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الصِّدِّيقِ الْأَكْبَرِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ. وَقَدْ بَسَطَ هَذَا الْبَحْثَ الشَّاهُ وَلِيُّ اللَّهِ الْمُحَدِّثُ الدِّهْلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ: «إِزَالَةُ الْخَفَا» ج 1 ص 311.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مَسْأَلَةَ أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ فِي الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَطْعِيَّةٌ. ثُمَّ قَالَ: بَعْدَ تَأْمُلِ جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ وَالنَّظَرِ فِيهَا وَجَدْتُ أَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الشَّيْخَيْنِ تَدُورُ عَلَى أَرْبَعِ حِصَالٍ:
الأولى: مَنْزَلَتُهُمَا فِي الْأُمَّةِ بِرُتْبَةِ الصِّدِّيقِيَّةِ وَالشَّهَادَةِ وَهُمَا أَرْفَعُ الْمَرَاتِبِ.

الثانية: نُصْرَتُهُمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَتَأْيِيدُهُمَا لِلْإِسْلَامِ فِي أَيَّامِ الشِّدَّةِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَمَّنَ النَّاسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَمْرُ كَانَ عِزَّ الْإِسْلَامِ.
الثالثة: أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَقْصُودَةَ مِنَ النَّبُوءَةِ قَدْ تَمَّتْ عَلَى أَيْدِيهِمَا، وَمَا رَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَنَامِ مِنَ الْمُبَشِّرَاتِ فِيهِمَا.

الرابعة: مَا وَعَدَا بِهِ فِي الْأَخْرَةِ مِنْ دَرَجَاتٍ عَلَيْهِ، وَكُونَهُمَا سَيِّدِي كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِقَامَتُهُمَا فِي الْفُصُورِ الْمُزْتَفِعَةِ، وَأَنْهُمَا أَوْلُ مَنْ يُبْعَثُ، وَمَا وَعَدَ بِهِ الصِّدِّيقُ مِنَ التَّجَلِّيِ الْخَاصِّ، وَعَمْرٌ مِنْ مُعَانَقَةِ الْحَقِّ (إزالة الخفا ج 1 ص 302).

(ط) وقال القاضي ثناء الله رحمه الله: «وَعَلَيْهِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ (تفسير المظهر ج 7 ص 424).

(ي) قال الإمام الأجلُّ ، مولانا أحمد رضا خان البريلوي القادري رحمه الله تعالى:

قد علم من علم ، ونال الفلاح من اعترف وأمن ، وأما من جهل فليعلم الآن أن اعتقادَ أفضلية سيّد المؤمنين ، إمام المتقين ، عبد الله بن عثمان ، أبا بكر الصديق الأكبر ، وأمير المؤمنين ، إمام العادلين ، أبا حفص عمر بن الخطاب الفاروق الأعظم ، رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما ، على مولى المؤمنين ، إمام الواصلين ، أبا الحسن علي بن أبي طالب المرتضى أسد الله ، كرم الله وجهه ، بل على سائر الصحابة الكرام ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، هو عقيدة إجماعية (مطلع القمرين ص 67).

وقال أيضاً الإمام فاضل البريلوي رحمه الله: فِيهَا رَدُّ عَلَى مُفَضَّلَةِ الرِّمَانِ ، الْمُدَّعِينَ السُّنِّيَّةَ بِالزُّورِ وَالْبُهْتَانِ ، حَيْثُ أَوْلُوا مَسْأَلَةَ تَرْتِيبِ الْفَضِيلَةِ بِأَنَّ مَعْنَى الْأَوْلَوِيَّةِ لِلْخِلَافَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ ، وَهِيَ لِمَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِسِيَاسَةِ الْمُدُنِ وَتَجْهِيْزِ الْعَسَاكِرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا فِي السُّلْطَنَةِ ، وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ خَبِيثٌ ، مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، بَلِ الْأَفْضَلِيَّةُ فِي كَثْرَةِ الثَّوَابِ ، وَقُرْبِ رَبِّ الْأَرْبَابِ ، وَالْكَرَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى (المستند المعتمد ص

وقد اكتفينا بذكر عشر عباراتٍ في شأنِ إجماعِ الأمة، وإلا فإنّ المزيد منها متوقّرٌ ومبسوطٌ في المطوّلات.

لقد ثبت بما تقدّم من الأحاديث الصريحة أنّ الشيخين رضي الله عنهما كانا أفضلَ الأمة قاطبةً قبل أن تُعقدَ لهما الخلافة، وإنما أعطيت لهما الخلافةُ لبنيانها على هذه الأفضلية. فقد جاء في «الصحيح» أنّ سيّدنا الفاروقَ الأعظم رضي الله عنه خاطب الصديقَ الأكبر بقوله: انت سيّدنا وخيرنا وأحبُّنا إلى رسولِ الله ﷺ، فأثبت له بذلك استحقاقَ الخلافة.

وقال سيدنا عليُّ المرتضى كرم الله وجهه: إنّ الله تعالى رأى أبا بكرٍ خيرًا منّا، فولاه علينا (المستدرك للحاكم: 4756).

وجاء في «غنية الطالبين» أنّه كان أفضلَ من معاصريه، وقال الإمام الشافعي: لما قبض رسول الله ﷺ ارتجّ الناس وما وجدوا تحت أديم السماء خيرًا من أبي بكرٍ فولّوه رقابهم (تاريخ الخلفاء: ص 54). وفي «الصواعق المحرقة»: إنّما أعطي الخلافةَ باعتبار مراعاة ترتيب الأفضلية (ص 59).

وقال في «المرقاة»: فإذا ثبت هذا فقد ثبت استحقاقُ الخلافةِ (334/11). وقال في «إزالة الخفاء»: بأن استدلال كردند بر استخلافِ أو (311/1). وقال الفاضل البريلوي في «مطلع القمرين»: إنّ خلافة الصديق كانت على أساس التفضيل (ص 76). وفي «الفتاوى المهرية»: إنّ نيابة النبوة لا يستحقّها إلا من كان جوهر نفسه أقرب إلى جوهر نفس الأنبياء (ص 145). وفي «بهار الشريعة»: إنّ خلافتهم على ترتيب الأفضلية (38/1).

فتأمل هذه العبارات كلها، يتبين لك أنّ المحققين صرّحوا بأبلغ البيان أنّ الشيخين لم يكونا فقط أفضل الأمة ، بل إنّ تقدّمهما في الخلافة إنّما كان لعلّة الأفضليّة نفسها.

وأما قول بعضهم: «لا فرق بينهم الأربعة» أو قولهم: «نحن لا شأن لنا بتعيين مراتبهم»، فإنّ مثل هذه الأقوال لا تعدو أن تكون مجرد شعير وخيال ، ولا علاقة لها بالتحقيق ولا بعقيدة الإسلام. فرتب هؤلاء الأكابر لم تُعيّن من عند أنفسنا ، بل عيّن القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة.

Islam The World Religion

أسئلة التفضيلية وأجوبتها

السؤال الأول للتفضيلية:

إنّ افضلية سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه متعلّقة بفرائض الخلافة، وإقامة الدين، ومسؤوليات الأمة، وما ذكره الأئمة من ترتيب إنما هو ترتيب الخلافة الظاهرة .

الجواب: أولاً: السائل لم يفهم أنّ ترتيب الخلافة يستلزم الأوليّة، إذ الأفضليّة إنّما تتعلّق بالدرجات الروحانيّة والولاية الباطنيّة، لا بترتيب الخلافة الظاهرة. ولهذا حكم العلماء والصوفيّة على من قال بأفضليّة سيدنا عليّ في الولاية بالروافض، كما سيأتي بيانه.

ثانياً: إنّ النبيّ الكريم ﷺ قبل الخلافة الظاهرة أقام سيدنا الصديق الأكبر إماماً في المسجد(البخاري: 678). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر» (الترمذي: 3662، ابن ماجه: 97). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «أبو بكر وعمر سيّدا كهول أهل الحنّة» (الترمذي: 3665، 3666، ابن ماجه: 95). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً» (البخاري: 467، مسلم: 6170). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «مَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلَّا وَقَدْ كَافَيْنَاهُ مَا خَلَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِيهِ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَا نَفَعَنِي مَالٌ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، إِلَّا وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ» (الترمذي: 3661). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر» (الترمذي: 3790). وقبل الخلافة الظاهرة جعل الخلفاء الأربعة أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين (الشفاء

42/2). وقبل الخلافة الظاهرة انعقد إجماع الصحابة في حضرة رسول الله ﷺ على أن أفضل الأمة بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم (البخاري: 3697، أبو داود: 4627). وقبل الخلافة الظاهرة قال: «ما طلعت الشمس على رجل خير من أبي بكر بعد النبيين» (مجمع الزوائد 9/44).

ثالثاً: في متن «عقائد النسفي» ورد: «أفضل البشر بعد نبيينا أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي رضي الله عنهم، وخلافتهم على هذا الترتيب أيضاً» (متن عقائد النسفي ص 3).

فليتفضل الخصم ويجيب: أليست أفضلية الخلفاء الثلاثة ثابتة قبل انعقاد الخلافة الظاهرة؟

رابعاً: إن الأئمة حين ذكروا ترتيب الفضائل لم يقصدوا به ترتيب الخلافة الظاهرة، بل بنوه على: كثرة الثواب، وكمال الخشية، وتمام التقوى، وأعظم النفع للمسلمين والإسلام.

قال العلامة ابن حجر المكي رحمه الله: «لكنهما (أي الشيخان) أكثر ثواباً، وأعظم نفعاً للمسلمين والإسلام، وأخشى لله، وأنقى ممن عداهما--- وعلى هذا الإجماع من الأمة، فبهذا الترتيب استحقوا الخلافة» (الصواعق المحرقة ص 59).

وقال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله: «المراد بالأفضلية أكثرية الثواب» (تكملة الإيمان ص 49).

وقال الملا علي القاري رحمه الله: «أريد بالأفضلية كثرة الثواب» (شرح الفقه الأكبر ص 63).

قال العلامة البرهاروي رحمه الله: «إن المحققين أوضحوا أن

المراد من الفضيلة المذكورة هنا كثرة الثواب ، أي جزاء الأعمال الصالحة ، لا شرف النسب ، وإلا لكان أولاد النبي ﷺ أفضل من سائر الأنبياء. وليس المراد أيضًا مجرد كثرة العبادات الظاهرة ، إذ الثواب لا يُعطى بقدر الأعمال فقط ، بل لما قام بالقلب من الإخلاص ، ومحبة الله ، والدوام على الحضور معه. ولهذا ورد في الحديث أنّ أبا بكر لم يسبق الناس بكثرة صومٍ ولا صلاة ، ولكن بشيءٍ وقر في قلبه. فالمسألة إذن راجعةٌ إلى مقامٍ باطنيٍّ وروحانيٍّ ، لا إلى ظاهر الأعمال وعددها. ومن المعلوم أنه لا يعلم مقدار الثواب على الحقيقة إلا رسول الله ﷺ ، فلا مدخل للعقل ولا لمناقب ظاهرة في ذلك. فافهموا هذه الدقائق ، فإنّها ترفع كثيرًا من شبهات الشيعة» (النبراس ص 299).

مناقشة مع المفضلة

ونسأل المفضلة: بأيّ لفظٍ أوضح من هذا كان يمكن للعلماء أن يصرّحوا ، حتى تطمئنّ قلوبكم؟
ونسألهم أيضًا: لو كانت الأفضلية محمولةً على مجرد ترتيب الخلافة الظاهرة ، فلماذا ذهب بعضهم إلى تفضيل عليّ على عثمان؟ وما الحاجة إلى هذا التكلّف أصلًا؟ فتدبروا!
خامسًا: إنّ ترتيب الخلافة إنما هو حقيقةٌ تاريخيةٌ ظاهرة ، لا يُنكرها حتى الروافض. ومع إقرارهم بهذا الترتيب ، ذهبوا إلى القول بأنّ عليًّا هو الأفضل بعد النبي ﷺ ، ولا ريب أن مرادهم الأفضلية في الولاية والروحانية. ولهذا ردّ أهل السنة هذا القول.
قال الشعراني في «الياقوت والجواهر»: «أبو بكرٍ أفضلُ الأولياءِ المُحمّديينَ ، وَقَالَتِ الشَّيْعَةُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ: الْأَفْضَلُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (اليواقيت والجواهر، ج 2 ص 438).
سادساً: لِيَتَأَمَّلِ الإخوةُ النَّقْطَاءُ: لو كان المرادُ من «الأفضليَّة»
مجردَ التقدُّم في الخلافة الظاهرة، ولا تعلق لها بالولاية الباطنة، فلماذا
احتاجت الأمة كلها أن تقوم وتشهد بأصواتٍ عالية؟ وما الداعي أن
يُنَادَى في حُطْبِ الجُمُعِ: خَيْرُ الخَلَائِقِ بَعْدَ الأنبياءِ، و أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ
بِالتَّحْقِيقِ؟ وما السببُ في أن يُنذَرَ المُنْكَرُونَ بوعيد جهنم؟ وما
الفائدةُ في أن تُملأَ الدفاترُ والأسفارُ بتلك التصريحات؟ لو كان الأمرُ لا
يعود ترتيباً ظاهرياً، لَمَا كان إلى ذلك كَلِّه حاجةً ولا ضرورة.

ثامناً: قال الحافظُ ابنُ حجرِ العسقلاني رحمه الله تحت باب
«فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ» في فتح الباري:

أي في رتبة الفضل، لا في البعدية الزمانية، فإن فضل أبي
بكر كان ثابتاً في حياة النبي ﷺ كما دلَّ عليه حديثُ الباب. (فتح
الباري، 19/7)

وقال العلامة بدرُ الدين العيني رحمه الله في عمدة القاري:
هذا بابٌ في بيان فضل أبي بكرٍ رضي الله عنه بعد فضل النبي ﷺ،
وليس المرادُ البعدية الزمانية، لأنَّ فضل أبي بكرٍ كان ثابتاً في حياة
النبي ﷺ. (عمدة القاري، 292/13)

السؤال الثاني للتفضيلية:

يقولون: إنَّ الولايةَ الباطنيةَ التي أعطها النبي ﷺ لعليِّ رضي
الله عنه بقوله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، هي خاصةٌ به، ولأجلها
كان هو المتفردُ بها، ومن ثمَّ فإنَّ الولايةَ الكبرى والغوثيةَ العظمى لم
تزل في أولاده وذريته.

الجواب: أولاً: حديث «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» تتضمن فضيلة عظيمة لسيدنا عليٍّ كرم الله وجهه الكريم. نسأل الله تعالى أن يجعلنا في رُمرتِه وممّن والاه. وهذه الفضيلة التي سبق أن بيّناها في مباحثنا. فمن رمى أهل السنّة بإنكار هذه الفضيلة، فهو ولا ريب إنسانٌ سيء الظنّ، بل خبيث النية.

ولكنّ استدلال السائل بأنّ الحديث يدلّ على «الولاية الباطنية» له خاصّة، فذلك مجرد افتراض لا يقوم على دليل. فإنّ دأب الحبيب المصطفى ﷺ أنّه إذا تعرّض أحد أحبّائه لانتقاص أو اعتراض، قام بنفسه ليدفع عنه التهمة ويظهر شرفه.

المثال الأول: لما وُجّه الاعتراض إلى سيدنا العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، صعد النبي ﷺ المنبر وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ أَكْرَمُ أَهْلِ الْأَرْضِ عَلَى اللَّهِ؟» قالوا: أنت. قال: «فَإِنَّ الْعَبَّاسَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» (مسند أحمد 2734).

المثال الثاني: روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل أسامة بن زيد رضي الله عنهما على جيش الشام، فطعن بعض الناس في إمارته، فقام رسول الله ﷺ خطيباً وقال: «إِنْ تَطَعْنَا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطَعُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا (أي أسامة) لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» (البخاري 4250، 4468، 4469، 6627، الترمذي 3816).

المثال الثالث: وقع بين الصديق الأكبر والفاروق الأعظم رضي الله عنهما خلاف يسير، فقال النبي ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي؟ (ثلاثاً) إِنِّي قُلْتُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً،

فَقُلْتُمْ: كَذَّبَتْ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَتْ» (البخاري 4640، 3661، فضائل الصحابة 297).

فإذا نظرنا في هذه الأحاديث جميعاً، وجدنا أن سياقها واحد، ومفادها متقارب، والغاية منها الذبُّ عن أحبابه ﷺ إذا انتُقِصوا. غير أن لكلٍّ من هؤلاء الأجلاء إعلاناً خاصاً بلفظٍ يناسبه، فكان ذلك وجه التخصيص، يقال له التخصيص في الذكر.

حديث مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ: سبب الورد والمعنى الصحيح

إنَّ سبب ورود هذا الحديث مذكورٌ في نفس الرواية، وهو أنَّ بعضَ مَنْ رافقوا مولانا علياً رضي الله عنه في غزوة اليمَن شكَّوا منه. يقول بريدة رضي الله عنه: ذكرْتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «مَنْ كُنْتُ وَلِيَّةً فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ» (مسند أحمد 22924).

وفي رواية الترمذي: أنَّ عدد الشاكين كانوا أربعة (الترمذي 3712).

وهذا كلُّه يدلُّ بوضوح على أنَّ المراد من لفظ «المولى» في الحديث هو المحبُّ والصديق، ولا علاقة له بما يُسمَّى «الولاية الباطنية». وهذا الفهم لسبب ورود الحديث قد بيَّنه غير واحدٍ من الأئمة، كالإمام الشافعي، والشيخ عبد الحق الدهلوي، والملا علي القاري، والقاضي ثناء الله الباني فني، والشيخ غلام فريد وغيرهم رحمهم الله أجمعين (الاعتقاد ص 203، أشعة اللمعات 4/481، مرقاة 11/247، تفسير مظهري 2/369، مقابيس المجالس ص 918).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «إنَّ حديث الموالاة، وإن صحَّ سنده، فلا نصَّ فيه على ولايةٍ خاصَّةٍ لعليٍّ رضي الله عنه وقد

أوضحت في كتاب الفضائل أنَّ مقصود النبي ﷺ إنما كان دفع ما أثير من الشكاوى والعداوات بعد أن بعثه إلى اليمن، حيث كثرت الشكاية منه، فأراد ﷺ أن يُظهر مكانته عنده، ويؤكد على محبته له، ويحضّ الناس على مودّته، وينهاهم عن عداوته. فقال: مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ، وفي بعض الروايات: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. والمراد بذلك ولاية الإسلام والمحبّة التي يجب أن تكون بين المؤمنين، لا العداوة والبغضاء. وهو نظير ما ورد عن عليّ رضي الله عنه أنّه قال: لقد عهد النبي الأُمي ﷺ إليّ: أنّه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق بين المسلمين، وأن يوالي بعضهم بعضاً، والأيعادي بعضهم بعضاً» (الاعتقاد للبيهقي ص 202، 203).

فانظر إلى نصّ الحديث كاملاً، وإلى شخصية الإمام الشافعي ومكانته، ثم إلى تفسيره لهذه الرواية، يتّضح لك المقصود جلياً. وما ذكره الشافعي يجد تأييداً كاملاً في قول الله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة: 71).

ثمّ تأملوا- رحمكم الله- في كلام الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال: «حديث الموالاة إن صحّ سنده... إلخ»، فكأنّه جعل هذا الحديث في أصله محلّ نظرٍ وشبهة! فقولوا لنا: ما هو فتواكم في حقّ الإمام الشافعي إن كان هذا طعنًا في الحديث؟

وكذلك الإمام القرطبي رحمه الله قد ذكر ثلاث مسائل:
 اولاً: أنّ هذا الحديث مخالفٌ لما هو متفق عليه في الصحيحين.

ثانياً: أنّه لو صحّ، فالمراد بالمولى هو «الصديق والمحب».

ثالثاً: أنّ سبب ورود ما قاله أسامة رضي الله عنه: «لست

مَوْلَايَ»، أو ما كان من طعن المنافقين، ف جاء الحديث ردّاً على قولهم
 (انظر: تفسير القرطبي 308/1). فقولوا لنا: ما هو فتواكم في الإمام
 القرطبي؟

وقال الإمام الجزري رحمه الله: «رَدّاً على مَنْ تكلم فيه»
 (أسنى المطالبص 15).

فالنتيجة أنّ مثل هؤلاء الأعلام: سيدنا بريدة رضي الله عنه،
 والإمام أحمد بن حنبل، والإمام الترمذي، والإمام الشافعي، والإمام
 القرطبي، والإمام الجزري، والقاضي ثناء الله رحمهم الله جميعاً، الذين
 بيّنوا سبب ورود الحديث وملابساته، لا يمكن بحالٍ أن يُوصَفوا
 بالناصبية، ولا أن تُنسب أبحاثهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنّ هذا
 لا يليق بمؤمنٍ صاحب عقلٍ وديانة.

وزيادةً على ذلك: قال الإمام شرف الدين النووي رحمه
 الله: «معنى هذا الحديث عند العلماء الذين هم أهل هذا الشأن،
 والذين يُعتمد عليهم في تحقيق هذا وأمثاله: أنه بمعنى من كنتُ ناصرَه
 ومواليه ومحبه ومصافيه فعليّ كذلك» (فتاوى الإمام النووي ص 261).
 قال العلامة محب الله الطبري رحمه الله: «يكون المولى
 بمعنى الوليِّ ضدّ العدو»، أي: إنّ معنى المولى هو الصديق المحبّ، وهو
 ضدّ العدو (الرياض النضرة 227/1).

وقال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله: «لا نسلم
 أنّ المراد بالمولى هنا الحاكم والوالي، بل المراد به المحبوب والناصر»
 (أشعة للمعات 680/4).

وقال خواجه غلام فريد رحمه الله الكوت مثنى: قد أطال في
 بيان هذا الحديث على ثلاثة صفحات، وقرّر فيه أنّ المولى هنا ليس

بمعنى السيّد ولا الأمير ولا المستحقّ للإمامة، بل بمعنى الناصر والمحَبّ (مقابيس المجالس ص920).

وقال شيخ الإسلام خواجه محمد قمر الدين السيالوي قدّس سرّه العزيز: «وكذلك من التلبّيس أن يُحتجّ بحديث غدير خُمّ على أنّه دليل على خلافة عليّ رضي الله عنه بلا فصل، حيث قال النبيّ ﷺ: من كنت مولاه فعليّ مولا، أي: من كنت صديقه ومحَبّه فعليّ كذلك. ومن المعلوم أنّ المولى في القرآن الكريم بمعنى الصديق، قال تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيْلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي: إنّ وليّ حبيب الله وصديقه هو الله جلّ شأنه، وجبريل، والصالحون من المؤمنين» (مذهب الشيعة ص90-91).

وفي هذه الآية الكريمة سُمّي جبريلُ عليه السلام مولى النبي ﷺ، وسُمّي جميع المؤمنين والملائكة كذلك. فمن ثمّ جاز أن نقول: مولانا جبريل عليه السلام، مولانا أبي بكر، مولانا عمر، مولانا عثمان، مولانا علي، مولانا زيد، مولانا الحسن، مولانا الحسين رضي الله عنهم أجمعين، كما يجوز أن يُقال لجميع العلماء «مولانا».

وفي هذا الموطن رُوي عن سعيد بن جبیر ، وعكرمة، والضحاك، وأبي أمامة رضي الله عنهم أنهم قالوا: إنّ المراد بـ﴿صَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في هذه الآية هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (فضائل الصحابة: 98، 161، المستدرک للحاكم: 4489)، وإسناده حسن.

في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ روي عن الإمام الباقر رضي الله عنه أنه قال: عَلِيٌّ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، أي إنّ عليّاً داخل في جملة المؤمنين (تفسير ابن جرير، البغوي، ابن كثير). وفي الحديث الشريف قال النبي ﷺ في شأن جميع الصحابة

الكرام: فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِئْغُضِي أَبْغَضَهُمْ.
وكذلك قوله ﷺ في حديث الموالاتة: اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَ مِنْ وَالِاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ بَيِّنُ أَنْ الْمُرَادَ بِالْوَالِيَةِ هُنَا الْمَحَبَّةُ وَالْمُوَالَاةُ، أَي: "اللَّهُمَّ اجْعَلْ وَلِيًّا مَنْ اتَّخَذَهُ وَلِيًّا، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ". فلفظ "المولى" هنا استعمل في مقابلة "العدو"، وهذا يدل بوضوح على أن معناه المحبوب والناصر، لا الأميروالمتصرف.

قال العلامة السندي رحمه الله: مَعْنَاهُ مَحْبُوبٌ مَنْ أَنَا مَحْبُوبُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَ مِنْ وَالِاهُ، أَي أَحَبَّ مَنْ أَحَبَّهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ عَادِ مَنْ عَادَاهُ (حاشية السندي على ابن ماجه).
بل جاءت روايات أصرح من ذلك بلفظ: اللَّهُمَّ أَحَبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغَضَ مَنْ أَبْغَضَهُ.

وفي بعضها: وَأَخْذُلُ مَنْ خَدَّلَهُ. وفي أخرى: وَأَنْصُرُ مَنْ نَصَرَهُ.
هذه الألفاظ كلها تفسر المراد وتؤكد حتى بلغت الغاية في البيان.

فإن قيل: إن لفظ "المولى" في الحديث بمعنى "السيد والآقا"، فالنتيجة أن عليًّا رضي الله عنه يكون سيدًا لجميع الأنبياء أيضًا، لأن النبي ﷺ مولى الأنبياء قاطبة. أليس يلزم من عقائدكم الغالية الرافضية في كل خطوة لوازم فاسدة؟
وفي مسند أحمد رويت هذه الحديث بلفظ: مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ (22924، 22952) وإسناده صحيح. وهذا النص نفسه يفسر المراد من لفظ "المولى" بأنه "الولي"، والولي بمعنى الصديق والناصر، لا بمعنى الآقا.

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: اللَّهُمَّ حَبِّبْ عَبْدَكَ

هَذَا - يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ وَأُمَّهُ - إِلَى عِبَادِكَ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَبِيبِ إِلَيْهِمُ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا خُلِقَ مُؤْمِنٌ يَسْمَعُ بِي وَلَا يَرَانِي إِلَّا أَحَبَّنِي (مسلم: 6396).

وكذلك قال النبي ﷺ لزيد رضي الله عنه: أَنْتَ أَوْنَا وَمَوْلَانَا

(البخاري: 2699).

فالمقصود من هذه المناقشة أن لفظ "المولى" في حديث غدیر لا يدل على "الأقا" ولا على "الوليّ الباطني" ولا على "الخليفة بلا فصل"، وإنما يدل على "الصديق المحبوب والناصر". نعم، في الحديث فضيلة عظيمة لعليّ رضي الله عنه حيث أخذ النبي ﷺ بيده وأعلن ذلك بين الناس، وهذا من فضائله التي ذكرناها منذ الطبعة الأولى من كتاب ضربة حيدرية إلى يومنا هذا، بل وأكدناها في أجوبة أخرى على شبهات التفضيلية. كما أن هذا الحديث يثبت إزالة ما وقع من بعض الشكايات، ويقرر في الوقت نفسه لزوم محبة سيدنا عليّ رضي الله عنه على الأمة إلى يوم القيامة.

أفلا يرى ذلك الفريق المتشدد أننا في هذا الكتاب نكرر

مراراً: مولانا عليّ، مولانا عليّ؟

ثانياً: لا شك في ولاية سيدنا عليّ كرم الله وجهه وفي رفعته الباطنية، غير أن الخلفاء الثلاثة أفضل منه في هذه الولاية الباطنية، وهم منفردون فيها بلا ريب.

فالشخص الذي تولى أمر الأمة بعد انتقال النبي ﷺ في أصعب الأوقات وأشدّها خطراً، وأظهر من الشجاعة والجرأة ما لم يُرَ مثله، أليس هو حل المشكلات للأمة؟ والمسلمون كانوا يصلّون خفية في بادئ الأمر، فلما أسلم ذلك الصحابي صارت الصلاة تؤدى علانية،

أليس هو حل المشكلات للمسلمين؟ والذي قدّم في جيش العسرة ثلاثمائة بعير وأموالاً عظيمة لرفع الشدة، أليس هو حل المشكلات وحل العسرة لهذه الأمة؟

وقد قال النبي ﷺ: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا... الحديث، أي: لو اتخذتُ أحدًا خليلًا لاتخذتُ أبا بكر. ففي هذا المقام الصديق الأكبر متفرد، فأين ذهبت أبصاركم عن هذه الخصوصية؟ واللقب "الصديق" إنما أعطي له من السماء، وهو أعلى مراتب الولاية الباطنية، ومع ذلك لم تروا تفرد به.

وقال تعالى: ثَانِيِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ، وفي هذا الموضع لا ثاني إلا الصديق الأكبر، وقد نصّ القرآن أنه ثاني النبي ﷺ، فكيف لم تلتفتوا إلى تفردِه؟

وقال رسول الله ﷺ: ما طلعت الشمس على رجل خير من أبي بكر بعد النبيين، ففي هذا أيضًا الصديق الأكبر متفرد، فأين أبصاركم عن هذه الخصوصية؟

ثم إن النبي ﷺ أقامه بنفسه في محراب الإمامة، ولما اقترح غيره ردّ ﷺ قائلًا: لا، لا، لا، ثم صرّح بقوله: يَأْبَى اللَّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (مسلم: 6181). فهذا تصريح بأن الله والمؤمنين جميعًا لا يرضون بإمامة غير أبي بكر. وفي هذا المقام أيضًا الصديق الأكبر متفرد، فأين أبصاركم عن هذه الخصوصية؟

قال رسول الله ﷺ: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، أي: أرحم واحد من أمتي على أمتي هو أبو بكر. وفي هذا الحديث يظهر انعكاس صفة الرحمة للعالمين بكمالها على شخص الصديق الأكبر رضي الله عنه، ففي هذا المقام هو متفرد، فأين أبصاركم عن هذه الخصوصية؟

وقال ﷺ: ما لأحدٍ عندنا يدٌ إلا وقد كافأناه بها إلا أبا بكر، فإن له عندنا يدًا يكافئه الله بها يوم القيامة. فهو وحده الذي له الفضل الأعظم، أفلا تبصرون تفرده في هذا المقام؟

وقد نصّ العلماء على أن أبا بكر رضي الله عنه قد أسلم قبل إعلان النبي ﷺ الدعوة العلنية، بل إنه آمن به في سفر التجارة إلى الشام، وذلك كله قبل أن يولد عليّ رضي الله عنه: وذلك كله قبل أن يولد عليّ (تاريخ الخلفاء: 30). ففي هذا الموضع الصديق متفرد، فلماذا غفلتم عن هذه الخصوصية؟

ثم أخبرونا: أما قرأتم ما رواه الإمام الحاكم في المستدرک بسند صحيح، أن النبي ﷺ كان يتخذ أبا بكر وزيرًا له، يشاوره في جميع أموره، وأنه كان ثانيه في الإسلام، وثانيه في الغار، وثانيه في العريش يوم بدر، وثانيه في القبر، ولم يكن رسول الله ﷺ يقدم عليه أحدًا؟

قال الحاكم: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه من النبي ﷺ مكان الوزير، فكان يشاوره في جميع أموره، وكان ثانيه في الإسلام، وكان ثانيه في الغار، وكان ثانيه في العريش يوم بدر، وكان ثانيه في القبر، ولم يكن رسول الله ﷺ يقدم عليه أحدًا (المستدرک: 4463).

فأين أبصاركم عن هذه الخصوصيات كلها؟

وقد انعقد إجماع الأمة على أن الصديق الأكبر رضي الله عنه هو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين، كما قال العلماء: فهو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين، وقد حُكي الإجماع على ذلك (شرح فقه أكبر: 61).

قد يثور عرقُ الرِّفض عند بعضهم، فيسارعون إلى اتِّهامنا

بإنكار خصائص مولانا عليّ رضى الله عنه. غير أنّ سوء الظنّ وإلصاق التُّهم عمدًا هو دَيْدُنُ هؤلاء. ولذا نُصَرِّحُ فنقول: إنّ من خصائص الإمام عليّ كرم الله وجهه أنّه جدّ آل رسول الله ﷺ، وأنّه كان أفضى الصحابة، وأنّ النبي ﷺ خصّه بإعلانٍ صريحٍ أنّه مولى جميع المؤمنين، وأنّه سلّمه الراية يوم خيبر، وأنّه أذن له أن يعبر المسجد وهو جنب، وأنّ شرف «لايؤدّي عنيّ إلا أنا أو عليّ» خصّ به، وأنّ قوله ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» كان من أعظم مناقبه. وقد بيّنا تفصيل هذه الخصائص في أوّل الكتاب. وهذه الأمور أدلّة قاطعة على فضله العظيم، ولكنها لا تدلّ على أنّه الأفضل مطلقًا.

ومع ذلك، فإنّ له رضى الله عنه فضائل كثيرة نَسَبها الرّواض إلى خصائصه، فأشاعوها بين الناس، حتى أنّ بعض أهل السنّة البسطاء يردّونها من غير تحقيق.

ومثال ذلك ما أشيع أنّه هو وحده المولود في الكعبة. والحال أنّ كتبًا كثيرة تذكر أنّ الصحابي الجليل حكيم بن حزام رضى الله عنه وُلِدَ في جوف الكعبة، كما ورد ذلك في: صحيح مسلم (٣٨٥٩)، المستدرك للحاكم (٦١٤٦)، أحاديث يحتج بها الشيعة (ص ١٢٢)، تهذيب الأسماء للنووي (ص ٢٣٤)، تدريب الراوي (٢/٣١٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٧٠١)، أسد الغابة (٢/٤٣)، الاستيعاب (ص ٢٠١)، الأعلام (٢/٢٦٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٤٦)، نصب الراية (٤/٢)، الإكمال لصاحب المشكاة (ص ٥٩١)، كتاب المحبّر (ص ١٧٦)، الإصابة لابن حجر (ص ٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٢/١٨٢)، إزالة الخفاء (٢/٢٥١)، فيض القدير (٢/٣٧). وقال كثير من العلماء: لم يولد قبل حكيم رضى الله عنه في جوف الكعبة ولا بعده واما ما روى في عليّ

رضى الله عنه فهو ضعيف-ة

ولذلك اقتصرنا على ذكر المراجع من غير تعليق من عندنا. فاذهبوا إلى هؤلاء الأئمة الكبار من نجوم سماء العلم والزهد، الذين لا يمكنكم أن تأتوا بمثالٍ لهم، ثم أطلقوا فتاويكم إن استطعتم. كما أنّ سيدنا عليّ المرتضى رضى الله عنه وسائر الصحابة الكرام عليهم الرضوان أبواب العلم. وأما تفصيل القول في "أبواب العلم" فسوف يأتي عند الجواب عن سؤال التفضيلية رقم (٥). وكذلك شاع بين الناس أنّ النظر إلى وجه سيدنا عليّ وحده عبادة. وهذه كلمة في أصلها حق، إذ لا ريب أنّ النظر إلى وجه سيدنا عليّ المرتضى رضى الله عنه عبادة، ولكن ليس ذلك خاصاً به وحده. بل النظر إلى وجوه الأنبياء جميعاً، والصحابة والتابعين، بل وإلى وجوه الأولياء كلّهم عبادة. فقد ورد في الحديث: «لن تمسّ النارُ أحدًا رأى رسولَ الله ﷺ أو رأى من رأى الصحابة» (الترمذي: ٣٨٥٨، الحديث حسن). فإذا كانت هذه الفضيلة ثابتة، فكيف لا يكون النظر إلى وجه عليّ عبادة؟ ولكنه ليس خاصةً به.

وثانيًا: كان رسول الله ﷺ ينظر إلى الصديق الأكبر والفاروق الأعظم رضى الله عنهما ويبتسم إليهما، وكانا ينظران إليه ﷺ فيبتسمان (الترمذي: ٣٦٦٨). كذلك النظر إلى الكعبة عبادة. وتلاوة القرآن من المصحف فيها أجر مضاعف أصعافًا كثيرة (شعب الإيمان للبيهقي: ٢٢١٨، المشكاة: ٢١٦٧). والنظر إلى الوالدين نظرةً رحمةً مرةً واحدةً يعدل حجةً مقبولة (المشكاة: ٤٩٤٤، الحديث ضعيف). وأيضًا: علامة وليّ الله أنه من رآه دُكر الله (ابن ماجه: ٤١١٩). فيتبين أنّ هذه الفضيلة ثابتة لسيدنا عليّ، غير أنّها ليست خاصةً به، بل هي مشتركة

بين مواضع مختلفة، مع بقاء التفاوت في المقامات والمراتب.

وكذلك أشيع أن ذكر سيدنا عليّ وحده عبادة، والحال أن الأمر أوسع من ذلك. فقد أمر النبي ﷺ حسان بن ثابت رضي الله عنه بإنشاد مديحه، ثم سأله يوماً: «قُلْتَ في أبي بكر شيئاً؟» قال: نعم. فقال ﷺ: «قُلْ حتى أسمع». فأنشد حسان منقبة أبي بكر رضي الله عنه (المستدرك للحاكم: ٤٤٦٨، ٤٥١٨). فيتضح أن ذلك خاصة للصدیق الأكبر رضي الله عنه، إذ لم يطلب النبي ﷺ من أحد أن ينشد في غيره كما طلب فيه.

قد روى الحاكم في المستدرك عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّاهَا بِعُمَرَ» (المستدرك: ٤٥٧٨). بل وقد ورد عن سيدنا علي رضي الله عنه نفسه أنه قال: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّاهَا بِعُمَرَ» (الطبراني الأوسط: ٥٥٤٩، تاريخ الخلفاء: ٩٤). وكما ورد: «ذُكِرَ الصَّالِحِينَ كَقَارَةَ» (الجامع الصغير: ٤٣٣١). فهذه الأحاديث تدل على فضيلة سيدنا علي رضي الله عنه، غير أنها ليست خاصة به وحده.

وكذلك فإن كونه ختن رسول الله ﷺ فضيلة عظيمة له، ولكنها ليست خاصة به، إذ إن مولانا عثمان بن عفان رضي الله عنه هو الوحيد في العالم الذي نال شرف أن يكون زوج ابنتين لنبي من الأنبياء، وهما رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما. نعم، يبقى في جهة سيدتنا فاطمة سيّدة نساء اهل الجنة على أبيها وعليها الصلاة والسلام خصوصية لا شك فيها، وقد ذكرناها في خصائص مولانا علي رضي الله عنه.

وكذلك الحديث: «عليّ منّي وأنا من عليّ» لا يدل على

الخصوصية وحده، إذ وردت نفس العبارة في غيره أيضاً: فقد قال ﷺ في سيدنا الحسين رضى الله عنه: «حسينٌ مني وأنا من حسين» (الترمذي: ٣٧٧٥). وقال ﷺ في سيدنا العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه: «العباس مني وأنا منه» (الترمذي: ٣٧٥٩، المشكاة: ٦١٥٧). وقال ﷺ في الأشعريين: «الأشعريون مني وأنا منهم» (البخاري: ٢٤٨٦، مسلم: ٦٤٠٨). وقال ﷺ في جليبيب رضى الله عنه: «جليبيبٌ مني وأنا من جليبيب، جليبيبٌ مني وأنا من جليبيب» (مسلم: ٦٣٥٨).

بل ينبغي لأهل العلم أن يتأملوا قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، ويقارنوه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ﴾. كذلك التأمل في أحاديث مثل قوله ﷺ: «من غشّ فليس مني» وغيرها يفتح الله به البصائر ويشرح به الصدور ان شاء الله.

فالحق أن هذه الأحاديث تدل على فضيلة سيدنا علي رضى الله عنه، ولكنها ليست خاصة به، ولا تدل على أفضليته على غيره من الصحابة.

كما يقال أيضاً إن النبي ﷺ جعل سيدنا علياً رضى الله عنه أخاه، ويُعدُّ ذلك من خصائصه غير ان سلمنا صحة هذا الحديث أن النبي ﷺ قد جعل أيضاً الصديق الأكبر أخاه، إذ قال له: «وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي» (البخاري: ٣٦٥٦، مسلم: ٦١٧٢).

وقال لسيدنا الفاروق الأعظم رضى الله عنه: «أَشْرَكُنَا يَا أَخِي فِي دُعَائِكَ» (أبو داود: ١٤٩٨، الترمذي: ١٩٨٠، المشكاة: ٢٢٤٨). وقال لزيد بن حارثة رضى الله عنه: «أَنْتَ أَحُونَا وَمَوْلَانَا» (البخاري: ٢٦٩٩). بل إن جبريل عليه السلام قال في حق سيدنا عمر رضى الله

عنه إنه أخو رسول الله ﷺ (الرياض النضرة، ج ١، ص ٣١٨).

فيتضح من ذلك أن هذا الأمر ليس خاصاً بعلي رضي الله عنه على الإطلاق. نعم، في خصوصية المؤاخاة بالمدينة، قد اختص مولانا علي رضي الله عنه بشرف أن يكون «أخو رسول الله ﷺ»، وذلك لا اعتبار أنه ابن عمه، وقد تربى في بيت النبي ﷺ، ولما له من فضائل كثيرة. غير أن هذه الخصوصية لا تدل على الأفضلية، بل هي جهة مخصوصة من جهات الفضل، وقد ذكرناها في مطلع «ضربة حيدرية» ضمن خصائصه رضي الله عنه. وأما مقامنا هنا ففي البحث عن الأفضلية لا غير.

ومما يُشاع أيضاً أن بغض علي علامة النفاق، وحبّه علامة الإيمان. وهذه كلمة حق، ولكنها ليست خاصة به رضي الله عنه. فقد ورد في الحديث الصحيح: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ» (البخاري: ١٧، ٣٧٨٤، مسلم: ٢٣٥-٢٣٩، النسائي: ٥٠١٩).

وكذلك ورد في حق جميع الصحابة عليهم الرضوان قول النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحَبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِإِبْغَاطِي أَبْغَضَهُمْ» (الترمذي: ٣٨٦٢، مسند أحمد: ١٦٨٠٨).

فيتبين أن هذه الفضائل العظيمة تشمل سائر الصحابة رضوان الله عليهم، وإن كان لعلي رضي الله عنه فيها نصيب وافر، إلا أن ذلك لا يدل على أن يكون ذلك خاصاً به دون غيره، ولا يثبت له بذلك الأفضلية على سائر الصحابة.

قال القاضي عياض رحمه الله: «وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْأَخْرَ فِي الصَّحَابَةِ: فَبِحَبِّي أَحَبُّوهُمْ، وَبِإِبْغَاطِي أَبْغَضُوهُمْ»

(إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٣).

وقال الحبيب الكريم ﷺ: حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِيْمَانٌ، وَبُغْضُهُمَا كُفْرٌ»، وقد رُوي هذا الحديث بأسانيد متعددة (فضائل الصحابة: ٥٩٧، ٦٤٥، ٦٨٨)، فنُتبت أنه حديث حسن لغيره.

وقال الإمام الذهبي رحمه الله: «فَإِذَا كَانَ هَذَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ عَلِيٍّ، فَالصِّدِّيقُ بِالأُولَى وَالأَحْرَى، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الخَلْقِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ» (كتاب الكبائر، ص ٩٣).

واعلم أن المنافقين أقسام أربعة:

- ١- قسم يبغضون النبي ﷺ نفسه، كعبد الله بن أبيّ.
 - ٢- قسم يبغضون أبا بكر وعمر، والأنصار، وأياً من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم كالروافض.
 - ٣- قسم يبغضون سيدنا علياً الكرم الله وجهه وأهل البيت الأطهار رضي الله عنهم، وهم كالخوارج.
 - ٤- قسم علامتهم إذا أوْتمنوا خانوا، وإذا حدّثوا كذبوا، وإذا وعدوا أخلفوا، وإذا خاصموا فجرّوا.
- وهذه الأقسام الأربع، وما يميّزها من الصفات، ثابتة في الأحاديث الصحيحة المتعددة.
- إنّ الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ ثم يحمل في قلبه بغضاً للنبي ﷺ، فهو أول المنافقين وأعظمهم، وهو المنافق القرآني بعينه.
- وأما من يبغض الشيخين الكريمين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فهو رافضي، ومن يبغض سيدنا علياً الكرم رضي الله عنه فهو خارجي. ومن وقع في خصال النفاق التي ذكرها النبي ﷺ فهو داءٌ

عضال في المجتمع. وأما الذي يجمع هذه النصوص كلها ويرى كل هذه الأعمال نفاقاً، فهو السُّنِّي الصادق والشريف. ومن لم يفهم أقسام النفاق هذه فهو جاهل.

ومما يؤسف له أن كثيراً من الناس طرحوا جانباً الأحاديث الصحيحة، وقصروا النفاق على ما كان عند الخوارج، وأجازوا ما سواها من ضروب النفاق، مع أنه كما أن الخروج نفاقٌ فكذلك الرافضية نفاق، بل إن محبة جميع الصحابة وأهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين هي حقيقة الإيمان الصحيح.

وإننا لنكتب ببالغ الأسف أن الفضائل التي أوردها أهل السنة في كتبهم لسيدنا علي رضي الله عنه قد جعلها الروافض والتفضيليون كأنها مجمعٌ عليها لا خلاف فيها، بينما فضائل الشيخين - مع كثرتها وقوة أدلتها - قد أهملت، مع أنها لا تدل على الفضيلة فقط، بل على الأفضلية الصريحة أيضاً. فهؤلاء القوم يجعلون فضيلة علي رضي الله عنه أفضلية، فإذا نفينا الأفضلية حملوه على نفي الفضيلة، ثم أقاموا على ذلك فتاواهم الباطلة، فليُفهم هذا التدليس جيداً.

ثم يجب التذكير بأن بغض علي رضي الله عنه نفاقٌ، ولكن كذلك الغلو في حبه ومجاوزة الحد فيه كله ضلال وهلاك، بل إن علياً نفسه رضي الله عنه قد تبرأ من أولئك الغالين في حبه ولعنهم، وقد تقدمت أقواله في ذلك.

إن لهؤلاء المدّعين العشق لعلي رضي الله عنه موازين غريبة في المحبة والبغض:

فأحدهم يقول: من ذكر الصحابة مع ذكر علي فقد أبغض

علياً!

فإذا رضيت بقول هذا الظالم وتركت الثناء على سائر الصحابة، قام آخرُ وقال: من لم يجعل عليًّا في الولاية والعلم أفضلَ من الخلفاء الثلاثة، فهو مبغضٌ لعلي!

فإن سلّمت له أيضًا، خرج ثالثٌ وقال: من لم يُصرِّح بأن عليًّا أفضلُ من الخلفاء الثلاثة جميعًا، فهو مبغضٌ لعلي!

فإن وافقته، جاء رابعٌ وقال: من لم يتبرأ من الخلفاء الثلاثة بلعنٍ وسبٍ، فهو مبغضٌ لعلي!

فإن أُجبتَه كذلك، فأنت - في نظرهم - عاشقٌ ناقصٌ لا كامل! وأما "العاشق الكامل" عندهم، فهو من يعتقد أن عليًّا هو نفسُ الله، ونفسُ الرسول، ومعلِّمُ جبريل، والمستحقُّ الحقيقيُّ للوحي، وأفضلُ من جميع الأنبياء، وهو حجةُ الله على الخلق بحق، وجامعُ القرآن الأصلي، وحلٌ لمشكلات النبي ﷺ، ويُحسن دقائق التقيّة.

فهذه كلماتنا السابقة كلّها جديرةٌ بالتأمل، فهي تحمل في طياتها عقائد الروافض الخفية. وليس كلُّ أحدٍ يدرك خفيّاتها، ولا يحسن كشف باطنها. ومن لم يطّلع على كتبهم وعقائدهم فلا ينبغي له أن يتصدّر ويُغامرَ بالتحليل السطحي.

ونحن نقولها بثقةٍ: من وجد في قلبه ليناً لمذهب الرافضة، فهو رافضيٌّ حقيقَةً، أو جاهلٌ لم يطّلع على مذهبهم أصلاً.

فأخبروني: إلى متى نطلُّ نُرضي الروافض حتى نتجنّب اتّهامنا ببغض عليّ رضي الله عنه؟ إنَّ كثيراً من السُدّج من أهل السنّة - فراراً من هذا الاتّهام - قد ساهموا بأيديهم في نشر المذهب الرافضي. وكلّما قدّموا لهم تنازلاً، زادوا في مطالبهم، كما هي عادة أمريكا في السياسة! وهنا يحسن التذكير بقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ

وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴿البقرة: 120﴾.

فلذلك نوجه نداءً إلى أهل السنّة: ليطمئن ضميركم تجاه سيدنا عليّ كرم الله وجهه الكريم، فلا ينبغي أن يكون في قلوبكم بغضٌ له، بل يجب أن تكون المحبة الصادقة. وسواءً اعترف الناس بكم أنكم من محبي عليّ أو لم يعترفوا، فالأمر لا يضركم، إذ إرضاء هؤلاء الروافض أمرٌ خارجٌ عن قدرتكم، ومطالبهم لا تنتهي، بل هي طويلةٌ وخطيرة، وسوء الظنّ ديدنهم.

فالخوارج عندهم الطعن في الأنبياء والأولياء عليهم الصلاة والسلام توحيداً! وأمّا الروافض فعندهم السبُّ واللعنُ للصحابة الكرام هو محبةٌ عليّ رضي الله عنه! لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وعلى الرافضة التفضيلية أن يفهموا جيّداً: إنكم اليوم أمام قومٍ تعتقد أنّ سيدنا عليّاً هو أفضل جميع الامّة بعد الخلفاء الثلاثة، وهو كاشف الكُرب كما هو شأن الخلفاء الثلاثة الكرام. فاعلموا إذن أنّ أبواب التزوير، والافتراء، وسوء الظنّ، والحيل قد أغلقت عليكم.

قرار الصوفيّة:

قال السيد علي الهجويري رحمه الله:

إِنَّ الصَّافَا صَفَا الصِّدِّيقِ
إِنْ أَرَدْتَ صَوْفِيًّا عَلَى التَّحْقِيقِ

(كشف المحجوب ص 32)

فأجيبوا: من الذي حكم الشيخ الهجويري بأنّه المتفرّد في

الولاية؟

وقال الصوفيّة عليهم الرضوان: إنّ أوّل جملة صوفيّة خرجت

على لسان أحد الصحابة الكرام، كانت الجملة الصديقية: «أبقيتُ لهم
الله ورسوله» (رواه أبو داود: 1678، الترمذي: 3675)

فأجيبوا أيضاً: مَنْ الذي تفرّد في الولاية؟

وأما قول التفضيلية: «ولهذا السبب فإن أصحاب الولاية

الكبرى والغوثية العظمى كانوا من أولاد علي رضي الله عنه»،

فالجواب أن ذلك ليس بلازم، فإن مولانا الصديق الأكبر

ومولانا الفاروق الأعظم رضي الله عنهما كانا في زمانهما قُطِبَ

الأقطاب.

وقد آثرنا استعمال لفظ قطب الأقطاب بدلاً من لفظ

«الولاية الكبرى» و«الغوثية العظمى»، وهو أليق وأدلّ على الحقيقة التي

أشترتم إليها.

فإن قطب الأقطاب في عصره هو نائب اكمل لرسول الله ﷺ،

ولذلك قال الصديق الأكبر رضي الله عنه في أكمل صحوه وسلوكه:

«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْزُبُ مُحَمَّدًا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ» (البخاري: 4454)

وقال أيضاً: «لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ»

(البخاري: 3093)

وهذه العبارات دليلٌ ساطع على قطبيته وإمامته في مقام

الولاية الكبرى.

رأى سيدنا عليّ كرم الله وجهه في المنام أنه صَلَّى الصبح خلف

رسول الله ﷺ، ثم جلس النبي ﷺ متكئاً إلى الجدار. فإذا بامرأة قد

جاءت بطبق فيه تمر، فوضع بين يدي رسول الله ﷺ. فأخذ النبي ﷺ

تمرّة وقال: «يا عليّ، أأكلها؟» قال: «نعم يا رسول الله». فمَدَّ النبي ﷺ

يده الشريفة ووضعها في فمه. ثم أخذ تمرّة أخرى وقال مثل ذلك،

فأجاب عليٌّ: «نعم»، فوضعها أيضًا في فيه.

قال عليٌّ: فانتبهتُ وإذا بي أجد حلاوةَ التمر في فمي، وقد تمكّني الشوق إلى رؤية رسول الله ﷺ. فقمْتُ فتوضأتُ وذهبتُ إلى المسجد، فصليتُ خلف عمر رضي الله عنه، ثمّ جلس عمر متكئًا إلى الجدار.

قال عليٌّ: فأردتُ أن أخبره برؤيائي، فإذا بامرأة تدخل ومعها طبق تمر، فوضع بين يديه. فأخذ عمر تمرًا وقال: «يا علي، أتأكلها؟» قلتُ: «نعم». فوضعها في فمي، ثم أخذ أخرى وقال مثل ذلك، فأجبتُ: «نعم»، فوضعها في فمي، ثم ورّع بقيةَ التمر على أصحاب رسول الله ﷺ.

قال عليٌّ: فأحببتُ أن أنال أكثر من ذلك، فقال عمر: «يا أخي، لو كان رسول الله ﷺ أعطاك أكثر من ذلك لأعطيناك». قال عليٌّ: فتعجبتُ وقلتُ: «ما رأيته في المنام، فقد أعلمك الله به».

فقال عمر: «يا علي، إنّ المؤمن ينظر بنور الله». فقلتُ: «صدقتَ يا أمير المؤمنين، فقد رأيتُ في المنام مثل ما جرى الآن، ووجدتُ في يدك نفس الطعم واللذة التي وجدتُها من يد رسول الله ﷺ» (الرياض النضرة 1/331، إزالة الخفاء 2/168-169).

وهذا هو مقام قُطب الأقطاب الذي يكون نائبًا للرسالة. ثانيًا: وقد صرّح علماء الإسلام أنّ الخلفاء الاثني عشر الذين يأتون بعد النبي ﷺ، أولهم الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم. وانظر في كتب العقائد مثل: شرح الفقه الأكبر، والفتاوى الرضوية (ج 9 ص 25)، والفتاوى المهرية (ص 145).

قال العلامة شهاب الدين الخفاجي رحمه الله: «لا بدّ في أرض الله من خليفة في كلّ وقت، فهذا الخليفة قد يكون متصرفاً في الظاهر فقط كالسلطين، وقد يكون متصرفاً في الباطن فقط كالأقطاب، وقد يجتمع فيه التصرفان جميعاً، الظاهر والباطن، كخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر بن عبد العزيز» (نسيم الرياض 215/2).

وقال الشيخ فريد الدين العطار رحمه الله:

صدرُ دينِ صِدِّيقٍ أَكْبَرَ قُطْبُ حَقِّ
في جميعِ الأمرِ قد سَبَقَ الخُلُقَ كُلَّهُ

الترجمة: سلطان الدين، الصديق الأكبر قطب الحق، قد سبق الكل في كل شأن.

وقال العلامة السيد الألوسي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾: «فيه إشارة إلى أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه له عند رسول الله ﷺ منزلة، كمنزلة الرسول ﷺ عند الله جلّ شأنه، فهو حبيب حبيب الله» (روح المعاني 402/5).

وقال في موضع آخر: «ذكر مولانا الشيخ خالد النقشبندي قدس سره أنّ مراتب الكاملين أربعة: النبوة، وقطب مدارها نبينا ﷺ، ثمّ الصديقية، وقطب مدارها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثمّ الشهادة، وقطب مدارها عمر الفاروق رضي الله عنه، ثمّ الولاية، وقطب مدارها عليّ كرم الله وجهه. فسئل عن سيدنا عثمان رضي الله عنه: ما مرتبته بعد هؤلاء الثلاثة في هذه المراتب؟ فقال: قد نال نصيباً من مرتبة الشهادة، ونصيباً من مرتبة الولاية أيضاً، وهذا هو معنى كونه «ذو النورين» عند العارفين» (روح المعاني 106/3، عند قوله تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾).

وكتب العلامة الألويسي رحمه الله في موضع آخر: «مَنْ تَجَاوَزَ رِقَابَ الصِّدِّيقِينَ وَصَلَ إِلَى النُّبُوَّةِ، وَهَذَا الْبَابُ قَدْ أُغْلِقَ الْآنَ. وَقَدْ أَثْبَتَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ قَدَسَ سِرِّهِ مَقَامًا بَيْنَ النُّبُوَّةِ وَالصِّدِّيقِيَّةِ، وَسَمَّاهُ مَقَامَ الْقُرْبَةِ، وَهُوَ السِّرُّ الَّذِي أُودِعَ فِي صَدْرِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ فِي الْحَدِيثِ، فَلَيْسَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ أَصْلًا» (روح المعاني 3/107).

وقال مولانا أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله: «إِنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا فِي أَزْمَانِهِمْ أَنْفُسُهُمُ الْغَوْثُ الْأَعْظَمُ» (المفوضات ص 237).

ثالثًا: وأما مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الْمُقَدَّسِينَ، فَانْتَسَبُوا إِلَيْهِمْ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ هُوَ الْعِلَّةُ فِي شَرَفِهِمْ، بَلِ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ انْتِسَابُهُمْ إِلَى سَيِّدَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عَلَى أَبِيهَا وَعَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنْ قِيلَ زَعْمُكُمْ، فَالْمَوْجِبُ إِذَنْ هُوَ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ إِنَّ لِعَلِيِّ أَوْلَادًا كَثِيرِينَ مِنْ أَزْوَاجِ أُخْرِيَّاتٍ، بَاقُونَ إِلَى الْيَوْمِ. لَكِنَّ الرِّوَاظِ رَوَّجُوا بَدْعِيَّ خَاصَّةً أَنَّ هَذَا الْفَضْلَ مَنْحَصَرٌ فِي السَّادَةِ الْحُسَيْنِيِّينَ، مَعَ أَنَّهم أَعْدَاءُ الْإِمَامِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَقُولُونَ فِيهِ: «إِنَّه صَارَ كَأَبِيهِ كَافِرًا» - معاذ الله! ولهذا السبب أيضًا يُبَغِضُونَ سَيِّدَنَا الْقُطْبَ الْأَقْطَابَ، الشَّيْخَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِي قَدَسَ سِرُّهُ، لِكَوْنِهِ سَيِّدًا حَسَنِيًّا.

رابعًا: ولهذا السبب جاء في الحديث أن الأئمة الاثني عشر «فُرْشِيُونَ» ولم يقل «هاشميون».

خامسًا: وإن أردتم غير هؤلاء الخلفاء الاثني عشر، أي أولياء الأمة، فما النص الذي يدل على حصرهم في ذرية علي رضي الله عنه؟

سادساً: وأعجبُ من ذلك ادّعاؤكم أنّ أفضليّة عليّ رضي الله عنه في الولاية هو السببُ في جريان القُطبيّة في ذريته ، والحقيقة أنّ القُطبيّة إنما تجري في أولاده الأماجد بحسب الكمال الذاتي والاستعداد الشخصي لهم، لا لمجرد النسب. والا كان سيدنا اويس القرني في خلال ائمة اهل البيت وهو خير التابعين ، وايضاً سيدنا زيد اخو سيدنا محمد الباقر ، وقاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق وهو شيخ سيدنا جعفر الصادق في السلسلة النقشبندية ، وسيدنا عبد القادر الجيلاني رضي الله عنهم -

السؤال الثالث للتمييز:

إنّ عليّاً كرّم الله وجهه سيّدُ الأولياء وتاجهم وملئهم، وهو قاسمُ الولاية ، وأنّ لعليّ المرتضى رضي الله عنه نوعٌ فضيلةٍ على الشيخين رضي الله عنهما ، لأنّ أكثر سلاسل الولاية تنتهي إليه.

الجواب: سلمنا أنّ مولانا عليّ سيّدُ الأولياء وسلطانهم وتاج رؤوسهم- لكن أولاً: هذا الأمر محض كشفٍ وروحانيةٍ ، لا نصّ فيه من الكتاب ولا من السنّة ، ولا يمكن أن تُبنى عقائدُ الأئمة على الكشف والمكاشفات. فإنّ الناس غيرُ مكلفين بمثل هذه الأمور. ولهذا قال الشيخ ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله:

إنّ تفضيلَ الشيخين أمرٌ مأخوذٌ من الشرع، ونتيجةُ البحث أنّ الشرع دلّ على أنّ لهما (للشيخين) الفضل الكليّ، ففي هذا الباب لا بدّ من الاستدلال بالكتاب والسنّة والإجماع والقياس، لا بمكاشفات الصوفية، إذ ليس يثبتُ من مكاشفاتهم حكمٌ شرعيّ.

فضيلتُ الكليّ ضدّها الفضيلةُ الجزئية. ومقصودُ الشيخ ولي

الله رحمه الله أنّ الفضيلة الجزئية حاصلةٌ لعلِّي المرتضى رضي الله عنه
ولسائر الصحابة، ولكن الفضيلة الكلية- بمجموعها وتامها-
مختصةٌ بالشيخين رضي الله عنهما.

وقد قال الإمام أحمد رضا خان رحمه الله ساخرًا من الروافض:
"أحسنوا التشجيع لهؤلاء المدّعين للعلم والفضل، حيث فهموا من
الفضيلة الكلية معنى الأفضلية من جميع الوجوه، مع أنّ منشأ ذلك
جهلهم باصطلاح العلماء" (مطلع القمرين ص 64).

وأما عوامُّ الناس فإنهم لا يُحسنون فهمَ مكاشفات الصوفية،
بل حتى الصوفية أنفسهم لا يدركون حقيقة مكاشفاتهم، إذ الكشفُ
محدودٌ بقدر ظرف صاحبه، وهو بنفسه حجاب، ولا يكون حجةً
شرعيةً قط. وهذه دقائق ولطائف لا نريد الخوض فيها مفصلاً، لكن
قد أشرنا إليها إجمالاً. وأمثال هذه التكاليف تحرق نظام الشريعة، ومن
يسلكها فإنه لا يُحسن المعاملة مع أمة الحبيب ﷺ.

وأما ما استدللّ به بعض التفضيلية من حديث: «مَنْ كُنْتُ
مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، فإنه أخذ احتمالاً واحداً من جملة احتمالاتٍ
عديدة، وهو أضعفها بل مردودٌ، بل هو نفس موقف الروافض، ثم
جعلوه نصّاً قاطعاً كأنّ ذلك هو المراد الحرفي الوحيد. فما أجهل
الدعوى! وما أبعد الدليل عن المدّعى!

ثانياً: لو سلّم بالكشف أصلاً، فينبغي أن يُعلم أنّ سيدنا عليّ
كرم الله وجهه سيّد الأولياء بعده، لا سيّد من قبله من الخلفاء
الراشدين. وهذا نظير ما نعتقه في الغوث الأعظم والقطب الأقطاب
سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلاني قدس سرّه، فإنه سيّد الأولياء الذين
جاؤوا بعده، لا من تقدّم عليه ممّن نصّت أفضليّتهم من الصحابة

والتابعين وأئمة أهل البيت. فكلُّ أولئك هم سيادةٌ فوقه، وهو سيادةٌ على من دونه.

ثالثاً: وحيث إنَّ هذا الموضوع ليس له نصٌّ من الكتاب ولا من السنَّة، بل مدارُّه على مكاشفات الصوفية، فنحن نذكر فيه أقوالَ أكمل الصوفية وتحقيقاتهم، إذ إنَّها موافقةٌ للكتاب والسنَّة، فلا حرج في نقلها. وليس لأحدٍ أن يقول إنَّا جعلنا مدارَّ أدلتنا على المكاشفات فحسب، فإنَّ غالبَ هذه العبارات ليست محضَ مكاشفات، بل هي نتائجُ تحقيقاتٍ راسخة.

(1)- في كتاب التصوف المعروف التعرّف ورد ما نصّه: أجمَع الصُوفِيَّةُ على تَفْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، أي إنَّ جميع الصوفية قد أجمعوا واتفقوا على أن أبا بكر هو الأفضل، ثم يليه عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين (التعرّف فص ٦٢، النبراس ص ٣٠٣).

(٢) وقال الشيخ الجليل، سيّد الطائفة، علي الهجويري المشهور رحمه الله تعالى في شأن الصديق الأكبر: إنّه شيخ الإسلام، خير الأنام بعد الأنبياء عليهم السلام، إمام وسيد أهل التجريد، شهنشاہ ارباب تفرید، از آفات انسانی بعید، أمير المؤمنين حضرت أبو بكر عبد الله بن عثمان الصديق. وقد ظهرت كراماته في الحقائق والمعارف، وظهرت علاماته وشواهد بين الخلق.

وذكر أن مشايخ العظام يلقّبونه سيّد أهل المشاهدة، كما يلقّبون عمر رضي الله عنه إمام أهل المجاهدة. والصديق الأكبر رضي الله عنه متقدّم على جميع المخلوقات بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا يجوز لأحد أن يتقدّمه.

وبيّن أنّ العبد إذا أقامه الله تعالى في مقام الصدق وأدخله مقام التمكين، كان منتظراً لأمر ربّه: هل يؤمر بالفقر أو بالغنى؟ فإن أمر بالغنى قبله دون أن يدخل فيه اختياره أو تصرفه. وهكذا كان شأن الصديق الأكبر رضي الله عنه، فقد اختار الفقر والتسليم والرضا منذ البداية إلى النهاية.

ولهذا فإنّ الصوفية، الذين إمامهم وقوتهم هو الصديق الأكبر، جعلوا طريقتهم قائمة على الفقر والتسليم والرضا، ولم يطلبوا إمارة ولا رياسة. فهو رضي الله عنه إمام عام للمسلمين في الدين، وهو كذلك إمام خاص لأهل هذه الطريقة السلوكية (كشف المحجوب ص ٦٧-٦٩).

وقال قدس سرّه العزيز في موضع آخر:

إِنَّ الصَّفَا صِفَةُ الصِّدِّيقِ

إِنْ أَرَدْتَ صُوفِيًّا عَلَى التَّحْقِيقِ

ومعناه: إذا أردت أن تعلم حقيقة الصوفي وصفته الكاملة، فاعلم أنّ الصديق أبا بكر رضي الله عنه هو المتصف بتلك الصفة (كشف المحجوب ص ٣٢).

فهذه الكلمة الجليّة من سيدنا على الهجویری رحمه الله قد أسقطت حجّة من يزعم أنّ خلافة الصديق الأكبر رضي الله عنه كانت سياسية محضّة ومحصورة في الظاهر فحسب، أو من يفضل مولانا عليّاً رضي الله عنه في الولاية على أبي بكر رضي الله عنه.

(3) - وقال الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي رحمه الله:

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ ظَاهِرَ الْحُكْمِ ، وَ يَحُوزُ الْخِلَافَةَ الظَّاهِرَةَ ، كَمَا حَازَ الْخِلَافَةَ الْبَاطِنَةَ مِنْ جِهَةِ الْمَقَامِ كَأَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ وَ عَلِيٍّ وَ

أَحْسَنَ وَ مُعَاوِيَةَ بْنَ يَزِيدٍ وَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَ الْمُتَوَكِّلَ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ الْخِلَافَةُ الْبَاطِنَةُ خَاصَّةً وَ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الظَّاهِرِ كَأَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الرَّشِيدِ السَّنْبِيِّ وَ كَأَبِي يَزِيدِ الْبُسْطَامِيِّ ، وَ أَكْثَرَ الْأَقْطَابِ لَا حُكْمَ لَهُمْ فِي الظَّاهِرِ (الفتوحات المكية ٢٩٧/٣).

فانظر! بعد إقرار الشيخ الأكبر قدس سره للخلفاء الراشدين الأربعة بخلافة ظاهرة وباطنة معاً، فبأي وجه يمكن الإنكار بعد هذا؟ وقد نقل هذه العبارة بعينها الإمام شاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله في كتابه قرّة العينين (ص ٣٢٢).

(4) - قال السيد عبد الواحد البلغرامي قدس سره: إن هذا الرافضي تارة يزعم أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين جلس على مسند الخلافة لم يكن علي المرتضى حاضراً، وتارة يقول إن تقدم الشيخين في الخلافة إنما كان لكبر سنّهما لا لفضائلهما، وتارة يحتج بحديث لم يبلغ حدّ الصحة وهو: الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً وَقَدْ تَمَّتْ بَعْدِي ، ويقول إن خلافة غيره كانت ناقصة ولم تكمل إلا بخلافة علي المرتضى رضي الله عنه، ومن ثمّ زعم أن جميع سلاسل المشيخة والمريدية إنما تتصل به ولا تتصل بغيره (سبع سنابل ص ١٩).

(5) - وقال حضرة المجدد الألف الثاني الشيخ أحمد السرهندي قدس سره: إن كمالات الشيخين رضي الله عنهما شبيهة بكمالات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأمّا أهل الولاية فقصرت أيديهم عن نيل كمالات الشيخين، وإنّ كشف أهل الكشف تقف في منتصف الطريق بسبب علو درجاتهما. فكمالات الولاية بالقياس إلى كمالات الشيخين كالأشياء المطروحة في الطريق. وكمالات الولاية إنما هي بمثابة السلم يرتقى به إلى كمالات النبوة، فكيف يدرك المقدمات

حقائق المقاصد؟ وكيف يحيط المبدأ بأسرار المطالب؟

ثم قال: وإن كانت هذه الحقيقة في هذا العصر مستنكرة عند

كثيرين لبعد العهد عن زمن النبوة، فلا حيلة في ذلك:

در پس آئینه طوطی صفتم داشته اند

هر چه استاد ازل گفت همان میگویم

ومعناه: لقد وُضعتُ كالطوطي وراء المرآة ، أكرّر ما يقوله

أستاذ الأزل ، فلا أنطق إلا بما يُلهمني.

ولكن الحمد لله تعالى ومُنته أن العلماء من أهل السنّة-

شكر الله تعالى سعيهم- موافقون في هذا الباب، ومجتمعون على

الإجماع فيه. وإن الله تعالى قد جعل علمهم الاستدلالي لي كشفاً، وما

كان عندهم إجمالياً جعله عندي تفصيلاً.

فلما لم يُبلِّغ هذا الفقير إلى مقامات كمالات النبوة، ولم يُعط

منها نصيباً كاملاً، لم يُفتح له باب الاطلاع على فضائل الشيوخ

بالكشف، ولم يُبين له سوى طريق التقليد. (مكتوبات الإمام الرّبّاني،

ج ١، مکتوب ٢٥١)

وقال في موضع آخر: ما حيلة هؤلاء؟ لم يجاوزوا دائرة الولاية،

ولم يدركوا حقيقة كمالات النبوة. فأتهم حسبوا نصف الولاية ، وهو

ما يتوجّه نحو العروج ، أنه الولاية كلّها. وأمّا النصف الآخر، وهو ما

يتوجّه نحو النزول ، فقد حسبوه مقام النبوة.

چو آن کرمے کہ در سنگے نہاں است

زمین و آسمان او ہماں است

وترجمته: ذلك الدود الذي يختفي في الحجر، فذلك الحجر هو أرضه

وسماؤه (مكتوبات الإمام الرّبّاني، ج ١، مکتوب ٣٠١)

وأما ما نقله بعض من ادعى لقب "شيخ الإسلام" من كلام
 حضرة المجدد قدس سره: "إن هناك طريقاً يتعلّق بقرب الولاية،
 ورئيس هذه الطريق ومصدر فيضها هو سيدنا علي المرتضى كرم الله
 وجهه"، فقد بتر النص من أوله وآخره. إذ إنّه قبله كتب: "وإن هناك
 طريقاً آخر يتعلّق بقرب النبوة"، وبعده كتب: "وإن الشيخين قد وصلوا
 من الطريق الأول". (مكتوبات الإمام الرّباني، ج ٢، مكتوب ١٢٣)

(٦)- قال الشيخ عبد العزيز الدباغ قدس سره: إنّ الإيمان
 بالله تعالى كان في النبي صلى الله عليه وسلم على كيفية خاصة لو
 طرحت على أهل الأرض صحابة وغيرهم لأبوا، وورث أبو بكر رضي
 الله عنه من تلك الكيفية شيئاً قليلاً على قدر ما تُطيقه ذاته، ومع
 ذلك لم يكن في أمة النبي صلى الله عليه وسلم من يُطيق أبا بكر في
 ذلك ولا من يُدانيه، ولا من الصحابة ولا من غيرهم من أهل الفتح
 الكبير، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بلغ في أسرار الألوهية وحقائق
 الرّبوبية وحقائق العرفان مبلغاً لا يُكف ولا يُطاق، وكان يتكلم مع
 أبي بكر في البحور التي كان يحوضها عليه الصلاة والسلام، فارتقى
 أبو بكر المرتقى المذكور، ومع ذلك فكان النبي صلى الله عليه وسلم
 في الثلاث سنين الأخيرة لا يتخذت معه في تلك الحقائق حشية عليه
 أن يدوب (الابريز ص ٣٢٦، جواهر البحار، ج ٢ ص ٢٧٣)

فالآن تأملوا: إلى أي حدّ تحاولون حصر فضل الصديق رضي
 الله عنه؟ وأي كلام عظيم نطق به الشيخ الدباغ قدس سره، وهو الذي
 أوتي العلم اللدني من غير معلم! ثم إن ناقل هذه العبارة هو الإمام
 العلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني رحمه الله، الذي لا تصل
 حُطوبكم إلى غبار نعليه.

(٧)- قال الشيخ كاشف الحقائق العلامة بدر الدين السرهندي رحمه الله، وهو من خلفاء الإمام المجدد الف ثاني: جميع السلاسل في الحقيقة منتسبة إلى حضرة الصديق الأكبر رضي الله عنه.(حضرات القدس ص ٢٣)

(٨)- وقال العلامة عبد العزيز البرهاري رحمه الله: إن القائل بأن سيدنا علياً رضي الله عنه أعلم الصحابة بعلم الطريقة، وأن جميع السلاسل منه تنحدر، هم الشيعة. ونص عبارته:

مَا حُكِيَ عَن أَحْمَدَ الزُّورَقِيِّ أَحَدِ مَشَايخِ الْمَغَارِبَةِ: اُخْتَلَفَ فِي أَنَّ هَذَا التَّفْضِيلَ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ مَعًا أَوْ فِي الظَّاهِرِ فَقَطْ، إِنَّتَهَى. وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ الْمُتَشَبِّهَةِ غَيْرِ الْعُلَاةِ: إِنَّ عَلِيًّا أَعْلَمَ بِعِلْمِ الطَّرِيقَةِ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، وَإِذَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ سَلْسِلُ الصُّوفِيَّةِ (مرام الكلام ص ٤٧)-

فانظروا: من هو العلامة البرهاري وما الذي قاله؟ إنه ولي أمي، لم يتلق العلوم الظاهرة على يد أستاذ، بل أفاض الله عليه الباطن بتوجه الخضر عليه السلام، وكان متبحراً في مائتين وسبعين علماً، وهو أمر لا نظير له في الدنيا. أفلا يكون مثل هذه الشخصية أعلم من غيرها بمسألة الولاية الباطنية؟ إنه يصرح أن القول بأفضلية مولانا علي رضي الله عنه في علم الطريقة، وجعل انتساب السلاسل إليه حجة، هو قول بعض المتشعبة.

(٩)- وقال الإمام شاه ولي الله الدهلوي رحمه الله: إن الفيض في العصور الأولى كان يجري بالصحة والرفقة. فإذا اعتُبر جانب البيعة والصحة، فإن سلاسل الشيخين أثبتت من سلاسل سيدنا المرتضى، بل كان سيدنا علي رضي الله عنه يتلقى الفيض منهما

أيضاً (قرة العينين في تفضيل الشيخين ص ٣٠٠)

إنَّ الشيخين الكريمين رضي الله عنهما قد فَنِيَا في ذات النبيِّ الكريم ﷺ حتى صار وجودهما في حظيرة القدس لشمس الرسالة، وكانت خلفتهما امتدادًا لزمان الرسالة وتتمَّةً له. ولهذا فإنَّ البلاد التي أَرَى النبيُّ ﷺ فتوحاتها، إِنَّمَا فَتَحَتْ في زمن الشيخين. وأما سيّدنا عليٌّ المرتضى رضي الله عنه فمثله مثلُ القمر، له وجود مستقلّ، لكنّه يستمدّ نورَه من شمس الرسالة. (قرة العينين ص ٣٣١)

ولفهم هذا المعنى أقرب شاهدٍ وأوضح دليل: أن مزارِي الشيخين الأعظمين داخلُ الروضة النبويّة، في حظيرة قدس الحبيب ﷺ، بحيث إنَّ زيارة روضة الرسول ﷺ تشتمل ضرورةً على زيارة أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما. ومن هنا قال الإمام زين العابدين رضي الله عنه: إنَّ الذين كانوا في الدنيا أقربَ الناس من النبيِّ ﷺ هم الذين يرقدون اليوم بجوارهِ (قرة العينين ص ٣٣١)

وقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: خُلِفْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مِنْ طَيْبَةٍ وَاحِدَةٍ (كنز العمال، ١١/٢٥٩، حديث: ٣٢٦٨٠)

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله مبيِّنًا: أيامُ خلافةِ الشيخين أَيامُ نبوّةٍ آنحضرت است، وأيامُ ولايةٍ مرتضى أَيامُ دورةٍ ولايةٍ است، در صديق تشبّه باعتبار فنا و انعكاس أشعة بيشتريافتم، أي: إنَّ أَيامُ خلافةِ الشيخين هي في الحقيقة أَيامُ نبوّةِ النبيِّ ﷺ، وأما خلافةُ المرتضى فهي أَيامُ دورةِ الولاية. وقد رأيتُ في الصديق رضي الله عنه شبهًا بالنبيِّ ﷺ أوضح، من حيث الفناء و انعكاسُ الأشعة (قرة العينين ص ٣٣١)

قال الإمام أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله مبيِّنًا هذه

سايه مصطفى مائة اصطفا
عزّ و ناز خلافت په لاکهون سلام
أي: إنَّ ظلَّ النبيِّ المصطفى ﷺ هو عَيْنُ سرِّ الاصطفاء،
فسلامٌ لا يُحصى على عزِّ الخلافة وفخارها. (الفتاوى الرضويّة، مواضع
متفرقة)

فتأمل هذه العبارات مرارًا يتضح لك أنّ أفضليّة الشيخين
رضي الله عنهما لا تنحصر في الخلافة الظاهرة، بل هي في الحقيقة
متعلّقة بالولاية الباطنة بدرجة أولى، ولكن: كيف يدرك هذا من
كان كدود في حجر؟

(١١) - قال الإمام شاه وليّ الله الدهلوي رحمه الله في كتابه
إزالة الخفاء وقد أدرج فيه رسالة ضخمة بعنوان رسالة التصوّف
للفاروق الأعظم:

الفصل السابع في بقاء سلسلة الصحبة الصوفية المبتدأة من
النبيّ ﷺ إلى يومنا هذا بواسطة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
الله عنه، ولنذكر هنا سلسلة أهل العراق فإنّهم أكثر المسلمين اعتناءً
بسلسلة الصحبة الصوفية

أي: إنّ السلسلة الصوفيّة التي ابتدأت من النبيّ ﷺ باقيةً إلى
يومنا هذا، وكان الوسيط فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله
عنه. وسنذكر هنا سلسلة أهل العراق، لأنهم أكثر المسلمين عنايةً
بسلسلة الصحبة الصوفيّة. (إزالة الخفاء، ج ٢ ص ١٨٥)

ثمّ بيّن الإمام أنّ الصحابة والتابعين وتابعيهم لم يكن من
عادتهم أن يأخذ المريء البيعة أو الخرقه من شيخه، بل كانوا يكتفون

بالجلوس في صحبتهم، ولم يقنصروا على شيخٍ واحدٍ أو سلسلةٍ واحدة، بل كان كلُّ واحدٍ منهم يجالس مشايخَ كَثُرًا ويتَّصل بسلاسلٍ متعدّدة. ولم تكن تلك السلاسل تنتهي إلى صحابيٍّ بعينه، لكن: متى غلب الاعترافُ بصحبةِ شيخٍ أو ظهر أثرُها وانتشرت شهرتُه، قيل: هؤلاء أصحاب فلان.

وقد نقل الإمام عن شيخه أبي طاهر، عن الشيخ حسن عجمي المكي، أنّه قال: سألتُ شيخنا عيسى المغربي: هل يجوز للمريد الذي يتلقَى الفيض من شيخٍ واحدٍ أن يجلس عند شيخٍ آخر؟ فقال: الأبُ واحدٌ والأعمامُ شتى (إزالة الخفاء، ج ٢ ص ١٨٥)

(١٢) - قال الإمام المحدث شاه عبد العزيز الدهلوي رحمه الله: إنّ المحققين من الصوفية كتبوا أنّ الشيخين - أبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما - كانوا حاملِي كمالات النبوة، وأمّا الأمير المرتضى عليّ كرم الله وجهه فكان حاملاً لكمالات الولاية (تحفة إثنا عشرية، الباب السابع ص ٢١٤).

(١٣) ونقل الإمام أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله عن قدوة الأولياء سيّدنا أبي الحسين أحمد النوري قدس الله سرّه قوله: عندما تتولّى التوفيق الإلهي والهداية والعناية الأزلية تربية العبد، يتمسك بزمام الشريعة بقوة ويندفع في مناهج السلوك بجدٍ ونشاط. وحيث إنّ هذا الطريق يقوم على الانقطاع عن غير الحقّ والتبتل إليه، فإنّ أول منازل السالك هي تصحيح الخاطر وتصفية التصوّر. ثم شيئاً فشيئاً تُعالج النفس بتدابير لطيفة وصورٍ جميلة حتى تنقطع عادة التشتت، وتُرفع الكدورات، ويُرسخ نقش الأحذية في لوح القلب. رزقنا الله ببركة مشايخنا الكرام قدّست أسرارهم آمين.

هذا السفر يسمّى سَيْرًا إِلَى اللَّهِ، وغايته مقام الفناء في الله. وفي هذا المقام يتساوى جميع الأولياء، ويقال فيه كما قيل في الرسل: لا نفرّق بين أحدٍ من رسله، فكذلك هنا: لا نفرّق بين أحدٍ من أوليائه. فإذا سقط ما سوى الله من نظر السالك وبلغ مقام الفناء، انتقل إلى مرتبة السير في الله، وليس لهذه المرتبة حدّ معلوم، وهنا يظهر تفاوت القرب، فكّلما زاد سير العبد في الله كان أقرب إليه. ثم قد يترقى بعضهم، وقد يُنزل بعضهم إلى الخلق بدعوة إرشادية، وهذا هو السّير من الله. ومن هنا نشأ نظام الخرق والبيعة، وظهر تسلسل الطرق. لكن هذا لا يعني أنّ سيرهم في الله كان أرفع من السابقين، بل هو فضل خاص منحهم الله إياه دون غيرهم.

ألا ترى أنّ من خلفاء سيدنا عليّ رضي الله عنه: الإمام الحسين والحسن البصري، حيث أعطوا مقام التنزّل الناسوتي والإرشاد والتكميل، بينما لم يُشتهر من الإمام الحسن المجتبي رضي الله عنهما أيّ سلسلة، مع أنّ ولايته وقربه من الله أتمّ وأعلى من ولاية الخواجة، وباليقين كذلك. بل جاءت الأحاديث الصحيحة المثبتة لفضل الإمام الحسين الشهيد رضي الله عنه، وهو الأمير ذو القباة المضرّج بالدماء (مطلع القمرين في إبانة سبقة العمرين، مخطوط ص ٢٢).

وقد اطّلعتم على الأجوبة الثلاثة السابقة التي وُجّهت لتساؤلات التفضيلية، والحقيقة أنّها لم تكن ثلاثة أسئلة مستقلة، بل سؤالاً واحداً جُزئ لسهولة البيان.

وفي الختام، تأملوا كلمات إمام أهل السنّة مولانا شاه أحمد رضا خان البريلوي قدّس سرّه، إذ يرفع سوط الردّ العلمي على هؤلاء الظالمين، فيتركهم عبرة للمتأملين، ويكشف زيفهم في ساحة الجزاء.

قال قدس سره: إنها لمفارقة عجيبة من فرقة "السننفةية"، فإن قلوبهم لا تنشرح لتفضيل الشيخين رضي الله عنهما على أساس اتباع الكتاب والسنة وإجماع الأمة وعلماء أهل الحق. وإذا أضاعت براهين الحق قلوبهم وأثرت فيها، اعترضت آفةً يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء، فحجبتهم عن التسليم. ومع ذلك، يبقى اسم "السنية" حلواً جميلاً عذبا، لا يجروون على إنكاره جهاراً، فيلجؤون إلى توجيهات بعيدة وتأويلات واهية، ويلقون بخيالاتهم على عاتق أهل السنة، زاعمين أن ذلك هو حاصل مذهبهم.

لكن بعناية الله، وبجهود أهل الحق، ينكشف الباطل ويتميز الحق من الباطل. ومع هذا، تراهم كل يوم يتكرون خطاباً جديداً ويدعون أنه مذهب أهل السنة، وكان مذهبهم صورة من الشمع يغيرونها كيف شاؤوا!

ومنهم من لخص عقيدة أهل السنة في أن الشيخين أفضل من حيث الخلافة، وأما سيدنا علي فأفضل من حيث الولاية. ثم شرحوا هذا الكلام بأن الخلافة وصلت أولاً إلى أبي بكر وعمر، وأما طرق الصوفية والسلاسل الروحية فتنتهي إلى علي لا إلى الشيخين، فبذلك فضيلة لهما من وجه، وله من وجه آخر.

وأقول- والله يغفر لي:- إن هذا الكلام لا يصدر منهم إلا في حال الاضطرار، وإلا فأذهانهم خالية من معنى محرر له. فإن قصدوا ما يظهر من كلامهم في المجالس، فليس إلا خبطاً بلا ربط، إذ أولية الخلافة شيء، وأفضلية الخلافة شيء آخر. كذلك دعواهم أن انتهاء سلاسل السلوك إلى علي دليل على تفضيله دعوى باطلة بلا برهان، بل البراهين قائمة على خلافها كما مرّ منافي التبصرة الرابعة.

وإن قصدوا أنّ الشيخين كانا أصحاب حنكة في أمر الخلافة والسياسة، فهذا ليس بالأمر الذي يستوجب كلّ هذا النزاع، وإلا لكان أهل السنّة والتفضيليّة مذهبين مختلفين. بل إنّ أهل السنّة مجمعون على أنّ أفضل البشر بعد الأنبياء هو أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ رضي الله عنهم، ويُتلى ذلك في خطب الجمعة، وتصرّح به الأحاديث بأنّ الشيخين سيّدا الأولين والآخرين بعد الأنبياء.

وكان سيدنا عليّ رضي الله عنه يُنكر بشدّة تفضيلَه عليّ الشيخين ، حتى قال: «من قال ذلك فهو مفترى، ويقام عليه حدّ الفرية». فهذه المسائل ليست إلا من أمور الدنيا التي اتّخذت وسيلةً للدين، ولذلك قال المولى عليّ: من رضيه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاها لديننا؟

فإذا زاد فضلٌ هنا أو نقصٌ هناك، فما الضير؟ ولو لم يكن النزاع إلا في هذا القدر، لما استحقّ التفضيليّة كلّ هذا الإنكار، ولما حكم المولى عليّ عليهم بالجلد. وما عدا ذلك، فجوابه مذكور في التنبيه السابق (مطلع القمرين ص ٥٤-٥٦).

وأما الشطرُ الثاني من هذا السؤال، فقد اطلّعت على الجواب العلمي والتحقيقي المتعلّق بمضمون كلامه.

السؤال الرابع للتفضيليين:

إنّ النبيّ الأكرم ﷺ صدرت عنه- عليّ حدّ زعمهم- ثلاثة أنواع من الخلافة: خلافة الولاية، وخلافة السلطنة، وخلافة الهداية. وقد كتب الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله في تفهيمات إلهية أنّ ورثة رسول الله ﷺ ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: مَنْ نالوا من رسول الله ﷺ الحكمة والعصمة والقطبية الباطنية، وهؤلاء هم أهل بيته وخواصه.

الصنف الثاني: مَنْ نالوا من رسول الله ﷺ الحفظ والتلقين والقطبية الظاهرة الموصوفة بالرشاد والهداية، وهؤلاء هم كبار الصحابة الكرام رضي الله عنهم، كخلفائه الراشدين والعشرة المبشرة.

الصنف الثالث: مَنْ خصهم النبي ﷺ بعنايات فردية، ونالوا حظاً من العلم والتقوى، وهم الصحابة المتصفون بوصف الإحسان (السيف الجلي).

الجواب: أولاً: إنّ عبارة ولي الله الدهلوي رحمه الله ليست قرآناً ولا حديثاً ولا إجماعاً. فإذا لم يكتبها قبل قرون اثني عشر، فعلى أيّ أساس كانت عقائد الأمة تُبنى؟

ثانياً: هذه القسمة لا تنطبق على ما يزعّمه التفضيليون، لأنّ ولي الله الدهلوي لم يستعمل لفظ الخلافة في كلامه أصلاً، وإنّما استعمل لفظ القطبية، فقال: القطبية الإرشادية والقطبية الباطنية. ومن المعلوم أنّ قطب الإرشاد لا يُراد به الحاكم أو السلطان، إذ يوجد في كلّ عصر قطب إرشاد، وليس لازماً أن يكون سلطاناً أو سياسياً.

وثانياً أيضاً: إنّ الدهلوي عدّ مع أهل البيت الخواصّ من أهل القطبية الباطنية. فكيف غفل التفضيليّ عن لفظ "الخواص"؟! وأيّ خواصّ أعظم من الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، خصوصاً مَنْ ورد في حقّه قول النبي ﷺ: لو كنتُ متّخذاً خليلاً؟ وإذا أراد التفضيلي أن يجعل "الخواص" عطف تفسير على "أهل البيت"، لزمه أن يفسّر أيضاً ذكر الخلفاء الأربعة مع العشرة المبشرة في الصنف الثاني على هذا

النحو، وهذا محال. فالخلفاء الراشدون داخلون في العشرة المبشّرة، لكنهم ليسوا وحدهم. وكذلك أهل البيت داخلون في الخواصّ لكنهم ليسوا وحدهم.

ثالثاً: إنّ الدهلوي جعل الصنف الثالث متّصفاً بوصف الإحسان. وأهل العلم يعلمون أنّ التصوّف والطريقة هو نفسه مقام الإحسان. ومن شرح الحديث الشريف: أن تعبد الله كأنك تراه يعلم أنّ الفناء في الله هو الطريق لبلوغ هذا المقام. إذن فالمقصود عند ولي الله الدهلوي هو بيان أقسام الفيض الروحي، لا تقسيم الخلافة. ولهذا لن يجد الباحث في عباراته لفظ الخلافة أصلاً. بينما التفضيلي أكثر من تكرار هذا اللفظ، وأعرض عن ألفاظ الدهلوي الحقيقية كـ "القطبيّة" و"الإحسان". وهذا فرقٌ ظاهر بين مقصد ولي الله الدهلوي رحمه الله وبين نيّة التفضيليين.

رابعاً: إنّ التفضيليّ قد تنبّه إلى عدم انطباق كلام ولي الله الدهلوي على تقسيمه، فلذلك احتاج أن يقول: هذه القسمة إنّما هي من باب غلبة الحال وامتياز خاص، وإلا فكلُّ صنفٍ من الأصناف الثلاثة لا يخلو عن خواصّ وكمالات الأصناف الأخرى.

خامساً: إنّ الدهلوي قد أدخل جميع أهل البيت والخواصّ في الصنف الأوّل، والسؤال هنا: من المقصود بأهل البيت؟ وهل تدخل فيهم أزواج النبي ﷺ، وقد نصّ القرآن على أنهنّ من أهل البيت؟ وهنا يظهر لنا أنّ بعض أقوال التفضيليين تؤول إلى لوازم رافضيّة.

خامساً: يقول الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله: قد أمرتُ روحانياً من قبل الحضرة النبوية ﷺ أن أفضل أبا بكرٍ وعمر عليّ رضي الله عنهم أجمعين، ولو تركتُ نفسي وميل قلبي على سجيّته لكانا

يفضلان علياً ويزيدان في محبته ، غير أنّ هذا الأمر قد فُرض عليّ فرضاً يشبه العبادة ، وكان عليّ التزامه لازماً (فيض الحرمین ص 203 ، 233 ، باب المشاهدة).

فهنا يحقّ التأمل: في أيّ جهة كان ولي الله الدهلوی يرى علياً أفضل ، حتى صُحِّح اعتقاده؟ أكان يراه أفضل في مجرد السياسة؟!
سادساً: إنّ ولي الله رحمه الله قد ألف كتاباً مستقلاً في موضوع تفضيل الشيخين ، سماه قرّة العينين في تفضيل الشيخين . وقد كتب فيه بوضوح: إنّ زمن خلافة الشيخين هو زمن نبوة رسول الله ﷺ ، وأما زمن خلافة المرتضى فهو زمن الولاية . وقد وجدت المشابهة برسول الله ﷺ - من حيث الفناء وانعكاس الأشعة - في الصديق أكثر (قرّة العينين ص 331).

ومن هنا يظهر وجه الجمع بين عباراته: فإنّ مراده بالقطبيّة الإرشاديّة هو الاتّصاف بكمالات النبوة ، وبلوغ الشيخين قرب النبوة قد ذكره أيضاً الإمام المجدّد رحمه الله . فكلام المجدّد وكلام ولي الله متوافقان .

ثم إنّ نقل في موضع آخر عبارة الشيخ الأكبر رحمه الله التي تقرّر أنّ الخلفاء الأربعة كانت لهم الخلافة الظاهرة والباطنة جميعاً . وهذه العبارة قد نقلناها آنفاً بألفاظها (انظر: قرّة العينين ص 322) .
ويقول في موضع ثالث: إذا اعتُبرت البيعة والصحبة ، فالسلاسل الراجعة إلى الشيخين أثبتت من السلاسل الراجعة إلى سيدنا المرتضى ، بل إنّ سيدنا علياً رضي الله عنه نفسه قد نال الفيض من الشيخين (قرّة العينين ص 300) .

فالآن يُسأل المخاطب: لماذا لم تُراع الصورة الكاملة للأمر؟

ولماذا أخفي كشف ولي الله الدهلوي رحمه الله؟ ولماذا لم تُفهم عباراته في ضوء سائر كلامه ، بل أُخذت عبارة واحدة وجُعِلت على تقسيمٍ مخترعٍ موافقٍ للهوى والاعتقاد الباطن ، ثم أكرهت عبارته على الانطباق عليه إكراهاً؟

سابعاً: إن عقيدة الروافض أن الإمامة ليست شوروية، بل الإمام منصوب عليه من الله تعالى. ولهذا جعلوا خلافة مولانا الصديق الأكبر رضي الله عنه محض شورى واتفاقاً بين الصحابة، ثم طعنوا في خلافته بهذا الأساس ، بل ألفوا في ذلك كتاباً كاملاً باسم شيخ السقيفة ، وهو كتاب مملوء بالوقاحة والجرأة على مقامه الشريف . والمخاطب التفضيلي الرافضي قد أعرض عن تقسيم ولي الله الدهلوي رحمه الله إعراضاً كلياً، وأبدى ذهنه الرافضي مئة بالمئة، فجعل خلافة الصديق خلافةً ظاهرية ، وولاية سيدنا علي خلافةً باطنية، وكتب في المقارنة مانصه:

الخلافة الظاهرية منصبٌ سياسيٌّ من مناصب الإسلام، وهو انتخابيٌّ وشورويٌّ، يحصل بالاختيار الشعبي، فيه ترشيحٌ من بعضٍ وتأيدٌ من آخرين.

وأما الخلافة الباطنية فهي منصبٌ روحانيٌّ محض، وهبةٌ واصطفاءٌ إلهي، الخليفة الباطني يعينه الله مباشرةً، لا جماهيريةً فيها بل مأمورية، ولا تحتاج إلى ترشيحٍ ولا إلى تأيد.

الخلافة تصلح النظام الأرضي، والولاية تزيئنه بجمال سماوي. الخلافة تجعل الأفراد عادلين، والولاية تجعلهم كاملين. دائرة الخلافة تمتد إلى الفرش، ودائرة الولاية تصل إلى العرش.

فارجو من أهل العلم أن يتأملوا هذه الأفكار التي صرح بها

التفضيلي الرافضي: أليس في هذا الانتقاص والتبخيس بحق الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين؟ أليس في هذا التقابل بين الخلافة والولاية تجاوزاً من مجرد التفضيل إلى الغلو الرافضي الصريح؟

فاسمعوا! يقول الرافضي: «لذلك لا مَفَرَّ مِنَ الْقَبُولِ لَأِ بِالْخِلَافَةِ وَلَا بِالْوِلَايَةِ، لَأَنَّ خِلَافَةَ سَيِّدِنَا الصِّدِّيقِ الْأَكْبَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انْعَقَدَتْ بِلا فَصْلِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَتَبَيَّنَتْ بِشَهَادَةِ تَارِيخِيَّةٍ قَطْعِيَّةٍ، وَأَمَّا وِلَايَةُ مَوْلَانَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَانْعَقَدَتْ بِلا فَصْلِ بِأَمْرِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَهِيَ مَدْبُوتَةٌ بِشَهَادَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْقَطْعِيَّةِ»، وهكذا

تأملوا! إنَّ هذا الرافضي قد قَصَرَ خِلَافَةَ الصِّدِّيقِ عَلَى إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَشَهَادَةِ التَّارِيخِ فَحَسَبُ - وَالتِّي لَا يَمْتَلِكُهَا بَدِيلٌ قَطْعِيٌّ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ -، بَيْنَمَا جَعَلَ وِلَايَةَ مَوْلَانَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَابِتَةً بِالْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ قَطْعِيًّا. وَالْوِلَايَةُ هُنَا كَذَلِكَ مِنْ صُنْعِ خِيَالِهِ وَتَصَوُّرَاتِهِ. وَلَطِيفُ الْأَمْرِ أَنَّ كَاتِبَهُ كَانَ يُرْجِعُ كَلِمَةَ «مَوْلَا» فِي سَائِرِ الْكُتَابِ كَمَا هِيَ، إِلَّا أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخِرٍ عِنْدَ ذِكْرِ سَيِّدِنَا الْفَارُوقِ الْأَعْظَمِ اسْتَعْلَمَ الْفُرْصَةَ فَتَرَجَّمَ «المَوْلَى» بِـ «الْأَقَا/السَّيِّدِ لِتَحْيُرِهِ وَليَجْعَلَ «المَوْلَى» - لَيْسَ كَمَا يَفْهَمُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ مَوْلَا بِمَعْنَى الصِّدِّيقِ وَالْمُحْبُوبِ - بَلْ كَمَا يَفْهَمُهُ الرَّافِضِيُّ مَوْلَا بِمَعْنَى السَّيِّدِ وَالْمَوْلِكِ.

ويضيف: «فَلْيَعْلَمْ جَمِيعُنَا أَنَّ مَوْلَانَا عَلِيَّ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَوْلَانَا الْمَهْدِيَّ أَرْضًا وَسَمَاءً عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَبُّ وَابْنُ، كِلَاهُمَا وَلِيُّ اللَّهِ وَوَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. تَسْلِيمُهُمَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ».

فهل لا يَلْحَظُ الْقَارِئُ أَنَّ هَذَا عَيْنُ كَلِمَةِ الشَّيْعَةِ: «عَلِيٌّ لِيُ اللَّهُ وَوَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ؟» أَيْنَ وَقَعَ وَلِيَّ اللَّهِ الْمَحْدَثُ الدَّهْلَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ؟ وَمَنْ يَحْمِلُ وَزَرَ هَذِهِ الْخُرَافَاتِ إِنْ لَمْ يُنْسَبَتْ إِلَى

مَنْ أَمْ يُنْطِقُ بِهَا؟

والحقيقةُ أَنَّ أساسَ الخلافةِ الصِّدِّيقيةِ موجودٌ في القرآنِ والسُّنةِ، وقد بيَّنَ علماءُ أهلِ السُّنةِ منذُ القَدَمِ أدلَّتْهم عليها. فاعْتَمَدَ أهلُ السُّنةِ في استِدلالِهِم على آياتِ كَقولِهِ تعالى: وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا، وَكَقولِهِ: الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ، فَتَصِيرُ بِذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْخِلافةِ الْحَقِّةِ لِلْخِلفاءِ الرَّاشِدينِ. وأيضًا في صحيحِ البخاريِّ يوجَدُ قولُهُ ﷺ: «مُرُوا أبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» - أي أمرُوا أبا بَكْرٍ فليؤمِّ النَّاسَ (بخاري: 678).

فاجيبوا: هل وعد الله بخلافة الصِّدِّيق في آية الاستخلاف أم جمهور النَّاسِ؟ وما معنى «مُرُوا» في هذا السياق؟ لِمَ عيونُ بعضِ المخاطَبينَ تُعْمَضُ حينَ يَعْرِفونَ معنى المأمورية؟ وفي صحيح مسلمٍ فَنَرَى: يَا أبايَ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أبا بَكْرٍ (مسلم: 6181).

فانظروا - يرحمكم الله - إن في سنن أبي داود: «لَا لَأَبِي، يَا أبايَ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أبا بَكْرٍ» (أبو داود: 4661). فهل هذا نصٌّ مِنَ التَّاريخِ؟ أم هو مِنَ الوحيِّ والحديثِ؟

وقد قال مولانا الحسن البصري رضي الله عنه: «وَاللهُ لَنَزَلَتْ خِلافةُ أَبِي بَكْرٍ مِنَ السَّمَاءِ» (فضائل الصحابة: 210، إسناده حسن). أفليس هذا نصًّا قاطعًا على أن الخلافة الصِّدِّيقية تنزل إلهيًّا؟ فبأيِّ وجهٍ يتجرَّأ قومٌ على تقسيمها إلى "شورائية خالصة" و"إلهية خالصة"؟! ويا للعجب! لو كانت عبارة «يَأبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» قد وردت في شأن مولانا عليِّ رضي الله عنه، لملأ التفضيليون الدنيا والآفاق ضحيجًا بولاية سماوية وإمامة عظمى، ولسمع لها صدَى في السماوات والأرضين.

ثم ما شأن من قال كلمةً أو أبدى رأياً فوافقه الباقون؟ ألم يكن سبب ذلك وأساسه ما قاله عن النبي ﷺ في أبي بكر: «أنت سيِّدنا، وخَيْرُنا، وأَحَبُّنا إلى رسولِ الله ﷺ» (البخاري: 3668)؟

بل الأعب أن خلافة الصديق رضي الله عنه كانت مذكورة حتى في الشرائع السابقة، فقد وَرَدَتْ أخبارُها في كُتُبِ الأئم، بل وَخُفِضَتْ صُورَةُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ قَدَمَيْ النَّبِيِّ ﷺ، كما جاءت الأحاديثُ التي نقلناها بالأسانيد.

ومع وجود هذه الأدلة الواضحة تجرأ التفضيلي على أن يجعل خلافة الصديق رضي الله عنه منزوعة الصلة بالوحي، محض أمر شوروي بحت. وقد قال سيِّدنا الشيخ عبد القادر قدس الله سره العريز: إن الرافضة يصفون أهل السنة بأنهم نواصب، تُسمِّيها الرافضة ناصبةً لِقَوْلِهَا بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ وَنَصْبِهِ بِالْعَهْدِ (الغنية، ص: 176). فلا ريب أنك إن كشفت غطاء أي تفضيلي وجدت في باطنه رافضياً غالياً. وقول التفضيلي بأن الخلافة تقوم على الديمقراطية، وأما الولي الباطني فهو "مأمور من الله" يختاره الله تعالى بنفسه، وأن ولاية عليّ ثابتة بالأحاديث المتواترة القطعية، وأنه وصي رسول الله ﷺ، وأن الإيمان لا يتم إلا بالإقرار بولاية عليّ والإمام المهدي رضي الله عنهما - كل ذلك تأمله القارئ المنصف، يجد أنه ليس مجرد "تفضيل" بل هو عين الرافضية الخالصة. بل إن هذا المعتقد الباطني لا يختص بالرافضة وحدهم، وإنما هو جارٍ أيضاً عند الإسماعيلية.

وأما المقابلة الطويلة التي كتبها التفضيلي بين "السياسة" و"الولاية"، فهي في حقيقتها مجرد إنشاء خطابي، يخالف نصوص القرآن والسنة، ولا سيما الحديث الشريف عن النبي ﷺ: «يَأْبَى اللَّهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ».

فأيُّ معنى لمثل هذا القول:

چند گوی اے لجوج بے صفا

ایں فسوں دیو پیش مصطفیٰ

فالذي يُنكر ولاية سيدنا على رضي الله عنه فهو خارجي،
لكن هذه الولاية في حقيقتها توجد في الخلفاء الثلاثة جميعاً رضي
الله عنهم قبل عليّ بدرجّة أولى. أمّا الطريقة التي جعل بها التفضيلي
ولاية عليّ مقدّمة على خلافة الثلاثة فهي محض رافضية صريحة، وفيها
استخفافٌ صريح بالخلفاء الراشدين وإهانةٌ لهم.
وعقيدة أهل السنّة هي وسطٌ بين خوارج وروافض لعنهم الله
على شرّهم.

وأخيراً، استمعوا إلى ردّ الإمام المجدّد ولي الله الدهلوي رحمه
الله تعالى على تلك الأقوال الباطلة:

لقد سألت روحانياً حضرة النبي ﷺ عن فرقة الشيعة الذين
يَدَّعون محبة أهل البيت، ولكنهم في المقابل يُعادون أصحابك الكرام
رضي الله عنهم. فأجابني ﷺ: «إن مذهبهم باطل». وإن بطلان
مذهبهم يتبيّن بأدنى نظرٍ في مفهومهم للإمامة.

وبعد عودتي من تلك الحالة الروحية تأملتُ في لفظ الإمام،
فانكشف لي أن هؤلاء يعتقدون في الإمام العصمة، ويرون طاعته
فرضاً، ويثبتون له "الوحي الباطني" الذي هو إلقاء الأمر الإلهي في
القلب، ويسمّونه اجتهاداً أو إلهاماً محفوظاً من الخطأ. ويقولون: إن الله
تعالى هو الذي يعيّن الإمام للناس بنفسه ليلبّغهم أو امره. ولكن
أليس هذا عين تعريف النبوة ووظائفها وخصائصها؟! فإن النبي هو

من يبعثه الله لتبليغ أحكامه، وتكون طاعته واجبة. فبعبارة أخرى: هؤلاء في الحقيقة ليسوا مُقرّين بختم النبوة، بل يثبتون للائمة ما يثبت للنبي من النبوة. (الانتباه في سلاسل الأولياء ص 8).

فليتأمل المنصف: خذ في يد كلام التفضيليين، وفي اليد الأخرى كتاب الانتباه، يظهر لك جلياً أنّ ولي الله الدهلوي رحمه الله قد حكم عليهم بأنهم منكرون لختم النبوة.

وقد نصت كتب عقائد الرافضة على ذلك بوضوح، ف جاء فيها: إن أعظم وأول فرق بين الشيعة والسنة هو أن الإمامية يرون أنهم "مأمورين من الله"، كما يزعمون أن إعلان إمامة علي رضي الله عنه كان في غدير خم، بينما يرى أهل السنة أن الخلافة منصب شوروي إجماعي. (انظر: اصل و اصول الشيعة ص 101، الإمامة والملوكية ص 174).

وجاء في معجم غياث اللغات: «إمامية: فرقة شيعان كه بجز دوازده ائمه بولايت كسه اعتقاد ندارند» أي: إن الإمامية فرقة من الشيعة لا يعتقدون بالولاية إلا للثاني عشر إماماً دون غيرهم. (غياث اللغات ص 44).

السؤال الخامس للتفضيليين:

إن الأفضلية مدارها على العلم، ومولانا علي رضي الله عنه أعلم الصحابة جميعاً. فهو باب العلم، وهو أفضى الأمة، وقد استفاد جميع الخلفاء من هديه وإرشاده.

الجواب: لا شك في عظمة علم سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه، ولا في كونه أفضى الصحابة. ولكن أما مسألة "الأعلمية" المطلقة، فهي

من خصائص الصديق الأكبر رضي الله عنه دون سواه.

أعلمية الصديق الأكبر رضي الله عنه

1- القرآن الكريم وصف أبا بكر بالأتقى: ﴿وَسَيَجَنَّبُهَا الْأَتَقَى﴾ (الليل: 17). والتقوى لا تُتصوّر بلا علم، فثبوت الأتقى يلازم ثبوت الأعلم.

2- قال النبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّهُمْ لَهُ حَشِيَّةً» (البخاري: 6101، مسلم: 6109). فالأعلم بالله هو الأتقى له، والأشدّ خشية منه.

3- وقال الحسن البصري رضي الله عنه: «لَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَاتَّقَى لَهُ وَأَشَدَّ لَهُ مَخَافَةً» أي: إن الصديق الأكبر كان أعلم بالله، وأتقى له، وأشدّ خوفاً منه من جميع الصحابة. (تاريخ الخلفاء ص 53). ولهذا كتب الإمام أحمد رضا خان رحمه الله: لما كان الصديق الأكبر أتقى الأمة كلها، وجب أن يكون أعرفها بالله. ثم استشهد بقوله: «إِنَّ الصِّدِّيقَ لَمَّا كَانَ اتَّقَى الْأُمَّةَ بِأَسْرَهَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفَهَا بِاللَّهِ» (الزلال الأتقى ص 68). فانظر إلى الألفاظ: "أعلم بالله" و"أعرف بالله"، فهي دالة على هذا المعنى العظيم.

وفي موضع آخر عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ كتب: إن هذه الآية كما هي دليلٌ ساطع على أفضلية الصديق، كذلك هي برهانٌ قاطع على زيادته في العرفان الإلهي والولاية الذاتية على سائر الأمة. (مطلع القمرين، ص 80).

ويقول الإمام أحمد رضا خان رحمه الله: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، أي: إن الله يرفع الذين

آمنوا والذين أوتوا العلم درجات. ثم قال: "أقولُ والله يغفر لي: إن هذه الآيات الطيبات تدلّ على أن العلم سببُ الفضل، كما أن الإيمان سببُ رفع الدرجات. ومن المعلوم أنّ زيادة السبب تستلزم زيادة المسبّب، فكلما ازداد العلم ازدادت الفضيلة. وقد ثبت من الأحاديث والآثار أنّه لم يكن بين الصحابة من يساوي الشيخين في العلم، بل أعلمية الصديق ثابتة بالقرآن العزيز نفسه." (مطلع القميرين ص 108).

الدليل الثاني: أن النبي ﷺ أقام أبا بكر الصديق رضي الله عنه إماماً للناس في الصلاة بنفسه (البخاري: 678، مسلم: 948).
وقد نقل الإمام البخاري هذه الرواية تحت باب سمّاه: «أهلُ العِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ»-

شهادة أئمة العقيدة:

قال إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «وَتَقْدِيمُهُ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَمُ الصَّحَابَةِ وَأَقْرَبُهُمْ، لِمَا نَبَّهَتْ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا، فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ إِسْلَامًا.»

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: كلام الإمام الأشعري هذا جدير بأن يُكتب بماء الذهب ، وهذه الصفات كلها متحققة في الصديق الأكبر رضي الله عنه (البداية والنهاية ، ج 5 ص 257).

وقد نصَّ شُراح الحديث عند شرحهم لحديث شروط الإمامة على أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو الأعلم بين الصحابة

أجمعين. انظر: شرح النووي على مسلم (ج 1 ص 236) ، أشعة
 للمعات (ج 1 ص 514)، المرقاة (ج 3 ص 82)، حاشية السندي على
 النسائي (ج 1 ص 126)، شرح صحيح مسلم (ج 2 ص 306) وغير
 ذلك من الشروح

وكذلك قال علماء أهل السنة عند شرح حديث إمامة
 الصديق رضي الله عنه، وشرح الباب الذي بؤبه الإمام البخاري: أن
 الصديق الأكبر كان أعلم الصحابة جميعاً.

قال العلامة بدر الدين العيني رحمه الله: "ولا شك في اجتماع
 الوصفين- الأفقه والأقرأ- في حق الصديق. ألا ترى إلى قول أبي سعيد:
 وكان أبو بكر أعلمنا؟ ومراجعة الشارع ﷺ بتعيينه هو للصلاة ،
 تدل على ترجيحه على جميع الصحابة وتفضيله" (عمدة القاري، ج 5
 ص 205 عند حديث إمامة الصديق).

وقال حكيم الأمة الشيخ أحمد يار خان النعيمي رحمه الله: "إن
 الصديق الأكبر رضي الله عنه كان أعلم من جميع الصحابة وأهل
 البيت ، وكان أذكى الناس وأفهمهم وأشدّهم معرفةً بأخلاق النبي ﷺ،
 ولذلك أقامه رسول الله ﷺ في محرابه. فالإمام لا يُقدّم إلا إذا كان
 أعلم القوم. فثبت أن أبا بكر رضي الله عنه أعلم الصحابة كلهم"
 (مرآة المناجیح شرح مشكاة المصابيح ، ج 8 ص 260).

قال العلامة السيد محمود أحمد الرضوي رحمه الله: إن سيدنا
 أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان أفضل الصحابة وأعلمهم، ولذلك
 اختاره رسول الله ﷺ للإمامة (فيض الباري، 315/2).

وقال الشيخ أبو البيان بير محمد سعيد أحمد المجددي قدس
 سرّه: ليُعلم أن خليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه

قد وُصف بصيغ التفضيل ، كالأتقى ، والأكرم ، والأعظم درجة ، والأرحم ، وأفضل الأمة ، وأعلم ، وأعلم بالسنة ، وأشجع (سرمائه ملت كا نگهبان ص 163).

وقال العلامة غلام رسول السعدي رحمه الله: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أعلم الصحابة وأفضلهم على الإطلاق (نعمة الباري، ج 2 ص 555).

وُنُبه هنا على إزالة لبسٍ قد يقع ، وهو أن إمامة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في بعض الغزوات أمرٌ آخر ، بينما تقديم النبي ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله عنه بنفسه في المحراب للإمامة أمرٌ خاص به ، لا يشاركه فيه غيره.

(٣) وعند وفاة النبي ﷺ تلا الصديق الأكبر رضي الله عنه الآية: مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ، فانكشفت الحيرة عن الصحابة الكرام ، وأيقن الجميع أن الحبيب ﷺ قد انتقل إلى الرفيق الأعلى. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: كأن الناس لم يعلموا أن الله أنزلها حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه ، فتلقاها منه الناس، فما من أحد إلا وهو يتلوها (رواه البخاري: 1241، 1242).

فهذا الخطاب من أبي بكر رضي الله عنه دليل على كمال صحوه وثباته ، وقراءته لهذه الآية في ذلك الموقف العصيب دليلٌ ساطع على أعلميته. وهنا نسأل المنصفين: لو كانت هذه الرواية في حق علي المرتضى رضي الله عنه، فكيف كان الرفضة يرقصون-

(٤) قال الإمام النسائي رحمه الله بابًا بعنوان: إمامة أهل العلم والفضل ، وفي هذا الباب لم يورد إلا حديثًا واحدًا ، وهو: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ الْأَنْصَارُ: مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ ، فَأَتَاهُمْ عُمَرُ

وقد استدلل العلماء من هذا الحادث على أنّ الصديق الأكبر رضي الله عنه أعلم الصحابة كلهم ، كما قيل: أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمُ الصَّحَابَةَ لِأَنَّهُمْ كُتِبُوا وَقَفُوا إِلَى آخِرِهِ (الصواعق المحرقة ص ١٧).

وقال الإمام النووي ناقلاً عن الشيخ أبي إسحاق في طبقاته: وَاسْتَدَلَّ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بِهَذَا وَغَيْرِهِ فِي طَبَقَاتِهِ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه أعلم الصحابة، لِأَنَّهُمْ كُتِبُوا وَقَفُوا عَنْ فَهْمِ الْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ إِلَّا هُوَ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ بِمُبَاحَثَةٍ أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ الصَّوَابُ، فَرَجَعُوا إِلَيْهِ (تهذيب الأسماء للنووي ٢/٥٦، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٣٤).

فهذا يدلّ بجلاء على أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان أعلم الصحابة. ولو كانت هذه الواقعة مع سيدنا المرتضى عليّ كرم الله وجهه، لاتخذها الرافضة ذريعة للطعن في بقية الصحابة ، معاذ الله. (٧) ومن دلائل أعلمية الصديق الأكبر رضي الله عنه أيضاً ما وقع عند دفن النبي ﷺ، إذ روى أنه قال: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يُقْبَضُونَ» (الترمذي ١٠١٨).

وهذا دليلٌ بين على أعلمية أبي بكر رضي الله عنه، إذ لم يكن أحدٌ من الصحابة يعلم ذلك سواه.

ولهذا قال الإمام السيوطي رحمه الله: وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ أَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، كَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، يَبْرُرُ عَلَيْهِمْ بِنَقْلِ سُنَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَحْفَظُهَا هُوَ وَيَسْتَحْضِرُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، لَيْسَتْ عِنْدَهُمْ (تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٣٥).

(٨) ذكر الإمام القرطبي رحمه الله هذا الحادث فقال: قَالَ الْعَالِمُ الْأَكْبَرُ ، أَيَّ حَدِيثِ دَفْنِ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ يُقْبَضُونَ قَدْ رَوَاهُ

«العالم الأكبر» (تفسير القرطبي ٤/٢٢٠).

ووصف الإمام القرطبي للصدّيق رضي الله عنه بكونه
«العالم الأكبر» فيه موت لمن زعم التفضيل في غيره.

(٩) وروى سيّدنا أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: وَكَانَ
أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا (البخاري: ٤٦٦، ٣٦٥٤، ٣٩٠٤، مسلم: ٦١٧٠، ٦١٧١،
الترمذي: ٣٦٦).

وقد شرح هذه الرواية عددٌ كبير من العلماء، وبيّنوا فيها
أعلميّة الصدّيق رضي الله عنه، كما في: فتح القدير (١/٣٥٨)، البحر
الرائق (١/٦٠٧)، عمدة القاري (٤/٤٢٤)، أشعة للمعات (١/٥١٤)، مرقة
(٣/٨٢)، قوت المغتذي على جامع الترمذي (١/٥٥)، حاشية ابن ماجه
(ص ٦٩) وغيره لمن المصادر.

مثلاً قال العلامة بدر الدين العيني رحمه الله: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَعْلَمُ الصَّحَابَةِ، أي في هذا الحديث برهان بيّن على أن أبا
بكر رضي الله عنه كان أعلم الصحابة (عمدة القاري، ج ٤، ص ٧٤).

وقال في موضع آخر: إن العلماء قد اختلفوا هل أحقّ بالإمامة
الأفقه أم الأقرأ؟ فقال الإمام أبو حنيفة ومالك والجمهور: إن الأفقه
أولى بالإمامة. وقال الإمام أبو يوسف وأحمد وإسحاق وابن سيرين
وبعض الشافعية: إن الأقرأ أولى بها. ثم أكد قائلاً: لا شك أنّ هذين
الوصفين اجتمعا في حقّ الصدّيق رضي الله عنه، أما تسمع قول أبي
سعيد الخدري: "وكان أبو بكرٍ أعلمنا"؟ (عمدة القاري، ج ٤، ص ٤٢٤).

ويُعلم من هذا أنّ العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص أسباب
الورود. وحتى لو قيل إن المراد من الحديث الاطلاع على مزاج الحبيب
المصطفى ﷺ، فلا ريب أنّ فهم مزاجه الشريف يفوق سائر العلوم

قال الامام الحافظ ابو العباس احمد ابن عمر القرطبي:
 وقوله ﷺ: (عبد خيره الله تعالى بين أن يؤتاه زهرة الدنيا
 وبين ما عنده فاختر ما عنده) هذا قول فيه ابهام ، قصد به النبي ﷺ
 اختبار افهام اصحابه ، وكيفية تعلق قلوبهم به ، فظهر أن أبا بكر
 كان عنده من ذلك ما لم يكن عند احد منهم ، و لما فهم من ذلك ما
 لم يفهموا بادر بقوله : فديناك بأبائنا وأمهاتنا ، ولذلك قالوا : فكان ابو
 بكر اعلمنا- وهذا يدل من أبي بكر رضى الله عنه على ان قلبه
 ممتلئٌ من محبة رسول الله ﷺ ومستغرق عنه ، وشديد الاعتناء بأمره
 كلها من أقواله أحواله بحيث لا يشاركه أحد منهم فى ذلك - ولما علم
 النبي ﷺ ذلك منه ، وصدر منه فى ذلك الوقت ذلك الفهم عنه اختصه
 بالخصوصية العظمى التى لم يظفر بمثلها بشرى فى الاولى ولا فى
 الآخرة- فقال: ان أمن الناس على فى صحبتته وماله ابو بكر ، ولو كنت
 متخذاً خليلاً لا تأخذت ابا بكر خليلاً- فقد تضمن هذا الكلام : ان
 لابي بكر من الفضائل ، والحقوق ما لا يشاركه فيها مخلوق (المفهم 6
 /240)-

(٨) كان الصديق الأكبر رضى الله عنه أعلم الناس بتأويل
 الرؤى. فقد ورد أن النبي ﷺ قال: "أمرت أن أخبر أبا بكر أن يعبر
 الرؤى للناس" (الصواعق المحرقة، ص ٦٩). وقال الإمام محمد بن
 سيرين رحمه الله: "كان أعبر هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر" (تاريخ
 الخلفاء ص ٨٣، الصواعق المحرقة ص ٣٤، الرياض النضرة، ١/٥٩).
 وعلم تعبير الرؤى ليس مجرد علم كسائر العلوم، بل هو علم
 روحاني صوفي رفيع ، وفي هذا الميدان كان الصديق الأكبر رضى الله

عنه متقدماً على جميع الأمة.

(٩) قال النبي ﷺ لسيدنا حسّان بن ثابت رضي الله عنه: إن أبا بكر أعلم قريشٍ بأنسائها، وقريشٌ داخلة في نسبي، فاستعن به قبل أن تقول شعراً في أنسابها «فإن أبا بكرٍ أعلم قريشٍ بأنسائها» (مسلم، ٦٣٩٥).

(١٠) وكان رضي الله عنه أوّل خطيبٍ في هذه الأمة، فقد روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: خطب رسول الله ﷺ خطبةً خفيفة، فلما فرغ منها قال: «يا أبا بكرٍ فم فاخطب»، فقام أبو بكر رضي الله عنه فخطب خطبةً أقصر من خطبة النبي ﷺ، فلما انتهى قال: يا عمر فم فاخطب»، فقام عمر رضي الله عنه فخطب فكان أقصر من النبي ﷺ ومن أبي بكر رضي الله عنه (المستدرک للحاكم: ٤٥٥٦). وقد قال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: منقطع. ونقل السيوطي رحمه الله عن ابن عساكر أن أبا بكر رضي الله عنه كان أوّل خطيبٍ دعا إلى الله ورسوله (تاريخ الخلفاء، ص ٣٣).

(١١) واستدلّ عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما بحديث «لو كنتُ متخذاً خليلاً» فقال: إن أحقّ ما نأخذُ به هو قولُ أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه، أي أن قوله أولى الأقوال بالاتباع والاعتماد (مسند أحمد رقم الحديث: ١٦٠٥٢).

(١٢) عن عروة رضي الله عنه قال في شأن أبي بكر رضي الله عنه: إنه كان أعلم الناس (مسند أحمد: ٢٤٤٣٤).

(١٣) وقد سبقت الإشارة إلى ما روي: ما فضّل أبو بكرٍ بكثرة صيامٍ ولا صلاةٍ، ولكن بالسرّ الذي وُقر في قلبه، وهذا يدلّ على أنه متقدّم أيضاً في علم الأسرار والمعارف الباطنة. وليس المقصود

بهذا نفي ما عند سائر الصحابة من علومٍ وأسرار، وإنما المراد بيان أفضليته وسبقه في هذا الباب.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله: كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أفضل الأمة، وأرجحهم إيماناً، وأكملهم فهماً، وأوفرهم علماً، وأكثرهم جلماً. وبهذا يصدق قول النبي ﷺ: «لو وزن إيمان أبي بكرٍ بإيمان أهل الأرض لرجح إيمان أبي بكرٍ على إيمان أهل الأرض» (الإنصاف للباقلاني، ص ١٣١).

وقال ابن حجر المكي رحمه الله: هو أعلم الصحابة على الإطلاق للأدلة الواضحة على ذلك (الصواعق المحرقة، ص ٣٣).

قال العلامة ابن عابدين الشامي رحمه الله: هو مذهب الخليفة الأعظم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أعلم الصحابة وأفضلهم (فتاوى شامي، ٥/٥٥٢).

زهرةٌ قد تجرُّ قلبَ ألماسٍ برقتها، لكن الكلمة اللطيفة لا تؤثر في قلب الجاهل.

إجماع الأمة على أعلمية الصديق الأكبر رضي الله عنه

قال شارح البخاري الإمام ابن بطال رحمه الله: فيه أن أبا بكرٍ أعلم الصحابة، لأن أبا سعيدٍ شهد له بذلك بحضرة جماعتهم، ولم يُنكر عليه أحدٌ منهم (شرح صحيح البخاري لابن بطال، ٢/١١٥).

وقال شارح البخاري ابن رجب رحمه الله تحت قوله ﷺ: «أهل العلم والفضل أحق بالإمامة». وإنما قدّمه ﷺ لعلمه وفضله، وأما فضله على سائر الصحابة فهو مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، وأما علمه فكذلك، وقد حكى أبو بكر بن السمعاني وغيره إجماع أهل

السنة عليه أيضاً (فتح الباري لابن رجب، ٤/١١٧).

قال العلامة بدر الدين العيني رحمه الله: إن رسول الله ﷺ أشار بلفظٍ مُبهم إلى رجلٍ ولم يصرّح باسمه، ليظهر بذلك فهُم أهل المعرفة وعلو شأن الماهرين. وكان هذا في أيام وجع الوفاة، وحينئذٍ كان أبو بكرٍ أعلم الصحابة، إذ لم يُنكر أحدٌ من الحاضرين قول أبي سعيد حين قال: "وكان أبو بكرٍ أعلمنا" (عمدة القاري، ٤/٧٢).

وقد نقل العلامة ابن تيمية: الإجماع في هذا الباب، فقال: قد نقل غير واحدٍ الإجماع على أنّ أبا بكرٍ أعلم من عليّ، ومنهم الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني المروزي أحد أئمة الشافعية، وذكر في كتابه تقويم الأدلة إجماع علماء السنة على أنّ أبا بكرٍ أعلم من عليّ (منهاج السنة، ٤/١٣٥).

فتبين أن العلمية خَصيصةٌ للصدّيق الأكبر رضي الله عنه، وإنكار الخصائص جرأةٌ على المقام، فكيف بإنكار هذه الخصيصة العظمى!

(١٢) أعلمية الفاروق بعد الصدّيق

كان أعلم الناس بعد الصدّيق الأكبر رضي الله عنه سيّدنا الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: لو وُضع علم عمر في كفة الميزان، وعلم الناس في كفةٍ أخرى، لرجح علم عمر (المستدرک: ٤٥٥٣).

وقد حكم الحاكم بصحته، ووافقه الذهبي على ذلك. وإنما قال سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه هذه الكلمة بالنظر إلى عصر الفاروق وما بعده. وتأييدها رواية أخرى حيث قال رضي الله عنه: لَقَدْ

كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ ذَهَبَ بِتِسْعَةِ أَعْشَارِ الْعِلْمِ، وَامْجَلِسُ كُنْتُ أَجْلِسُهُ مَعَ عُمَرَ أَوْثَقُ فِي نَفْسِي مِنْ عَمَلِ سَنَةِ (الاستيعاب: ٥٥٤).

ومن هذا الحديث يتبين أن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه كان بمنزلة التلميذ للفاروق الأعظم، يستفيد منه كما يستفيد الطالب من شيخه، بل في هذا النص إشارة صريحة إلى معنى: "صحبة الأولياء تعدل زمناً طويلاً من العبادة".

أما ما يُروى في فضل علم سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه من أقوال ابن عباس رضي الله عنه أو منسوباً إلى بعض التابعين، فلا شك في علمه الجليل ولكن هو متعلق بما بعد الخلفاء الثلاثة. ولا يخفى أن شهادة المعاصر لتلميذه أو أستاذه إنما تكون مبنية على التجربة والمشاهدة الشخصية، وفي الغالب يغلب عليها حسن الظن. ثم إذا كان المنقول قولاً موضوعاً أو متعارضاً مع الأحاديث الصحيحة المرفوعة، فلا يُلتفت إليه عند أهل التحقيق.

وقد ورد أن رجلاً قال لسيدنا الفاروق رضي الله عنه: "ما رأيت أحداً أفضل منك". فقال له: "هل رأيت رسول الله ﷺ؟" قال: "لا". قال: "فهل رأيت أبا بكر؟" قال: "لا". فقال: "لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَأَوْجَعْنَاكَ ضَرْبًا (الرياض النضرة ١/١٣٧، كنز العمال ١٢/٢٢٣، حديث: ٣٥٦١٢).
والحديث حسن

قال قَبِيصَةُ بْنُ جَابِرٍ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا قَطَّ أَعْلَمَ بِاللَّهِ، وَلَا أَقْرَأَ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَلَا أَفْقَهَ فِي دِينِ اللَّهِ مِنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فضائل الصحابة ٦٩٤٤٧٢).

وقد ورد عن سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه وكثير من الصحابة أنهم قالوا: إن تسعة أعشار العلم كان عند عمر رضي الله

عنه (الاستيعاب: ٥٥٤). كما رُوي عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إن تسعة أعشار العلم كان عند علي رضي الله عنه (الاستيعاب: ٥٣٣). فالطريق إلى التوفيق بين القولين أن يُحملا على اختلاف الأزمنة، إذ لكلٍ دوره ووقته.

وقال العلامة أبو شكور السالمي رحمه الله: إن فرقة من الروافض تزعم أن علياً رضي الله عنه كان أعلم من أبي بكر وعمر وعثمان، ويقول بعضهم بوجوب زيادة المحبة لعلي وأهل البيت، وجميع هذه العقائد بدعة وفسق (التمهيد: ١٨٢).

جميع الصحابة أبواب العلم

تحت هذا العنوان يُبين أن ما نذكره من الأدلة لا يتعلّق بمسألة "الأعلمية"، بل المقصود إثبات أن جميع الصحابة أبوابٌ للعلم، فلا ينبغي لأحد أن يُحرّف الكلام عن موضوعه أو يُسيء الفهم عمداً. إن الله تعالى جلّ شأنه بعث حبيبه الكريم ﷺ إلى العالمين، وهو المعلم الأول للبشرية، كما قال سبحانه: يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ (الجمعة: ٢)، وقال: لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (النحل: ٤٤). فليس العلم مقتصراً على سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه، بل جميع الصحابة نهلوا من معين النبي ﷺ.

وكذلك قوله تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (آل عمران: ١١٠)، وحديث النبي ﷺ: بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً (البخاري: ٣٤٦١). وهذه النصوص وغيرها كثيرة تدلّ على أن تبليغ معالم الإسلام وتعليم الأمة تكليف عام لجميع الصحابة. ومن هنا فإن حصر "باب العلم" في شخص سيدنا علي رضي

الله عنه يتضمن مخالفة صريحة لهذه النصوص القطعية وإنكاراً لأهم ما ثبت بالقرآن والسنة.

لقد جُمِعَ القرآن الكريم في عهد النبي ﷺ على أيدي أربعة من الصحابة الكرام: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو يزيد رضي الله عنهم (البخاري: ٣٨١٠، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، مسلم: ٦٣٤٠، الترمذي: ٣٧٩٤).

ثم كان سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول من أمر بجمع القرآن في صحفٍ، وكان ذلك بجهود زيد بن ثابت رضي الله عنه (البخاري: ٤٩٨٦). وقد صرح سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه قائلًا: **إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الْمَصَاحِفِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ (فضائل الصحابة: ٥١٣، ٥١٤، ٢٨٠) - إسناده حسن.**

ثم جاء بعد ذلك سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه فجمع الأمة على قراءةٍ واحدة، وذلك حينما رأى حذيفة رضي الله عنه اختلاف الناس في القراءات، فقال لعثمان: **أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ (البخاري: ٤٩٨٧).**

ومن هنا ثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه إنما قُدِّمَ إماماً للصحابة جميعاً لما خُصَّ به من العلم والفضل (البخاري: ٦٧٨). وأما سيدنا عمر الفاروق رضي الله عنه، فقد وصفه الصحابة بأنه شرب العلم النبوي حتى ارتوى، فنقلوا عنه: **أن رسول الله ﷺ خَلَّفَ عنده ما بقي من علوم النبوة (البخاري: ٨٢، ٣٦٨١، ٧٠٠٦، ٧٠٣٤٧، ٧٠٢٧) - إسناده حسن.**

وقد روى مولانا علي المرتضى رضي الله عنه عن مولانا

الصديق الأكبر أبي بكر رضي الله عنه وعن بعض الصحابة الآخرين.
ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف:

عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ... إِلَى آخِرِهِ.

قال علي رضي الله عنه: حدثني أبو بكر بحديثٍ وصدق فيه، إذ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "إذا أذنب العبد ذنباً، ثم قام فتوضأ فأحسن الوضوء، ثم صلى، ثم استغفر الله، غفر الله له". ثم تلا قوله تعالى: الَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً... (الترمذي: ٤٠٦، أبو داود: ١٥٢١، ابن ماجه: ١٣٩٥).

وكذلك روى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بسنده أن علياً رضي الله عنه قال: "كنت إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً، نفعني الله به ما شاء. وإذا حدثني عنه غيره استحلفته، فإذا حلف صدقته. ولقد حدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر... " (فضائل الصحابة: ١٤٢).
فأين دعوى انحصار "باب العلم" في شخصٍ واحد؟! بل يظهر هنا أن الصديق الأكبر رضي الله عنه كان باباً للباب، إذ إن مولانا علياً رضي الله عنه قد أخذ العلم أيضاً عن غيره من الصحابة، وروى عن الشيخين رضي الله عنهما (تاريخ الخلفاء: ص ٦٩). بينما لم يثبت أن الشيخين رويًا عن علي رضي الله عنه (الإصابة ٢/١٢٩٤، تاريخ الخلفاء: ١٣١).

وقد ورد في شأن الشيخين رضي الله عنهما قول النبي ﷺ: "اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر" (الترمذي: ٣٦٦٢). ثم قال في تنمة الحديث: "واستنصحوا عمّاراً، وصدقوا ابن مسعود فيما يحدثكم" (الترمذي: ٣٧٩٩).

وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال في شأن أهل بيته الطاهرين عليهم الرضوان:

"إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي" (الترمذي: ٣٧٨٦).

وقال ﷺ: "ما رضيت لأمتي ما فسّر به ابن مسعود" (المستدرک: ٥٤٧٤) والحديث صحيح.

كما قال ﷺ: "ما حدثكم ابن مسعود فصدقوه" (الترمذي: ٣٧٩٩ المستدرک: ٤٥٠٩).

وقد صرح ابن مسعود رضي الله عنه قائلاً: "والذي لا إله غيره ، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت، ولا آية إلا وأنا أعلم فيم نزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لرحلت إليه" (البخاري: ٥٠٠٢، مسلم: ٦٣٣٣).

وقال رسول الله ﷺ: "خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وسالم مولى أبي حذيفة" (البخاري: ٣٧٥٨ ، مسلم: ٦٣٣٤). أليس هؤلاء الذين يؤمر بالأخذ عنهم أبواباً من أبواب العلم؟

وكذلك ثبت أن النبي ﷺ قد دعا لأبي هريرة رضي الله عنه بالحفظ، فصار أكثر الصحابة رواية للحديث (البخاري: ١١٨ ، ١١٩ ، ٢٠٤٧ ، ٢٣٥٠). ولما جاء خيثة من الكوفة إلى المدينة، دعا الله أن يوفقه إلى مجلس رجل صالح ، فوفقه الله إلى لقاء أبي هريرة رضي الله عنه (الترمذي: ٣٨١).

كما دعا النبي ﷺ لأمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه بقوله: "اللهم اجعله هادياً مهدياً، واهد به" (الترمذي: ٣٨٤٢ ، المعجم الأوسط

للطبراني: ٦٥٦، السنة للخلال: ٦٩٩، ٦٦٩). والحديث حسن
وقد قال النبي ﷺ في شأن جميع الصحابة الكرام عليهم
الرضوان: "إن الناس لكم تبع ، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض
يتفقهن في الدين" (الترمذي: ٢٦٥٠، ابن ماجه: ٢٤٩).

وفي حديث آخر جاء ذكرٌ بديع لتفرد بعض الصحابة بعلوم
وفنونٍ معيّنة ، فقال ﷺ: "أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر
الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب ،
وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، ألا
وإن لكل أمة أميناً ، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح"
(الترمذي: ٣٧٩١، ابن ماجه: ١٥٤، ١٥٥). وقال الترمذي: حسن صحيح.
وقد ورد في فضيلة معاذ رضي الله عنه أنه ﷺ قال: "معاذ بن
جبل يجيء يوم القيامة أمام العلماء" (الاستيعاب: ٦٧٢، الصواعق
المحرقة: ٧٩).

قال كثير بن قيس: كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد
دمشق، فجاءه رجل فقال: يا أبا الدرداء، إني جئتك من مدينة رسول
الله ﷺ لحديث بلغني أنك تزويه عن رسول الله ﷺ --- إلى آخر
الحديث (الترمذي: 2682، أبو داود: 3641).

ومعلوم أن أبا الدرداء تُوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه
سنة اثنتين وثلاثين للهجرة ، وكان ذلك في الوقت الذي كان فيه سيدنا
علي المرتضى رضي الله عنه مقيماً في مدينة الرسول ﷺ.

وقد تُوفي معاذ بن جبل رضي الله عنه وهو ابن ثلاث وثلاثين
سنة فقط (الاستيعاب: 673). وعند وفاته قيل له: أوصنا، فقال: اطلبوا
العلم عند أربعة: أبي الدرداء، سلمان الفارسي، عبد الله بن مسعود،

و عبد الله بن سلام (الترمذي: 3804).

وقال الملا علي القاري رحمه الله بعد أن ذكر حديث: "فبأيهم اقتديتم اهتديتم": إن كان سنده غير قوي، إلا أن معناه ثابت بتعديل العلماء لجميع الصحابة، وبأثر ابن مسعود رضي الله عنه: "من كان مستنأً فليستن بمن قد مات، فإنهم أصحاب محمد ﷺ"، وبحديث: "النجوم أمانة للسماء" (مسلم: 6466)، وكذلك بقوله تعالى: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا". ولهذا اعتمد العلماء على معناه، ونقلناه في هذا الكتاب بهذا الاعتبار.

وقد صرح الإمام، قدوة أهل السنة، الإمام الشعراني رحمه الله تعالى، أن أهل الكشف يرون هذا الحديث صحيحاً (الفتاوى الرضوية 459/2).

وقال: أهل السنة هم الناجون بسفينة الصحابة، والنجوم هم الأصحاب، والسفينة عترة رسول الله ﷺ.
(٢) ومن الأدلة الجماعية على اختصاص الصحابة بعلم الأسرار، قوله تعالى: "ويعلمهم الكتاب والحكمة" (الجمعة: ٢).
قال الإمام البغوي: المراد بالحكمة فهم القرآن (ج 1 ص 107).

وقال البيضاوي: الحكمة هي السُّنَّة (ج 1 ص 188). وقال أيضاً: الحكمة ما تُكَمَّلُ به النفوس من المعارف والأحكام (ج 1 ص 87).

وقال: الحكمة جند من جنود الله يرسلها الله إلى قلوب العارفين (البحر المحيط، ج 1 ص 563). وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى (التبيان لغزالي الزمان ص 344).

وقد دلّ القرآن على أن الحكمة خير كثير، قال تعالى: "يُؤْتِي
الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا" (البقرة:
269).

وفي الحديث: "إذا رأيتم الرجل قد أعطي زهداً في الدنيا وقلة
منطق، فاقتربوا منه، فإنه يُلقَى عليه الحكمة" (ابن ماجه: 4101، شعب
الإيمان: 4985).

وقد وُزِعَ النبي ﷺ العلوم على أصحابه بأنواعها، فكل زهرة
من بستان المصطفى لها لونها الخاص وعطرها الخاص. فأبو بكر
الصديق رضي الله عنه كان أعلم الصحابة مطلقاً بفهم مزاج رسول
الله ﷺ، كما جاء: "كان أبو بكر أعلمنا" (البخاري: 466، 3654،
3904، مسلم: 6170، 6171، الترمذي: 3660). وهو المتقدم في علم
الأسرار: الذي وُقِرَ في قلبه.

وأما المحدث في هذه الأمة فهو سيدنا عمر الفاروق رضي الله
عنه (البخاري: 3469، 3689، مسلم: 6204، الترمذي: 3693) وكان
الحق ينطق على لسانه (الترمذي: 3682، المستدرک: 4557).

وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه: أخذ مني رسول الله ﷺ
عهداً، فأنا صابر عليه (الترمذي: 3711).

روى الترمذي بسند حسن أن النبي ﷺ ناجى علياً رضي الله
عنه، فقال الصحابة: يا رسول الله لقد أطلت مناجاة ابن عمك. فقال
ﷺ: "ما ناجيته، ولكن الله ناجاه" (الترمذي: 3726).

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: تعلمت من رسول الله ﷺ
علمين: أحدهما أبته، وأما الآخر فلو بثنته فُطِعَ هذا البلعوم
(البخاري: 120).

وكان لقب حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: صاحب سر رسول الله ﷺ الذي لا يعلمه غيره (البخاري: 3761، المستدرک: 5463).

فالمقصود عندنا إثبات أن كل صحابي هو باب من أبواب مدينة العلم، وأن اختصاص بعضهم بعلم الأسرار دليل على أن الصحابة المذكورين كلهم أبواب لعلم الأسرار.

ودعا النبي ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: "اللهم علمه الكتاب والحكمة" (البخاري: 75، 3756، 7270). والحكمة هي علم الأسرار ايضاً. وقال أيضاً: "اللهم فقهه في الدين" (البخاري: 75، مسلم: 6368).

ولذلك كان يُلقب ابن عباس "بأفقه الناس"، وقال النبي ﷺ: "نعم ترجمان القرآن ابن عباس" (المستدرک: 6401، وقال صحيح وواقفه الذهبي).

نُلفت نظر أهل العلم والذوق إلى أن النبي ﷺ سمى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما "ترجمان القرآن" و"حبر الأمة"، ودعاه بأن يُؤتى الكتاب والحكمة، كما في الصحيح أن النبي ﷺ دعا له أن يُؤتى فقه الدين. ولهذا لُقِبَ بأفقه الناس.

ويقول بعض الرافضة: إنما نال ابن عباس هذه المقامات لأنه كان تلميذاً لمولانا علي رضي الله عنه. والجواب أن عبد الله بن عباس إنما تلقى هذه الفضائل والكمالات مباشرة من رسول الله ﷺ، كما تشهد به الأحاديث الواردة. نعم، بعد ذلك لازم ابن عباس كثيراً من الصحابة وتعلم منهم.

ومن الأدلة على ذلك ما رواه البغوي: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْتِي

بَابِ الْأَنْصَارِ لِطَلَبِ الْحَدِيثِ فَيَقْعُدُ عَلَى الْبَابِ حَتَّى يَخْرُجَ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ، فَيَخْرُجُ الرَّجُلُ وَيَقُولُ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ لَوْ أُخْبِرْتَنِي لَخَرَجْتُ إِلَيْكَ، فَيَقُولُ: هَكَذَا أَمَرْنَا أَنْ نَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَإِذَا وَقَفَ فَلَا يَنْظُرُ مِنْ شِقِّ الْبَابِ إِذَا كَانَ مُرْدُوداً (معالم التنزيل للبغوي 286/3).

وروى الدارمي حديثاً مشابهاً، وفيه زيادة أن ابن عباس رضي الله عنه قال: كنتُ أضع ردائي على بابه وأستلقي حتى يخرج، وربما سال التراب على وجهي (سنن الدارمي: 574).

كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما من صغار الصحابة، إذ لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره عند وفاة النبي ﷺ (الاستيعاب ص465).

وكان رضي الله عنه يكثر من الإرسال عند روايته للحديث، فلا يذكر اسم الصحابي الذي سمع منه. وهو من المكثرين في الرواية، إلا أن الأحاديث التي سمعها بنفسه مباشرة من النبي ﷺ لم تبلغ العشرين، بل إن بعض العلماء عدّها عشر روايات فقط، وآخرون لم يحصوها إلا أربعاً (فتح الباري 432/11).

وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله في حديث: هَذَا مِمَّا نَعُدُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ (البخاري: 6424).

ثم نورد هنا حديثاً عظيماً يقاب عقول أهل التفضيل رأساً على عقب، وهو مروى في جميع كتب الصحاح الستة، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما:

شَهِدَ عِنْدِي رَجَالٌ مَرَضِيُونَ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمُرٌ (وفي صحيح مسلم: أحبهم). (البخاري: 581، مسلم: 1921، الترمذي: 183، أبو داود: 1276، النسائي: 561، ابن ماجه: 1250). أي: شهد عندي

رجال ثقافات عدول، وأفضلهم عندي وأحبهم عمر -

وكان أعظم شيوخ ابن عباس وأبرز أساتذته هو الفاروق
الأعظم عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد قال له عمر يوماً: مَا
ظَنَنْتَ أَنَّ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَاسْأَلْنِي (البخاري: 4913).

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: وَجَدْتُ عَامَّةَ عِلْمِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَي وَجَدْتُ أَكْثَرَ عِلْمِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ.

وقال أيضاً: إِنْ كُنْتُ لِأَسْأَلَ عَنِ الْأَمْرِ الْوَاحِدِ ثَلَاثِينَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَي كُنْتُ أَسْأَلُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ ثَلَاثِينَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ (سير أعلام النبلاء 1/1085).

ولا ريب أنه استفاد من جميع الصحابة، ومنهم سيدنا علي
المرتضى رضي الله عنه.

فهذه هي الصورة الكاملة، نسأل الله تعالى أن يهدي من يُسيء
الظن أو يُحرّف الكلمة عن مواضعها، وأن يحفظ المسلمين من شرهم.

(3) قال الشيخ المحقق عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله
في شرح حديث مدينة العلم: «لا شك أن علم النبي ﷺ قد وصل إلينا
بواسطة سائر الصحابة أيضاً، ولم يكن خاصاً بعلي المرتضى رضي الله
عنه، بل هذه الخصوصية ثابتة من جهة خاصة، وهي أوسع وأشمل
وأعظم، كقوله ﷺ: أقضاكم علي. وقد روى هذا الحديث أبو الصلت
الهروي، وهو شيعي، إلا أنه صدوق لا يُنقص من تعظيم الصحابة
شيئاً». (أشعة اللمعات 4/677)

فالشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي رحمه الله يقرر أن جميع
الصحابة أبواب للعلم، ويؤكد أن هذا ليس خاصاً بمولانا علي رضي

الله عنه وحده، بل إن خصوصيته وعِظَمَ علمه إنما يرجعان إلى كونه أفضى الأمة.

قال الملا علي القاري رحمه الله: عَلِيٌّ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِهَا، أَيِ إِنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَبْوَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ هُمْ أَبْوَابُ الْعِلْمِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: فَبِأَيْهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ إِهْتَدَيْتُمْ. غَيْرَ أَنَّ الْمَرَاتِبَ مُتَفَاوِتَةً بِلَا شَكٍّ. فَقَدْ أَخَذَ التَّابِعُونَ مِنْ غَيْرِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ عُلُومًا مُتَنَوِّعَةً مِنْ قِرَاءَةِ وَتَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقْهِ، وَبِذَلِكَ لَمْ تَبْقَ خُصُوصِيَّةُ الْبَابِ فِي حَقِّهِ وَحْدِهِ، بَلْ تَبَيَّنَ أَنَّ بَابِيَّةَ الْعِلْمِ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ فِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِرْقَاةٌ، ج 11 ص 345).

ثم أضاف: إِنْ دَارَ الْجَنَّةُ إِذَا كَانَ لَهَا ثَمَانِيَّةُ أَبْوَابٍ، فَإِنْ دَارَ الْحِكْمَةُ أَعْظَمَ مِنْهَا، وَمَنْ تَمَّ فَلَا مَانِعَ أَنْ تَكُونَ أَبْوَابُهَا أَكْثَرَ (مِرْقَاةٌ، ج 11 ص 346).

وقال الإمام النووي رحمه الله في بيان معنى الحديث أفضاكم علي: ليس المراد أنّ عليًّا رضي الله عنه كان أعلم في القضاء من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بل المقصود أنّه كان أعلم بالقضاء من المخاطبين الذين حضروا المجلس في ذلك الوقت. وأما كونه أفضل قاضيًا من جماعة معينة، فلا يلزم منه أن يكون أفضل من جميع الناس، كما أنّ كون الشخص أفضى لا يستلزم وجوب تقليد الآخرين له. إذ لا يجوز لمجتهد أن يقلد مجتهدًا آخر، بل الواجب عليه إذا ظهر له الحق بخلاف قول غيره أن يعمل بما ظهر له (فتاوى النووي ص 265).

وذكر الملا علي القاري رحمه الله تحت قول النبي ﷺ:

أقضاكم علي، أن معناه: "أعلم بأحكام الخصومات المحتاجة إلى القضاء --- ولا يلزم من كونه أفضى أن يكون أعلم من غيره"، أي إن معنى هذا الوصف أن علياً رضي الله عنه كان أفقه في القضايا والنزاعات التي ترفع إلى القضاء، ولا يلزم من ذلك أنه أعلم من سائر الصحابة مطلقاً (مرقاة، ج 11 ص 361).

قال العارف الكبير، القطب الصوفي السيد عبد الواحد البلكرامي قدس سره: إن جميع الصحابة الكرام أبواب لهذه المدينة (مدينة العلم)، لأن جميع علوم الدين قد وصلت إلى علماء الأمة من خلال هذه الأبواب (سبع سنابل ص 17).

وقال الإمام شاه عبد العزيز المحدث الدهلوي رحمه الله: إن وصف باب العلم، بل وما هو أزيد من هذا الوصف، ثابت أيضاً لغيره من الصحابة، وقد ثبت ذلك برواية أهل السنة (تحفة إثنا عشرية ص 212).

فالآن يُسأل: ما هو الحكم في حق هؤلاء الأكابر من أهل الله؟ وما ذنب الناقل إذا نقل أقوالهم؟

وقال الملا علي القاري رحمه الله: حديث مدينة العلم حكم الحاكم بصحته، بينما الذهبي قال: موضوع. وأبو زرعة قال: قد غلط فيه جماعة، وقال يحيى بن معين: لا أصل له، وقال أبو حاتم ويحيى بن سعيد كذلك، وقال الدارقطني: ثابت، وقال الترمذي: منكر، وقال البخاري: لا يصح له سنده، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن دقيق العيد: لم يثبت عند المحدثين، وقيل: باطل. ومع ذلك فقد حكم أبو سعيد العلائي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والإمام السيوطي بأنه حديث حسن (مرقاة، ج 11 ص 253).

قال الملا علي القاري: واختيارنا أيضاً أنّ الحديث حسن.

لكن مع كون سيدنا عليّ، كَرَّمَ اللهُ وجهه، باب العلم، فلا بد أيضاً من الإيمان بأن بقية الصحابة هم أبواب العلم كذلك. فمن لم يعتقد أنّ عليّاً رضي الله عنه باب من أبواب العلم فهو خارجي، ومن اعتقد أنّه الباب الوحيد وأن غيره من الصحابة ليسوا أبواباً للعلم فهو رافضي، أما من آمن بأن جميع الصحابة أبواب العلم فهو من أهل السنة والجماعة.

ولو كان سيدنا عليّ رضي الله عنه وحده باب مدينة العلم، لكان مقتضى ذلك ألا يحق لغيره من الصحابة أو أهل البيت أن يرووا حديثاً عن النبي ﷺ، مع أنّ الواقع بخلاف ذلك، إذ قد روى جماعة كثيرة من الصحابة والصحابيات وأهل البيت رضي الله عنهم أحاديث كثيرة عن الحبيب المصطفى ﷺ.

ليس من عقيدة أهل السنة والجماعة أن كون مولانا عليّ رضي الله عنه باب العلم خاصية له وحده دون غيره. ولسنا نقول هذا من عند أنفسنا، بل بالنقل عن الأئمة.

قال العلامة الطيبي رحمه الله: لَعَلَّ الشَّيْعَةَ تَنَمَّسَكَ بِهِذَا التَّمَثِيلِ أَنْ أُخِذَ الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ مِنْهُ مُخْتَصِّصٌ بِهِ، لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِوَأَسْطِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (شرح الطيبي، ج 11 ص 269).

وقد نقل هذه الكلمة أيضاً الملا علي القاري رحمه الله (المراقبة، ج 11 ص 345)، وكذلك صرح بها العلامة الفرهاروي رحمه الله (مرام الكلام ص 47).

أيها القراء الكرام! لقد شاهدتم دلالة كثيرة كالبحر المتلاطم. فلو لم يكن جميع الصحابة الكرام وأهل البيت الأطهار

رضي الله عنهم أجمعين أبواب العلم، للزم من ذلك إنكار هذا القرآن الموجود ، بل يلزم أيضاً ترك آلاف بل ملايين الأحاديث المروية عن غير علي رضي الله عنه من الصحابة. والنتيجة الحتمية حينئذ هي السقوط في هاوية الرفض ، حيث لا جمع القرآن معتبر ، ولا للصحاح الستة ولا لسائر كتب أهل السنة أي قيمة.

فالآن صار الأمر واضحاً جداً: إنكار أن جميع الصحابة أبواب للعلم إنما هو إنكار لبقاء الدين نفسه. وبعد اتّضح هذه الصورة الكاملة، صار فهم حديث مدينة العلم يسيراً جداً.

(4) وقد قرر العلماء قاعدة مفادها: تخصيص الشيء بالذكر لا يلزم منه نفي ما عداه. ومثالها ما ورد في "نور الأنوار" (ص 158): أن قولنا محمد رسول الله لا يستلزم نفي الرسالة عن سائر الرسل.

وكذلك لما سمى النبي ﷺ سيدنا حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه أسد الله وأسد رسوله (المستدرك للحاكم: 4961)، لم يمنعنا ذلك أن نطلق على سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه لقب أسد الله أيضاً، وهو حق و صواب.

وعلى نفس القياس ، لما سمى النبي ﷺ سيدنا علياً رضي الله عنه باب العلم ، لا يقتضي ذلك نفي كون غيره من الصحابة أبواباً للعلم.

يسأل بعض التفضيلية: "إذا كان جميع الصحابة أبواب العلم، فما فائدة قول النبي ﷺ: علي باب العلم؟" (شرح أسنى المطالب ص 522).

وقد اتضح الجواب من التفصيل السابق، غير أننا نقول لهم: أنتم أخبرونا، إذا كان سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه أسد الله، فما

فائدة قول النبي ﷺ: حمزة أسد الله؟!!

إنما يفهم هذه الحقائق أهل العقيدة الصحيحة والراسخون في العلم، الذين يعرفون أن الاعتماد على الكتب المتداولة عند العلماء شرط لفهم القرآن والسنة. وأما بغاة الأسلاف فلن يدركوا ذلك أبدًا. (5) إن الاقتصار على وصف الصديق الأكبر رضي الله عنه بأنه خليفة سياسي محض رافضية صريحة وغلوه في الغباء: إنكار أفضليته: غلو ورافضية. وإنكار أعلميته: غلو ورافضية. ووصفه بأنه مجرد خليفة بلا مقام: غلو ورافضية. وحصر باب العلم في علي رضي الله عنه وحده: غلو ورافضية رابعة.

مسألة المشاورة أو الاسترشاد

ثبت في الحديث الشريف أنّ مشاورات الفاروق الأعظم رضي الله عنه كانت في الغالب صوابًا، حتى إنّ الوحي كان ينزل بموافقة رأيه وتأييده. ولهذا سمّاه النبي ﷺ مُحَدَّثَ الْأُمَّةِ، وقال ﷺ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، أَي أَنَّ الْحَقَّ يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ وَقَلْبِهِ. غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّ الْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مَرشِدًا لِلنَّبِيِّ ﷺ.

أما علي المرتضى رضي الله عنه فقد كان الفاروق رضي الله عنه يعطيه مكانة عظيمة في المشاورة، وهذا دليل على سعة صدره وطلبه للحق، لا دليل على تفضيل أو تقدّم.

وقول الفاروق رضي الله عنه: لولا عليٌّ لهلك عمر، ان صحَّ هو منقبة عظيمة وفضيلة جليلة لمولانا علي رضي الله عنه. وعليه فلا مجال للرافضة أن يتخذوا هذا القول ذريعة للاتهام أو إساءة الفهم.

لكن - للأسف - تجاهل هؤلاء تمام الصورة. والحقيقة الكاملة أن الفاروق الأعظم رضي الله عنه كانت عادته أن يستشير جماعة كبيرة من الصحابة، حتى كان يضم إلى مجلس الشورى ابن عباس رضي الله عنهما مع الصحابة البدرين (البخاري: 4294).

وكان يدعو إلى مجلس مشاورته: عثمان، وعليًا، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، كما قال أهل السير: كان يستشير هؤلاء (سير أعلام النبلاء، ج 1 ص 735).

وفي أحد خطاباته قال رضي الله عنه: مَنْ أَرَادَ الْفِئَةَ فَلْيَأْتِ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ (سير أعلام النبلاء، ج 1 ص 735).

يزعم بعض التفضيلية أن الخلفاء الراشدين كانوا يأخذون الهداية من مولانا علي رضي الله عنه.

والجواب: أن عليًا رضي الله عنه كان لهم وزيرًا ومشيرًا، وكلمة المشورة لا تعني الاسترشاد. قال تعالى: وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، أي أشركهم في الرأي، لا أنه ﷺ كان يأخذ منهم الهداية!

وفي الحديث: فكان يشاوره في جميع أموره (المستدرك للحاكم: 4463)، أي كان النبي ﷺ يستشير الصديق الأكبر رضي الله عنه في جميع أموره، وليس معنى ذلك أنه كان يأخذ منه الهداية، بل المشورة والمشاركة في الرأي فقط.

كان الفاروق الأعظم رضي الله عنه يعترف دومًا بإصابة الرأي لكل ذي صواب، ومن ذلك ما قاله في حق الصديق الأكبر رضي الله عنه:

إنَّ يومَ قتالِ المرتدين في حياة أبي بكرٍ خيرٌ من جميع أيامي، وليلةُ الغار خيرٌ من جميع ليالي، وكان أبو بكرٍ مصيبًا في قتال

المرتدين، وأما أنا فقد أخطأت حين أردت المنع.

وعند ذلك قَبَلَ الفاروقُ رأسَ الصديقِ رضي الله عنهما وقال:

أنا فِدَاؤُكَ، ولولا أنتَ لَهَلَكْنَا (الرياض النضرة، ج 1 ص 148).

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَوْلَا

أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتُخْلِفَ مَا عُيِدَ اللَّهُ (الرياض النضرة، ج 1 ص 148).

وهذه هي الحقيقة في كشف الكُربات وحلّ المعضلات.

ومن المواقف العظيمة: أَنَّ رجلاً جاء إلى الفاروق رضي الله

عنه وقال: كنت غائباً عن بيتي سنتين، فلما رجعت وجدت امرأتي

حاملاً. فاستشار عمرُ الناسَ في رَجْمِهَا، فقال معاذ بن جبل رضي الله

عنه: يا أمير المؤمنين، ما ذنب الجنين؟ دَعَهَا حتى تضع حملها. فكفَّ

عمرُ عن رَجْمِهَا. فلما وضعت، وُلِدَ الطفل وقد نبتت أسنانه، فعرف

الرجلُ الشَّبه وقال: والله ربَّ الكعبة إنَّه ابني.

فقال الفاروق رضي الله عنه في حق معاذ: عَجَزَتِ النِّسَاءُ أَنْ

يَلْذَنَ مِثْلَ مُعَاذٍ، ولولا معاذٌ لَهَلَكَ عمرُ (السنن الكبرى للبيهقي، ج 7

ص 443، جامع المسانيد لابن كثير، ج 11 ص 363، ابن عساكر

374/24، سير أعلام النبلاء، ج 1 ص 735، الإصابة لابن حجر ص

1848). وإسناده صحيح

وهذه الألفاظ بعينها قد وردت في بعض المواضع في حقّ

المرتضى الكريم علي رضي الله عنه. فإن كانت العبارتان صحيحتين

فليس من الأمانة أن يُؤخَذَ بقولٍ ويُترَكَ الآخر، وإن كان أحدهما

موضوعاً، فليبيّن: أيُّ طائفةٍ هي التي اعتادت على اختلاق الأحاديث

وتغيير الألفاظ؟ ومن الذي يمكن أن يستبدل اسم معاذ باسم علي؟

وفي مسألة مقدار الصداق، اعترضت امرأةٌ على الفاروق

الأعظم رضي الله عنه، فقال: امرأة أصابت، ورجلٌ أخطأ. وهذه الرواية
مذكورة في تفاسير كثيرة عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾
(النساء: 20).

وقد أضاف رضي الله عنه جملةً عظيمة فقال: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ
مِنْ غَمْرٍ (سنن سعيد بن منصور، رقم 598، السنن الكبرى للبيهقي:
14336، تفسير البسيط للواحدي، ج 6 ص 400، ابن كثير، ج 1 ص
641، الدر المنثور، ج 2 ص 255). وإسناده جيد قوي.

فإما أن يُحْمَلَ هذا الكلام على التواضع وكسر النفس، فينجو
المنكرون من التخبُّط، أو يُحْمَلَ على الحقيقة، فيلزمهم القول بأن جميع
الناس أفقه من عمر، وعندئذٍ لا يبقى لهم إلا مستشفى المجانين!
فهذه الجُمَل قد صارت أمثالاً سائرة، لكن الرافضة لا
يلتقطون إلا كلمة: لولا عليّ لهلك عمر ثم يشرعون في الرقص
والطَّرَب!

وفي المقابل قد وقع أن تكون مشورة بعض الصحابة أصوب
من مشورة المرتضى علي رضي الله عنه. فإن كان رُجوع رأي الفاروق
عن الصواب لا يُعَدُّ طَعْنًا فيه، فكذلك رُجوع رأي عليّ عن الصواب لا
يُعَدُّ انتقاصًا له. فلا ينبغي للعقل أن يكون خارجياً ولا رافضياً.
ومثال ذلك: أن علياً المرتضى رضي الله عنه صلى ركعتين بعد
العصر، فغضب عليه الفاروق رضي الله عنه فتغيَّظ عليه (مسند
أحمد، رقم 102).

سيدنا عليّ كرم الله وجهه أحرق ابن سبأ وغيره من الروافض
بالنَّار. فقال سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «لو كنتُ
مكانهم لقتلتهم هكذا، لكن لا بالأصل بالنَّار، لأنَّ النبي ﷺ قال: لا

تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وقد اعترف المولى علي رضي الله عنه بصِدْقِ قول ابن عَبَّاسٍ فقال: «صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ». (البخاري: 3017، الترمذي: 1458، المستدرک للحاکم: 6405).

عندما تولى سيدنا الصديق الأكبر رضي الله عنه زمام الأمر قام بسيفه لردّ فتنة الارتداد. وفي هذا الأمر اختلف بعض الصحابة فقالوا إنه هؤلاء قوم أهل قبلة ويقولون لا إله إلا الله، فبذا لا يجوز القتال عليهم. كذلك دار بين علي وصاحب الصديق نقاش في المسألة، ثم في النهاية أقر جميع الصحابة أنّ رأي الصديق الأكبر كان الحق. (تصفية ما بين سني وشيعي ص 19 - عن السيد مهر علي الشاه الكولروي رحمه الله).

وسئل سيدنا علي المرتضى رضي الله عنه في مسألة فأجاب، فقال أقرب الموجودين: «لا هذا هكذا، بل هكذا وهكذا»، فردّ سيدنا رضي الله عنه قائلاً: «أصبت وأخطأت وفوق كل ذي علم عليم» (تفسير ابن جرير 8، جزء 13، ص 32، كنز العمال 10/134 ح. 29503).

وكما أنّ الروافض يستغلون عبارة «لولا علي لهلك عمر» لهدم مقام فاروق عظم الله قدره وإظهاره جاهلاً، فكذلك قد يلتقط بعض الخارجين كلاماً على لسان المرء ليسبوه أو يشوهوا مقاصده، والردّ أنّ نفس الأقوال التي قدمناها في دفاعنا عن سائر الصحابة تحمل ذاتها دفاعاً عن مقام علي رضي الله عنه. تأملوا فيتضح لكم أنّ قبول رأي الآخر من قبل الصحابة إنما هو مظهر من مظاهر عظيمهم، وسعة قلوبهم، وإيثارهم لله تعالى. أمّا الروافض والخوارج فسيتبقى حروفهم وعضبهم، لكن قول «لولا علي لهلك عمر» يزيدني تألق مجد فاروق، كما أنّ تلاوة علي لآية «فوق كل ذي علم عليم» تزيدني بهاء مقام علي

رضي الله عنه.

السؤال السادس من أسئلة التفضيلية:

يقولون: نحن لا نُكَنِّي أَيُّ بُغْضٍ لِلْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، غيرَ أَنَّ قَرَابَةَ سَيِّدِنَا عَلِيِّ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَابِطَةَ النَّسَبِ تَدْفَعُ قُلُوبَنَا إِلَى مَيْلٍ أَشَدَّ فِي مَحَبَّتِهِ، وَلِذَلِكَ نَرَى أَنَّهُ أَفْضَلُ.

الجواب: أولاً: ليس الأمر في أن تجعل المحبة وحدها سبباً لتفضيل شخص على غيره، فإن مجرد تغليب المحبة دون القول بالأفضلية هو أصل الفساد. قال العلامة عبد العزيز الفرهاروي رحمه الله: «قَالَ فِي الْكُرُورِيِّ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَفِي النَّاطِقِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: مَنْ قَالَ عَلِيٌّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْجَمِيعِ فَهُوَ رَجُلٌ وَغُلٌّ أَيْ فَاسِدٌ --- إِلَى أَنْ قَالَ: لَا يَنْبَغِي إِفْشَاءُ ذَلِكَ» (النبراس ص 303).

ويُعلم أن عبارة «لَا بَأْسَ بِهِ» يُسْتَعْمَلُ غَالِبًا فِيْمَا هُوَ خِلَافُ الْأُولَى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذْرًا لِمَا فِيهِ الْبَأْسُ» (الترمذي: 2451).
إن ألفاظ الحديث: «مَا لَا بَأْسَ بِهِ» قَدْ فَسَّرَهَا الْعُلَمَاءُ بِعِبَارَةِ «فُضُولِ الْحَلَالِ». قَالَ الْعَلَمَاءُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمَنَاوِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَيُّ يَتْرُكُ فُضُولَ الْحَلَالِ حَذْرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ» (فيض القدير، ج 8 ص 668).

وفي شرح هذا الحديث، نُقِلَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الِاسْتِعَالُ بِفُضُولِ الْحَلَالِ وَالْإِنْهَمَاكُ فِيهِ يَجْرُ إِلَى الْحَرَامِ وَمَحْضِ الْعِصْيَانِ» (فيض القدير، ج 8 ص 668).

وقال الشيخ الكبير غلام فريد الكوت متهني رحمه الله: سمعت شيخي فخر الدين والملة قدس سره يقول: من أحب علياً رضي الله عنه لأجل أنه «شيخ الأقطاب» أو لأنه جدّه الأعلى، أو أحبّه رجلٌ لأن مهنته الشجاعة فيحبّه من أجل شجاعته، فكلُّ هذه الأنواع من المحبة تؤدّي إلى الرّفْض، ويجب اجتنابها (مقاييس المجالس ص 302). فانظر: كلام الإمام الغزالي: «يجزّ إلى الحرام ومحض العصيان»، وكلام الشيخ فريد: «تؤدي إلى الرّفْض»، وكلام العلامة أبو شكور السالمي: «هَذَا كُلُّهُ بِدْعَةٌ وَفَسْقٌ»، وكلام العلامة پرهاروي: «لَا يَنْبَغِي إِفْتِئَاءَ ذَلِكَ»، إذا وضعتها جنباً إلى جنب، تبين لك المراد من «لَا بَأْسَ بِهِ».

غير أنّ من لم يتأثر بكلام النبي ﷺ: «حَتَّى يَدْعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ»، فكيف تشفيه شروح العلماء وتوضيحاتهم؟ ف«لَا بَأْسَ بِهِ» ومع ذلك تحيط به هذه القيود! أليس الأولى بالإنسان أن يعتبره ذنباً صغيراً فيكفّ عنه، بدلاً من أن يتخذ حُجّة؟ بل عليه أن يرتعد من قول الإمام الأعظم أبي حنيفة: «رَجُلٌ وَعَلٌّ»، الذي فسّر بآئه: «فاسد». مزيداً من العبر نذكرها:

قال العلامة أبو شكور السالمي رحمه الله: «مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّ حُبَّ عَلِيٍّ وَأَهْلِ الْبَيْتِ أَوْلَىٰ وَأَحَقُّ، وَهَذَا كُلُّهُ بِدْعَةٌ وَفَسْقٌ» (التمهيد ص 182). فهل بقيت حرارة العصيان لم تنطفئ؟ فاستمعوا إذا! سَمِعَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ رَجُلًا يَقُولُ: عَلِيٌّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: «لَا تَجْلِسْ عِنْدَنَا فَتَقُولَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ، فَلَوْ سَمِعَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَجَلَدَكَ» (حلية الأولياء، ج 6 ص

وقال الإمام القسطلاني رحمه الله: إذا اعترف أحد أن أفضل الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، لكن قلبه فيه محبة لعلي أكثر من أبي بكر، فإن كانت هذه المحبة دينية فهي لغو، لأن المحبة الدينية نتيجة الاعتقاد بالأفضلية، فهو بلسانه يقر بأفضلية أبي بكر، ولكن قلبه يعتقد فضل علي رضي الله عنه (المواهب اللدنية، ج 3 ص 392).

وقال الشيخ المشهور من مشايخ التصوف، عبد الواحد البلكرامي قدس سره:

أحبّ الأربعة جميعاً محبة صادقة، ولكن اعتقد بزيادة فضل الشيخين، فإن نقصت محبتك للشيخين، فاعلم أن أساسك في الرفض صار أقوى (سبع سنابل ص 10).

ثانياً: نصّ العلماء أن المحبة الدينية يجب أن تكون وفق ترتيب الأفضلية. فالصحابية والتابعون صرحوا بفضل الشيخين ومحبتهم معاً. قال الإمام الشعبي: «حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ وَمَعْرِفَةُ فَضْلِهِمَا مِنَ السُّنَّةِ» (السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، ح 1296، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ح 2319).

ثالثاً: أصحاب هذه المحبة الاعورة، وإن لم يصرحوا بالفضل، لا يثبتون على التوازن، فيتجرأ أكثرهم على الصحابة، وأقله أن يكون في قلوبهم بغض لمعاوية رضي الله عنه. جرّب تُدرك: فكل غالٍ في محبة علي يكون مبغضاً لمعاوية.

رابعاً: قال علي المرتضى رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ الْعَن كُلَّ مُبْغِضٍ لَنَا وَكُلِّ مُحِبِّ لَنَا غَالٍ» (المصنف لابن أبي شيبه، ج 7 ص 507، الرياض

النضرة، ج 2 ص 195). فاختر لنفسك: إِمَّا أَنْ تَضْبِطَ مَحَبَّتَكَ وَفَقَّ
تَرْتِيبَ الْأَفْضَلِيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ تَتَحَمَّلَ وَزَرَ الْغُلُوَّ الْمَلْعُونِ.

خامساً: الرافضة الغلاة كذلك يرفعون شعار المحبة ، غير
أنهم متقدمون خطوة في الانحراف، فلا يُعْنِي عنك لفظ المحبة في
خداع الله ورسوله. فالمحبة المقبولة هي التي تكون على نهج سواد
الأمة الأعظم، ولا تدخل تحت قول النبي ﷺ: «سَيَهْلِكُ فِي رَجُلَانِ».
سادساً: جعل الأفضلية على أساس المحبة فقط كلام متهاافت.
فإن كل إنسان يحب أمه، لكن لا يعني أنها أفضل من سائر الأمهات
في العالم.

سابعاً: إن كانت القرابة معيار الأفضلية، فأذا حمزة عم النبي
ﷺ والعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما أقرب إلى النبي ﷺ من
علي، لأن العم أقرب من ابن العم ، بل ابن العم يُحجَب بالميراث بوجود
العم. وأقرب من هؤلاء جميعاً سيدة نساء اهل الجنة فاطمة الزهراء
رضي الله عنها، فهي أقرب نسباً من علي نفسه، فهل يوجب ذلك القول
بأفضليتها عليه ؟

ثامناً: في كل عصر أحب العلماء والأولياء قرابة النبي ﷺ،
لكن محبتهم لم تكن تغلب على محبة الشيخين ، ولذلك لم ينكروا
فضلهما أبداً.

وقال أبو بكر بن عياش رحمه الله: «لو اجتمع في بيتي أبو
بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، لبدأتُ أسأل علياً عن أمري لقرابته
من رسول الله ﷺ، لكن لأن أسقط من السماء أحب إلي من أن
أقدمه على الشيخين» (الشفاء، ج 2 ص 40).

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا وقف عند روضة النبي ﷺ

سَلَّمَ على أبيه عمر قبل أبي بكر، ثم قال: «لو لم تكن أبي ما سَلَّمْتُ عليك قبل أبي بكر» (الرياض النضرة، ج1 ص211).

السؤال السابع من شبهات التفضيليين

قالوا: إن كثرة ما ورد في كتب الحديث من فضائل علي رضي الله عنه بالنسبة إلى سائر الصحابة دليل على أفضليته.

الجواب: أولاً: ليست الحال على هذا النحو في جميع الكتب. فإن في الصحاح الستة وسائر كتب الحديث العالية الإسناد، فضائل الصديق أبي بكر رضي الله عنه أكثر من فضائل علي رضي الله عنه. وإذا نظرنا في أقدم وأصح كتب الحديث ووازننا بين أحاديث مناقب الصديق ومناقب علي ظهر لنا ما يلي:

أحاديث في فضائل علي	الكتاب	أحاديث في فضائل الصديق
7	صحيح البخاري	27
13	صحيح مسلم	18
3	سنن أبي داود	10
(مع صحابة آخرين)		
25	سنن الترمذي	30
0	سنن النسائي الكبرى	1
8	سنن ابن ماجه	9
0	موطأ مالك	0
0	موطأ محمد	4
1 مرفوع + 1 موقوف	مسند أبي حنيفة	2 مرفوع
0	سنن الدارمي	0

مسند الشافعي² (في كتاب الإمامة وفضائل قريش) 0
وقد اقتصرنا على ذكر فضائل هذين الإمامين العظيمين رضي
الله عنهما، واعتمدنا على الأبواب الخاصة بالمناقب.
ثانيًا: لو فُرض أن في بعض الكتب فضائل علي أكثر عددًا ،
فلا إشكال ، لأن الموجبة الكلية تنقضها سالبة جزئية . وقد بينا أن في
معظم الكتب الأصح والأشهر الغلبة لفضائل الصديق. وقد صرح
العلماء بأن بعض المصنفين أكثر وامن رواية فضائل علي لأن الخوارج
كانوا يطعنون فيه، فأرادوا إسكاتهم بكثرة ذكر مناقبه. (انظر:
الصواعق المحرقة ص 121، المرقاة ج 11 ص 335، إزالة الخفاء ج 2
ص 260).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "إن فضائل علي رضي
الله عنه رويت بكثرة"، بينما قال السيوطي والمحققون ومنهم الملا
علي القاري رحمهم الله: "إن فضائل الخلفاء الثلاثة أكثر من فضائل
علي رضي الله عنه بل أضعافاً مضاعفة" (أشعة اللمعات 4/674). وقال
الملا علي القاري: «لهم من المناقب ما يوازيه ويزيد عليه» (المرقاة
335/11). وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "إن كثرة
مخالفين لعلي جعلت أهل السنة يكثررون ذكر مناقبه، وإلا فإن
الحقيقة أن فضائل الخلفاء الأربعة إذا وُزنت بميزان العدل لم تخرج
عن قول أهل السنة والجماعة أصلاً" (فتح الباري 7/82). وقال الإمام
النووي: "فضائل الصديق رضي الله عنه لا يمكن حصرها ولا إحصاء
عشر معشارها" (تهذيب الأسماء واللغات 2/55).
فلا بد من استثناء الشيخين من قول الإمام أحمد أو حمله على
زمانه، وبذلك تجتمع الأقوال مع الحقائق الثابتة.

ثالثاً: في هذا العصر حيث انتشرت دعاوى الرفضة، فالواجب علينا أن نكثر من نشر فضائل الخلفاء الثلاثة، كما أكثر المتقدمون من فضائل علي رضي الله عنه ردًا على الخوارج. لكن يجب أن نلتزم العدل: فمن يذكر فضائل الشيخين لا يجوز أن يكون في قلبه بغض لعلي، كما لا يجوز اتهامه بالعداوة له، فإن هذا من دأب الرفضة الذين يرمون أهل السنة بالنصب.

رابعاً: فضائل علي رضي الله عنه لا تفوق في قوتها ومرتبها فضائل الشيخين. وقد قال إمام أهل السنة: "بعض الفضائل تكون من القبول والرضا بحيث تعادل عند الله ألفاً من الفضائل الأخرى" (مطلع القمرين ص 20). ومثّل لذلك بأحاديث:

"لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدكم ولا نصيفه" (البخاري 3673).

"عمر حسنة من حسنات أبي بكر" (فضائل الصحابة لأحمد 678).

"والله ليلة من أبي بكر خير من عمر وآل عمر" (مطلع القمرين ص 20).

"لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان العالمين لرجح" (رواه البيهقي في شعب الإيمان).

وكذلك قال السيد نصير الدين شاه الكولروي: "لو وُضعت تصديقات أبي بكر في لحظات الإسلام الأولى في كفة، وُضع إيمان جميع المؤمنين من الصحابة وأهل البيت والتابعين والأولياء في الأخرى، فوالله لرجحت كفة أبي بكر" (راه ورسم منزلها ص 236).
سادساً: جميع فضائل علي ثابتة ومسلّمة ومن أنكرها فهو

خارجي، ولكن إذا وُزنت بالعدل ، تفوق فضيلة واحدة للصديق وهي تقديمه للإمامة بأمر النبي ﷺ، وقد استدل علي رضي الله عنه بهذه الفضيلة وحدها فقال: "رضينا لدينانا من رضيه رسول الله ﷺ لديننا" وفي حديث الهجرة (البخاري 3905) ما لا يقل عن سبع خصائص للصديق.

سابعًا: بعض المكثرين من ذكر فضائل علي اتهمهم العلماء بالتشيع ، كالحاكم، حتى إن بعضهم تاب من ذلك. وقال محمد بن سيرين رحمه الله: "إن عامة ما يروى عن علي كذب" (البخاري 3707).

السؤال الثامن من شبهات التفضيليين

قالوا: إن النبي ﷺ عامل أهل بيته معاملة خاصة لم يعامل بها الصحابة رضي الله عنهم، فقد مشى مع بعضهم كتفًا بكتف، وحمل بعضهم على كتفه ، وكان يقتلهم بنفسه ، بينما الصحابة كانوا يقتلون يديه ورجليه. بل ورد عنه ﷺ أنه قال في فاطمة الزهراء والحسين رضي الله عنهم: «فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي» و «بِأَبِي هُمَا أُمِّي» (رواها الحاكم، وابن حبان، وابن أبي شيبة، والطبراني). قالوا: فثبت أن الخلافة الظاهرة والولاية الباطنة فضيلتان متميزتان ، فلا وجه للمقارنة بين الصحابة وأهل البيت عند أهل الأدب والوفاء(القول الوثيق ص 42-43).

الجواب: لقد عقدت الأمة كلها هذا الموازنة ، وانتهت إلى أن فضائل الشيخين رضي الله عنهما كلية وأغلبية ، أما هذه الفضائل الخاصة بأهل البيت فهي جزئية. فليس هذا إشكالا يقتضي أن يُتَّهَمَت الأمة كلها بعدم الوفاء والأدب.

فقد قال ابن حجر المكي رحمه الله: "انعقد الإجماع على
أفضلية الشيخين على الحسنين رضي الله عنهم" (الصواعق المحرقة
ص 58). ثم قال: "كون الحسنين قطعة من قلب النبي ﷺ فضيلة
عظيمة لا ريب فيها، لكن قد يكون للمفضول خصيصة لا توجد
في الفاضل، ولا يلزم من ذلك كثرة الثواب، وإنما هو شرف وتشريف
خاص. وأما الشيخان فهما الأكثر ثوابًا، والأعظم نفعًا للإسلام
والمسلمين، والأشد خوفًا وتقوى لله تعالى من كل أحد بعد رسول الله
ﷺ" (الصواعق المحرقة ص 59).

وهذا أمر بديهي، فكل إنسان في الدنيا قد يختص بميزة ليست
عند غيره، لكن لا يلزم منها الأفضلية المطلقة. فمن ذلك:
كان ابن عمر رضي الله عنهما ملازمًا للنبي ﷺ في كل عمرة
(البخاري 4254).

حمزة سيد الشهداء (المستدرك 4947).
جعفر ذو الجناحين (البخاري 3709، 4264).
خالد بن الوليد سيف الله المسلول (البخاري 4262)، وقد
كسر في معركة واحدة تسع سيوف (البخاري 4265، 4266).
سعد بن أبي وقاص أول من رمى بسهم في سبيل الله (البخاري
4326، 4327).

أبو عبيدة أمين الأمة (البخاري 4380).
ابن عباس حبر الأمة (المستدرك 6390).
عمر الفاروق محدث الأمة (البخاري 3469).
أبو هريرة أكثر الصحابة رواية للحديث، وأعطى الحافظة
العجبية (البخاري 118، 119).

حذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ (البخاري 3761).
 روى النبي ﷺ عن تميم الداري قصة الدجال قائلاً: «حدثني
 تميم الداري» (مسلم 7386)، وهذا من الخصائص.
 زيد بن حارثة هو الوحيد الذي ذكر اسمه في القرآن. ولو كان
 اسم علي رضي الله عنه مذكوراً في القرآن لجعل منه الرفض ذريعة
 عظيمة.

أبي بن كعب سيد القراء ، زيد بن ثابت أعلم الناس
 بالفرائض، معاذ بن جبل أعلمهم بالحلال والحرام، أبو ذر أصدقهم
 لهجة، عثمان أكثرهم حياءً، علي أفضل قضاتهم، وزينب ورقية وأم
 كلثوم وفاطمة رضي الله عنهن كلهن "سيدات نساء" لكونهن بنات
 النبي ﷺ، وكذلك أبناؤه الطيبون الطاهرون قاسم وعبد الله وإبراهيم
 رضي الله عنهم.

فهذه كلها فضائل جزئية متفرقة، ولا تؤثر على الأفضلية
 الكلية للشيخين رضي الله عنهما. فكيف يُعدّ مجرد ذكر فضائل علي
 رضي الله عنه في مقابل ذلك إساءة أدب؟ إنما هي حيلة رافضية قديمة
 والأمة كلها -بضميرها- مطمئنة على مكانة أهل البيت ، ومحبة أهل
 البيت شعارها، ولا حاجة بنا لترك خط السواد الأعظم خوفاً من
 فتاوى الرفض.

ثم إن المستشكل استشهد بقول النبي ﷺ في حق فاطمة
 والحسنين: "فداك أبي وأمي". ولكن فاته أن في الصحيحين أن النبي
 ﷺ قال لسعد بن أبي وقاص: «ارم، فداك أبي وأمي» (البخاري 2905،
 4058، 4059، 6184، مسلم 6233، الترمذي 3754، ابن ماجه 129).
 وقال في الزبير بن العوام: «فداك أبي وأمي» (البخاري 3720، مسلم

6245، الترمذي 3743، ابن ماجه 123).

فبان أن هذه الخصيصة لم تنحصر في أهل البيت، بل شملت غيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

السؤال التاسع في شأن المتفاضلين:

كتب ابن عبد البر أن سلمان ، وأبا ذرّ، ومقدادًا، وخبابًا، وجابرًا، وأبي سعيد الخدري، وسيدنا قيس بن سعد، وحسان بن ثابت، وزيد بن أرقم رضي الله عنهم أجمعين كانوا يعدّون مؤلّى علي رضي الله عنه أفضل.

الجواب: أولاً، كان إجماع الصحابة على فضل الشيخين ثابتاً في عصر الصحابة، بل في عصر الرسالة نفسها. وكان هذا الإجماع واضحاً وشديداً السطوع حتى إن النبي ﷺ علم به فلم ينكره، كما في الحديث: **فَيَسْمَعُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُنْكِرُهُ.**

فإذا جاء ابن عبد البر - الذي توفي سنة ٤٦٣ هـ - فجاء بهذه الرواية مفرداً دونما قرينة قبلية أو لاحقة، وكان ما حوله لا يدعمها، فهل يقبل مثل هذا الحديث أم يعدّ موضوعاً أو ملحقاً؟

وقد قرّر كبار العلماء أن هذه الرواية غير معتمدة، فقال: **قال الأول: فَهُوَ شَيْءٌ غَرِيبٌ انْفَرَدَ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ أَجَلُّ مِنْهُ حِفْظًا وَإِطْلَاعًا فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.**

وقال الثاني: **إن قول ابن عبد البر غير مقبول ولا معتمد لأن الرواية شاذة وتخالف قول الجمهور، والجمهور من الأئمة نقلوا في هذا الباب الإجماع.**

وقال الثالث رحمه الله: **إنّ هذا مما تفرّد به ابن عبد البر.**

وقد أضافَ حضرةُ الفاضلِ البريلوي رحمه الله، بعد تفصيلِ بليغٍ، أن حكايةَ «أبو عمر» هذه غريبةٌ روايةٌ ومعلولةٌ درايةً، وأن قبولها يمثلُ عدولاً عن حفظِ حرمةِ الصحابة، ويقودُ إلى حملِ كلامِ هؤلاء الصحابة على فضلِ جزئيِّ ربِّما يُصدِرُ عنه ظنُّ غالبٍ يقربُ من حدِّ اليقين. (المطلعُ القمرين، ص ٨٠). فليتأملِ أهلُ العلم، فقد أحكمَ المصنّفُ المسألةَ بكلماتٍ موجزةٍ وجيزةٍ.

وقال العلامة محبُّ طبري رحمه الله: وَهَمَّ فِي ذَلِكَ أَبُو عُمَرَ غَطًّا ظَاهِرًا - أَي إِنَّ تَسْجِيلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ خَطَأٌ جَلِيلٌ. (الرياضُ النَّضْرَةُ، ج٢، ص١٨٠).

لقد بيّن العلماءُ هذه المسألةَ بجلاء أن تفضيلَ الشيخين أمرٌ قطعيٌّ وإجماعيٌّ، وأن ما يورده الشيعةُ وأهلُ البدع من روايات في خلاف ذلك لا قيمة لها، كما قال ابن كثير: لَا مَبَالَاةَ بِأَقْوَالِ أَهْلِ التَّشْيِيعِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ (الباعث الحثيث، النوع التاسع والثلاثون: باب معرفة الصحابة، ص 128، وتدريب الراوي، ج 2، ص 196).

وقال الإمام السخاوي رحمه الله وهو يردُّ بشدةٍ على جميع الأقوال المخالفة لإجماع الصحابة: كُلُّ هَذَا مَرْدُودٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حِكَايَةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ عُثْمَانَ ثُمَّ عَلِيٍّ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْمَجَامِعِ وَالْمَشَاهِدِ وَعَلَى الْمَنَابِرِ -

ولهذا قال شيخنا: إن من قال بتفضيل عمر فتمسكه وإه، ومن قال بتفضيل العباس فهو قولٌ مذموم، ولا يُعدُّ صاحبه من أهل السنة بل ولا من أهل الإيمان (فتح المغيث 129/3).

فلو كان في صدور التفضيلية شيء من خشية الله، ولو لم

يتأملوا إلا في قاعدة: دَعَّ مَا يُرَبِّئُكَ إِلَى مَا لَا يُرَبِّئُكَ، لكان كلامُ الإمام السخاوي هذا كفيلاً بأن ينفذ إلى أعماق قلوبهم، فيتوبوا توبةً نصوحاً من الاعتماد على مثل هذه الأقوال الموضوعية أو الفردية أو المؤولة أو المرجوحة.

وزيادةً في البيان والعبارة، يقول الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله فيمن خالف هذا الأصل العظيم، مقررًا أنهم خارجون عن أهل السنة: فالذين قالوا بتفضيل عمر سموا خطابية، والذين قالوا بتفضيل علي سموا شيعة، والذين قالوا بتفضيل العباس سموا راوندية (تدريب الراوي 196/2).

قال السيد عبد الواحد البلكرامي رحمه الله تعالى في ردِّ التفضيلية من الرافضة: إنَّ تلك الروايات وتلك المسائل التي تُخالف إجماع الأمة وتناقضه، فهي باطلَةٌ محضة، غيرُ مسموعةٍ، مردودةٌ بالكلية. (سبع سنابل، ص 18)

وأما كتاب الاستيعاب فاسمعوا ما قيل فيه: قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: وَمِنْ أَحْسَنِهَا وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ "الاستيعاب" لابن عبد البرِّ لَوْ لَا مَا شَأْنُهُ بِذِكْرِ مَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَحِكَايَتِهِ عَنِ الْأَخْبَارِيِّينَ (تدريب النووي، ج 2، ص 184)

وعلق الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح هذا الموضوع فقال:

وَالْعَالِبُ عَلَيْهِمُ الْإِكْتَارُ وَالتَّخْلِيطُ فِيمَا يَرُؤُونَهُ. أي: إنَّ المقصود بالأخباريين أناسٌ يغلب عليهم الإكثار والخلط في رواياتهم، فلا يُعتمد عليهم. (تدريب الراوي، ج 2، ص 185)

ثانيًا: لو فرض التسليم بهذه الرواية، فإنَّ إنكار الكثرة

والسواد الأعظم ليس أمرًا هيئًا، بل هو آفة عظيمة. فإنَّ قبول مثل هذه الروايات الشاذة يفتح بابًا لإحداث "ميثولوجيا" (mythology) جديدة خارجة عن الإسلام، إذ ليس من مسألة إلا وللعلماء فيها تفردات وشواذ. وقد نبّه الإمام الفاضل البريلوي رحمه الله على أمثلة قوية لذلك، فقال إنَّ حديث مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ مختلف فيه، الجمهور يصححونه، بينما قد جرحه أئمة كبار كأبي داود وأبي حاتم الرازي وغيرهما. فلو اعتبر أحدٌ جرح هؤلاء الأكابر ولم يقل بإمامة مولانا علي رضي الله عنه، أليس أولى بالملامة من غيره؟ بل لو جاء عارفٌ بصيرٌ يبيِّن لكم ضعف حديث: لَحْمُهُ مِنْ لَحْمِي وَدَمُهُ مِنْ دَمِي وما فيه من علل قادحة، لغضبتكم عليه وعددتّموه عدوًّا، مع أنّه في ميزان النقد لا يصلح للاحتجاج ولا للقبول.

ثالثًا: إنَّ مدار بحثنا إنما هو في باب الكثرة في الثواب والقرب والوجاهة، لا في كل فضيلة. وهذه الرواية تحتل بوضوح أن المراد بها فضيلة جزئية، كما يدلّ عليه ما ورد في متنها: إنَّ عَلِيًّا أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ. أي: أنه أول من أسلم. وهذا مبنيٌّ على اعتبار الروايات التي تقول بتقدّمه في الإسلام. وقد أجاب بهذا الوجه الشيخ المحقق، والعلامة ابن حجر المكي، والعلامة برهاروي، والفاضل البريلوي رحمهم الله جميعًا، فزال بذلك ادعاء خرق الإجماع، وجُمعت النصوص من غير تعارض.

رابعًا: إنَّ أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه، ومعه جمهور الصحابة، قد أقاموا البرهان في المجمع العام على أفضلية الصديق الأكبر المطلقة، ثم أسندوا إليه الخلافة بعد ثبوتها له. وكان في ذلك المجمع من الصحابة من عدّهم ابن عبد البر. فالسؤال: لماذا لم يفتح

هؤلاء أفواههم يومئذ؟ ولماذا لم يظهروا ما يعتقدونه لو كان عندهم خلاف؟

وقع من ابن عبد البر تسامح واضح، إذ ذكر عن الصحابي الجليل أبي الطفيل رضي الله عنه أنه كان يقدم سيدنا المرتضى علياً رضي الله عنه على الشيخين. غير أن هذا القول قدره الإمام الملا علي القاري رحمه الله، حيث قال: وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الشَّيْخَيْنِ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمِيعُ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْخَلْفِ إِلَى تَفْضِيلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِنْهُمْ أَبُو الطُّفَيْلِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (شرح فقه اكبر ص 64). ومتى ثبت ذلك لم يبق لكلام ابن عبد البر في هذا الباب اعتماد.

خامساً: كما أن ابن عبد البر أورد تلك الرواية، فقد ذكر في نفس الكتاب أن بعض الصالحين من المتأخرين أفضل من جميع الصحابة سوى أهل بدر والحديبية! وهذا القول باطل لا يصح، فكما لا يُعْتَمَدُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ، كَذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى تِلْكَ الرَّوَايَةِ أَيْضًا.

سادساً: إن الصحابييين الجليلين أبا سعيد الخدري وجابراً رضي الله عنهما روياً بأسانيد صحيحة أحاديث صريحة في تفضيل الصديق رضي الله عنه. فمن ذلك: ما أخرجه البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه: لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا...، وفي الترمذي: وَرَأَيْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفِي الصَّحِيحِينَ: إِنَّ مِنْ أَمَنِ النَّاسِ عَلِيٌّ فِي مَالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَفِي ابْنِ مَاجَةَ وَالطَّبْرَانِيِّ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وهذه الأخيرة أيضاً رويت في "المعجم الأوسط" للطبراني عن جابر رضي الله عنه. بل روي عنه أيضاً: مَا طَلَعَتْ

الشَّمْسُ عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ (الطبراني، والدارقطني في "العلل" ج 13 ص 380).

وكذلك أنشد حسان بن ثابت رضي الله عنه بين يدي النبي ﷺ رباعية، وقال فيها: لَمْ يَعْدُلْ بِهِ رَجُلًا، أَي لَا يُسَاوِي أَبَا بَكْرٍ أَحَدٌ (المستدرک للحاکم: 4468).

فإذا ثبت أن هؤلاء الثلاثة من الصحابة أنفسهم يصرحون بأفضلية الشيخين، فكيف يُلتفت إلى نسبة التفضيل لغيرهما إلى بقية من عدّهم ابن عبد البر؟ أيترك ما ورد في أصح الكتب وأوثقها لأجل مقالة انفرد بها واحد؟

سابعًا: لا شك أن رواية ابن عبد البر هذه - أقل ما يقال فيها - أنها شاذة. وممن عدّهم في تلك الرواية أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، وهو الذي روى عن رسول الله ﷺ قوله: مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَبِدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ (البخاري: 7054، مسلم: 4790، والمستدرک للحاکم: 405 واللفظ له).

فكيف يُعقل أن يكون راوي الحديث نفسه مخالفًا لما رواه؟ وإن كان في كتاب ابن عبد البر مثل هذه الرواية، فليس يليق بكم أن تعتمدوا عليها، فتجعلوا أنفسكم بمنزلة من نزع ربة الإسلام من عنقه.

ثامنًا: ينبغي أن يُعلم أن ابن عبد البر نفسه لم يكن معتقدًا بهذه الرواية ولا معتمدًا عليها، بل كان مقرًا بأفضلية الشيخين رضي الله عنهما. فقد قال بنفسه: وَأَهْلُ السُّنَّةِ الْيَوْمَ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْفَضْلِ عَلَى عُمَرَ، وَتَقْدِيمِ عُمَرَ عَلَى عُثْمَانَ، وَتَقْدِيمِ عُثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ (الاستيعاب لابن عبد البر ص 538).

وقد نقل أيضًا أشعار أبي محجن الثقفي:

وَسُمِّيَتْ صِدِّيقًا وَكُلُّ مُهَاجِرٍ
 سِوَاكَ يُسَمَّى بِاسْمِهِ غَيْرَ مُنْكَرٍ
 سَبَقَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ شَاهِدٌ
 وَكُنْتَ جَلِيسًا بِالْعَرِيشِ الْمُشَهَّرِ
 وَبِالْعَارِ إِذْ سُمِّيَتْ بِالْعَارِ صَاحِبًا
 وَكُنْتَ رَفِيقًا لِلنَّبِيِّ الْمُطَهَّرِ

(الاستيعاب ص 431).

تأملوا! في هذه الأبيات قَسَمَ صريح: سَبَقَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ شَاهِدٌ، يصرِّح بأن الصديق الأكبر كان أول من أسلم. وهذا نص واضح يخالف تمامًا تلك العبارة التي نُسب فيها إلى بعض الصحابة القول بأن عليًّا رضي الله عنه كان أول من أسلم.

ثم إن ابن عبد البر نفسه يروي في الاستيعاب عن الحكم بن حجل أن عليًّا رضي الله عنه قال: لَا أَجِدُ أَحَدًا فَضَّلَنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي (الاستيعاب ص 434).

فأخبروني: أَتَقْبَلُ تلك الرواية المردودة، أم تُسَلِّمُ بقول متواتر ثابت عن عليِّ المرتضى رضي الله عنه نفسه؟ وهنا نكتة مهمة: فإنَّ هذا القول المتواتر عنه قد صدر، ومع ذلك لم يُنقل أن أحدًا من الناس أقيمت عليه حدُّ المفتري، ممَّا يدلُّ بوضوح أن كل من كان ينكر أفضلية الشيخين قد تاب ورجع. وعدم إقامة الحد دليل حي على أن أحدًا من الصحابة الكرام رضي الله عنهم لم يبق مكرًا لأفضلية الشيخين، وأن تلك الرواية لا أصل لها، بل هي موضوعة.

تاسعًا: نقول لكم: أفي هذه الرواية التي نقلها ابن عبد البر

رضي الله عنه دلالة على الأفضلية في الخلافة الظاهرة أم في الولاية الباطنة؟ فإن أريد بها الخلافة الظاهرة فهي حجة عليكم لا لكم، وإن أريد بها الولاية الباطنة فإن في الرواية إطلاق الأفضلية على هذا المعنى، ونحن كذلك نؤكد دائماً أن الأفضلية في الولاية الباطنة تستلزم الأفضلية المطلقة، وهذا عين ما يقوله التفضيليون. فإما أن تجعلوا مرادكم بالأفضلية في هذه الرواية هو الخلافة الظاهرة، أو تُقَرِّروا بأن مرادها الأفضلية المطلقة وتعلنوا صراحةً تفضيلكم، أو تُسقطوا الرواية من الاعتبار من كل وجه.

وأنا لا ألزمكم بذلك، وإنما أقول:

افعلوا ما بدا لكم يسيراً ، وما وجدتموه أهون فخذوا به.

عاشراً: إن ترك العقائد الإجماعية الصريحة، والاعتماد على مثل هذه الروايات الواهية، خروج عن سبيل المؤمنين. فقد قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ الشَّيْطَانَ ذُنْبُ الْإِنْسَانِ كَذِئْبِ الْعَنَمِ، يَأْخُذُ الشَّادَّةَ وَالْقَاصِيَةَ وَالنَّاحِيَةَ، وَإِيَّاكُمْ وَالشَّعْبَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَامَّةِ (مسند أحمد، ج 5 ص 287، ح 22168)

فنحن نناشد التفضيلية من الرفضة أن يتأملوا في الإجماع على معراج النبي ﷺ الجسدي ، وفي الإجماع على خلافة الخلفاء الأربعة، وفي الأدلة القاطعة على النهي عن سبب الشيخين رضي الله عنهما. فإن الاعتراضات التي تثيرونها على أفضلية الشيخين رضي الله عنهما يمكن إثارتها من باب أولى على خلافة علي رضي الله عنه، بل إن مفاصد منهج التفضيليين ستجرهم إلى إنكار حجية الحديث، والقدح في حياة المسيح عليه السلام ، بل وتضييع حدود الشرع في حكم من يتجرأ على جناب النبي ﷺ. (معاذ الله)

والحقيقة أنكم بما تصنعونه من معارضة النصوص المحكمة بالمتشابهات، وإعمال الظنون في مقابلة التصريحات، إنما تفتحون الباب لرفع الثقة بالكتب الدينية المتداولة، وتهيئون السبيل للمستشرقين، والغلاة من الرافضة، والبهائية والقاديانية.

وعلى فرض المحال لو كان اعتقاد أفضلية الشيخين رضي الله عنهما هو قول الجمهور وحدهم، فإن لمذهب الجمهور أيضًا حرمة، ومخالفته ليست بالأمر الهين، إذ قد ورد في الوعيد: مَنْ شَدَّ شُدَّ فِي النَّارِ.

وقد قال علامة الهند، أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله تعالى كلمةً فاصلةً في هذا الباب: إذا جاء حديث صحيح على خلاف تفضيل الشيخين رضي الله عنهما، فهو واجب التأويل، وإن لم يُتصوّر فيه وجهٌ تأويل صحيح فهو مردودٌ قطعاً، لأن تفضيل الشيخين أمر متواتر مجمع عليه، ولا يُسمع في مقابلة المتواتر والإجماع خبر الواحد البتة (الفتاوى الرضوية، ج 2 ص 509).

السؤال العاشر للتفضيليين:

يقولون: حيثما ورد ذكر أفضلية الشيخين رضي الله عنهما، فإن أهل البيت الأطهار مستثنون من ذلك. إذ هم قطعة من كبد النبي ﷺ وبضعته، فهم في حكمه ﷺ سواء. وقد جاء في الرياض النضرة (ج 1 ص 180) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: عليٌّ من أهل البيت، لا يُقاس بهم غيرهم. وهذا نفس القول مروى عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

الجواب: هذا القول منقولٌ في الرياض النضرة بلا سندٍ ولا إسنادٍ

متصل. بل قبله مباشرة ورد التصريح بأن حديث ابن عمر رضي الله عنه ثُمَّ نَسَكْتُ يَدِي عَلَى خَطَا مِنْ أَنْكَرِ أَفْضَلِيَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد الخلفاء الثلاثة، وأن محبَّ الطبري إنما ذكر هذا الاستثناء ردًّا على الخوارج المنكرين لأفضلية علي بعد عثمان رضي الله عنهما. فالمعنى أن هذا الاستثناء خاصُّ بسائر الصحابة بعد الخلفاء الثلاثة، لا بهم أنفسهم.

وهذه نصوص الرياض النضرة بتمامها: عَلِمَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يُرِدْ بِأَحَادِيثِهِ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرَهَا فِي بَابِ الثَّلَاثَةِ نَفِيَّ أَفْضَلِيَةِ عَلِيٍّ بَعْدَ عُثْمَانَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَعَلَيٌّْ؟ قَالَ: عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ لَا يُقَاسُ بِهِمْ (الرياض النضرة، ج 1 ص 180).

فهذا هو نص الكتاب. وقد جرت عادة مناظري الإسلام أنهم وجدوا أن ردَّ كل شبهة من شبه الرافضة يكون في الغالب في نفس الموضوع الذي ينقلونه، إما قبله أو بعده.

ثم إن الإمام المحدث عبد العزيز الدهلوي رحمه الله صرح بهذا فقال: في الحقيقة، بعد عثمان رضي الله عنه فإن أفضل الصحابة عليٌّ كرم الله وجهه، وذلك لأنه من أهل البيت، وأهل البيت لا يُقاس بهم الصحابة (الفتاوى العزيرية ص 233).

وأما ألفاظ الحديث التالية فهي: فاطمة مع رسول الله ﷺ في درجته، وعليٌّ مع فاطمة رضي الله عنهما (الرياض النضرة، ج 2 ص 180). فإن صحَّ هذا الحديث، فإن أعلى رتبة بعد النبي ﷺ تكون ثابتة لسيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنها. وعليٌّ هذا، يختل توازن عقيدة التفضيل، ويظهر جلياً أن من خرج عن العقائد

الإجماعية ، فإنه لا يختلّ توازنه البحثي فقط ، بل يضيع معه اتزانه العقلي أيضاً .

وكذلك فإن كلام الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، قد ورد بعد ذكر الخلفاء الثلاثة، ثم عند السؤال عن الأفضلية بعدهم، قال: فعلي... وهذه الفاء تدلّ بوضوح على أن المقصود استثناءً بالنسبة إلى سائر الصحابة بعد الخلفاء الثلاثة .

ثانياً: إن في الرياض النضرة نفسه أحاديث عديدة تُدخل مولانا علياً رضي الله عنه في نفس هذا الترتيب، فقد ورد عنه رضي الله عنه أنه قال: أفضلُ الناس أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم أنا (الرياض النضرة، ج 1 ص 57).

فماذا لم يُؤخذ بهذه النصوص الأخرى في نفس الكتاب؟ بل إن الأحاديث الصحيحة نصّت صراحةً على ذكر الخلفاء الراشدين الأربعة بهذه الترتيب: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، كما في (الشفاء، ج 2 ص 42، الرياض النضرة، ج 1 ص 47، كنز العمال، ج 11 ص 292، ح 33089). وعلى هذا الترتيب انعقد إجماع الصحابة والتابعين كما قال الحافظ ابن حجر: اتفقوا على أن أفضلهم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي (فتح الباري، ج 7 ص 21).

ثالثاً: قد نصّ العلماء والصوفية رحمهم الله أيضاً على ذلك بجلاء، فقالوا: أفضل الأولياء المحمديين بعد الأنبياء والمرسلين: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي (الياقوت والجواهر ص 437، شرح الفقه الأكبر ص 62، متن عقائد النسفي ص 3، النبراس ص 303، شرح المقاصد، ج 2 ص 298). فأين يبقى الاستثناء إذن؟

رابعاً: وإن كان كونُ فاطمة رضي الله عنها بضعة الرسول ﷺ

سببًا في الاستثناء، فإن عليًّا رضي الله عنه لم يكن بضعته ﷺ، بل هو ابن عمه. فعلى أي وجه يُدعى له الاستثناء؟

خامسًا: إن كان هذا هو العذر، لكان الأولى أن تكون سيدهُ النساء رضي الله عنها هي الأفضل مطلقًا، فقد ورد النص الصحيح: فاطمة بضعة مني (البخاري، ح 3767). وهكذا يتشكك بنيان عقيدة التفضيل من أساسه.

سادسًا: إن الإجماع قائم بين الأمة على أن الحسنين الكريمين رضي الله عنهما مع جلاله قدرهما وعلو شأنهما، فهما دون الشيخين في الفضل (الصواعق المحرقة ص 59).

سابعًا: فإن كان الأمر كما تزعمون، فما الحاجة إلى اختراع التفريق بين الخلافة الظاهرة والولاية الباطنة؟! كان الأولى أن يُقال بالاستثناء لمولانا علي رضي الله عنه من جميع جهات الأفضلية، بلا هذا التكلف.

ثامنًا: بل قد ثبت من أقوال مولانا علي نفسه رضي الله عنه أنه لم ير نفسه خارجًا عن قاعدة التفضيل. فقد قال كرم الله وجهه: ما أنا إلا رجل من المسلمين (البخاري، ح 3671). وإن قيل: إن هذا من باب التواضع وكسر النفس، فإن الإمام الباقر عليه الرحمة قال مؤكّدًا: هو من المؤمنين (الصواعق المحرقة ص 41).

تاسعًا: وإن لم يكف ذلك، فاسمعوا زيادة في البيان: قال رضي الله عنه: من فضلني على أبي بكر وعمر جللته حدّ المفترى (فضائل الصحابة ص 49 وما بعدها). فأبى كسر نفس هذا الذي يُقابل فيه قول الحق بثمانين سوطًا؟!!

عاشرًا: وقال رضي الله عنه أيضًا: إن رسول الله ﷺ قضى

وفصل بعد أن نظر في منزلتي ومنزلة أبي بكر، فأمره بالصلاة بالناس (الصواعق المحرقة ص 62). بل ورد عنه قوله: إن الله رأى أبا بكر خيرًا لنا، فولاه أمرنا (المستدرک، ح 4756). فهذا يتبين أن دعوى الاستثناء قد سقطت من أصلها، وتلاشت حججها.

فالاستثناء الصحيح إنما هو أن الفضائل التي وردت لمولانا عليّ كرم الله وجهه، سواء مما نُقل عنه في عصره أو مما رُوي عن تلامذته بعده، فهي فضائل ثابتة ومقرّرة، لكنّها متعلّقة بزمانه وما بعده، مع بقاء الخلفاء الثلاثة وخصوصًا الشيخين خارج دائرة هذا الاستثناء. والتأخر الزمني لهذه الفضائل أصدق دليل على هذا المعنى.

ثم نزيد الأمر بيانًا فنقول: من هم أهل البيت عندكم؟ وهل تُدخلون أمهات المؤمنين رضي الله عنهن فيهم، مع أنّ كونهنّ من أهل البيت ثابتٌ بنصّ القرآن؟ أترضون باستثناءهنّ أيضًا، أم أن استثناءكم يستثنيهنّ؟ فإن قلتم: إنّ أزواج النبي ﷺ داخلات في أهل البيت، لزم من ذلك أن تكون جميع أمهات المؤمنين أفضل من سائر الأمة بلا استثناء. وإن قلتم: إنهنّ لسن من أهل البيت، فقد وقعتم في بدعة الروافض ولزمكم قولهم.

وكما قال الشاعر:

دو گونه رنج و عذاب است جان مجنون را

بلایے صحبت لیلی و بلایے فرقت لیلی

أي إن الأمر في كلا الحالين بلاءٌ وشقاء.

واعلموا أنّ عقيدة الاستثناء هذه إنما هي من عقائد أهل

البدعة. فقد قال العلامة عبد الواحد السيوستاني عليه الرحمة:

أفضلية أهل البيت وتخصيئهم بالفضل على جميع الصحابة

حتى على الخلفاء، هو قول الرافضة (رسائل سيوستاني ص 136).

السؤال الحادي عشر للتفضيليين:

قد ورد في الصواعق المحرقة عن بعض العلماء قولهم: أَبُو بَكْرٍ خَيْرٌ وَعَلِيٌّ أَفْضَلُ، أي: أبو بكر خير، وعلي أفضل. الجواب: أولاً: هاتوا أسماء هؤلاء العلماء الذين قالوا هذا القول، واذكروا لنا كتبهم ومصادرهم.

ثانياً: هذا القول لم يذكره ابن حجر المكي رحمه الله تقريراً ولا اختياراً، بل ذكره ليردّ عليه. وأنتم أخذتم بالباطل وتركتم الردّ عليه، فصرتم كمن قيل فيه: حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءٌ. فلماذا هذه المغالطة؟

ثالثاً: ابن حجر المكي قد نقل هذا القول بهذا اللفظ: حكاة الخطابي عن بعض مشايخه أنه كان يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل (الصواعق المحرقة ص 58). فتأملوا ضعف هذا القول وركاكته! فالخطابي حكى، عن شيخ له لا نعرفه، ولم يُسمِّه، ولا نعلم مذهبه، ثم صيغة "كان يقول" مما يدلّ على أنه كلام عابر لا حجة فيه. فهذا كلّه يبيّن أنّ هذا القول أو هي من بيت العنكبوت.

رابعاً: وفي السطر نفسه، ردّ عليه ابن حجر المكي قائلاً: وهذا من الهفوات، إذ "الخير" معناه "الأفضل" (الصواعق المحرقة ص 58). فأين ذهب ردّه؟ ولماذا أكلتموه؟

خامساً: وإن فُسِّرَ قول القائل بأنّ أبا بكر رضي الله عنه خير من بعض الوجوه، وعلي رضي الله عنه أفضل من وجوه أخرى، فهذا ليس خاصاً بهما وحدهما، بل هو موجود بين جميع الصحابة، إذ لكلّ

منهم خصائص ليست عند غيره (الصواعق المحرقة ص 58).
سادساً: وإن أراد شيخ الخطابي أن أبا بكر مطلقاً أفضل، وأن
لعلي رضي الله عنه خصائص جزئية ليست لغيره، فهذا صحيح لا
نزاع فيه. أما إن كان يريد غير ذلك، فكلامه في غاية السقوط
والتهافت: وإلا فكلامه في غاية التهافت (الصواعق المحرقة ص 58).
فالآن أخبرونا: بعد هذا البيان، أي شيء بقي لكم؟ وبأي
وجه تستدلون بهذا القول الساقط؟

سابعاً: يقول الله تعالى: وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ونحوها من الآيات.
فهل يمكن أن يكون الله تعالى "خيراً" ويكون "الأفضل" غيره؟
ورسول الله ﷺ قد سُمِّيَ "خَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ"، فهل تقولون: هو خير وليس
بأفضل؟ خصوصاً مع وجود أحاديث كقوله ﷺ: لَا نُفَضِّلُونِي عَلَى
مُوسَى (البخاري).

ثامناً: قال تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ [آل عمران: 110]، فهل
تكون هذه الأمة "خيراً" بينما "الأفضل" أمة أخرى؟ خصوصاً مع أن
الله تعالى قال في بني إسرائيل: فَضَلَّكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ [البقرة: 47].
وكذلك قد نقلنا حديثاً فيه: هُمْ خَيْرُ أَصْحَابِي، والمقصود به الخلفاء
الأربعة رضي الله عنهم جميعاً، وفيهم علي أيضاً. فهل تقولون: هؤلاء
الأربعة "خير" وأما "الأفضل" فغيرهم؟

تاسعاً: وقد وردت في الأحاديث الفاظ متنوعة لا مفر منها:
منها قول الصحابة كُنَّا نُخَيِّرُ (البخاري)، ومنها أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِيِّ (أبو
داود)، ومنها كُنَّا لَا نَعْدِلُ (البخاري)، ومنها سَيِّدُ الْكُهُولِ (الترمذي)،
ومنها قول الفاروق رضي الله عنه "سَيِّدُنَا" (البخاري، الترمذي،
المستدرک). بل إن أمير المؤمنين علياً رضي الله عنه قال: لَا أَجِدُ أَحَدًا

فَضَّلَنِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ إِلَّا جَدُّنُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي (الاستيعاب وغيره). فقولوا لنا: كيف تعالجون هذه الألفاظ المتعددة، وخصوصاً لفظ "الأفضل"؟ أي التفافٍ تصنعونه، ستجدون هذه النصوص الصريحة بالمرصاد تمنعكم من الهروب.

عاشراً: عند نقل إجماع الأمة، عبّر العلماء بلفظ "الأفضل".
 ففي عقائد النسفي (ص 3)، وفي النووي (ج 2 ص 272)، وفي إزالة الخفاء (ج 1 ص 311)، وفي مطلع القمرين (ص 67) وغير ذلك. بل قال الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه. وقال الملا علي القاري رحمه الله: فَهُوَ أَفْضَلُ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَقَدْ حُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ بِمُخَالَفَةِ الرَّوَافِضِ هُنَالِكَ (شرح الفقه الأكبر ص 61).
 ها هنا قد وُصِفَ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه بلفظ "الأفضل" لا بلفظ "الخير"، وتُقَالُ على ذلك إجماع الأمة، وثبت أن المراد بالأفضلية هنا أفضليته في الولاية لا في مجرد الخلافة الظاهرة فقط.

وكذلك أجمعت الأمة على كونه رضي الله عنه "خيراً"، كما نصّ عليه في المرقاة (ج 11 ص 334). فظهر أن الأمة بأجمعها لم تُفَرِّق بين لفظ "الأفضل" ولفظ "الخير"، بل استعملتهما معاً في حق الصِّدِّيق الأكبر رضي الله عنه.

وقد عقد الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله فصلاً بعنوان: فصل في أنه أفضل الصحابة وخيرهم (تاريخ الخلفاء ص 37)، وهذا العنوان قد أزال الفارق بين اللفظين، وأسقط حيلة التفضيليين من أيديهم. وكذلك عقد الإمام محب الطبري باباً سماه: اختصاصه بالأفضلية والخيرية (الرياض النضرة، ج 1 ص 136).

واعلموا أن من عادة القاديانية أنه إذا أقيم عليهم الإجماع في حياة عيسى عليه السلام أو في ختم النبوة، أتوا بكلام مردود أو قول مرجوح لبعض أهل الأهواء كسيد أحمد ، ثم زعموا أن وجود قول مخالف يمنع انعقاد الإجماع. وكذلك هؤلاء التفضيليون قد لجؤوا إلى خرق الإجماع والتمويه، فاستندوا إلى أقوال شاذة وساقطة، تشبهاً بالقاديانية. فاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ.

سؤال التفضيليين الثاني عشر:

"كما أن النبي ﷺ خاتم الأنبياء وأفضلهم، فكذلك عليٌّ المرتضى رضي الله عنه خاتم الخلفاء وأفضلهم." الجواب: أولاً: من قال هذا؟ هاتوا لنا السند والمصدر.

ثانياً: هذا قياس فاسد، لأن ختم النبوة ثابت بالنص القطعي، وإنكاره كفر، وأما الخلافة فلا يجوز قياسها على النبوة بوجه من الوجوه.

ثالثاً: فإن قيل: عليٌّ المرتضى رضي الله عنه خاتم الخلفاء، فنقول: خاتم لأي نوع من الخلفاء؟ السياسيين أم الروحانيين؟ وهل هذه الخاتمية تثبت له الأفضلية الظاهرة أم الباطنة؟ أجبونا على قدر نظريتكم الباطنية.

رابعاً: إذا كان هو خاتم الخلفاء، فكيف يكون ذلك مع أن النبي ﷺ أخبر عن اثني عشر خليفة؟ فكيف يصح أن يكون الرابع هو الخاتم؟

خامساً: إن قلتم إن المراد بخاتم الخلفاء: خاتم الأولياء، لزمكم الإقرار بأن الخلفاء الثلاثة الأول كانوا أولياءً كاملين لا مجرد

ساسة، ولزم أيضاً أن يكون باب الولاية قد أُغلق بعد علي رضي الله عنه، وهذا باطل بالضرورة.

سادساً: وإن أردتم بالخاتمية معنى "أفضل الخلفاء"، لزمكم أن تقولوا في النبي ﷺ: "خاتم الأنبياء بمعنى أفضل الأنبياء"، وهذا عين قول القاديانية، والعياذ بالله.

سابعاً: نراكم عند هتاف المسلمين: حقُّ أربعة أصحابٍ، تتذكرون فجأة ان خامس الخلفاء الراشدين سيدنا الإمام الحسن رضي الله عنه لتكسروا عدد الأربعة، فكيف تصفون إذاً علياً رضي الله عنه بأنه خاتم الخلفاء مع وجود الحسن بعده؟ أعطوا هذا اللقب للإمام الحسن وكونوا صرحاء في تفضيله على علي رضي الله عنه.

سؤال التفضيليين الثالث عشر:

إنما الاختلاف في الأمة رحمة، وفي المسائل الخلافية ينبغي إظهار سعة الصدر. أما الكتابة في موضوع التفضيل فتعصب وتشدد، فأين ذهبت السعة والاحتمال؟

الجواب: فلتظهروا أنتم سعة الصدر أولاً، وأقرّوا بأفضلية الشيخين، فتنتهي المسألة هنا، ولا يضيع منكم التمسك بالقرآن والسنة والإجماع أيضاً.

ثانياً: إنَّ الاختلاف الذي وُصِف بالرحمة إنما هو في الفروع لا في الأصول. وللأسف، الذين لُقّنوا هذه الكلمات لا يفرّقون حتى بين المسألة الفروعية والمسألة الأصولية. والطريق الأمثل لتفهم هؤلاء أن نذكّرهم بالآيات التي سمى الله تعالى فيها بعض الناس مشركين، وبعضهم كافرين، وبعضهم منافقين، وبعضهم فاسقين، وبعضهم

شياطين، وبعضهم من أهل النار. وعندها سيعترفون بأن هؤلاء قد صادموا أصول الإسلام القطعية. ونحن لا نقول إلا مثل ذلك: فمسألة التفضيل مسألة أصولية عقديّة ، لا علاقة لها بالفروع العملية كمسائل سجود السهو ، أو الماء المستعمل ، أو الصلاة بالميكروفون.

وصاحب عقيدة التفضيل خارج عن أهل السنة والجماعة، وأهل السنة هم الفرقة الناجية التي أخبر النبي ﷺ عنها بقوله: "ما أنا عليه وأصحابي". وقد قرأتم في هذا الكتاب تفصيل ما كان عليه النبي ﷺ وما كان عليه أصحابه رضي الله عنهم.

أما بقية الفرق فلم نصفهم بالضلال من عند أنفسنا، بل إن سيدنا محمدًا ﷺ هو الذي حكم عليهم بلسانه الصادق الأمين بأنهم في النار، حيث قال: "كلها في النار إلا واحدة" (الترمذي: 2641، المشكاة: 171). فهل يقال: إن النبي ﷺ حين قضى على هؤلاء بأنهم في النار قد مارس -معاذ الله- التشدد؟

ثالثًا: لَقَدْ سَمِيَ الْحَبِيبُ ﷺ الْقَدْرِيَّةَ: مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ (أبو داؤد: 4691)، وَقَالَ فِي الرَّوَافِضِ: "يَخْرُجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ" (مُسْنَدُ أَحْمَدَ: 811). سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ حُبَّ أَهْلِ النَّبِيِّ، لَهُمْ نَبْرٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، قَاتِلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ (الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ: 1282)، وَعَنِ الْخَوَارِجِ قَالَ: "طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ" (أَبُو دَاؤُدَ: 4765).

فأجيبونا بإنصاف: هل هذه النصوص النبوية أيضًا "تشدد"؟ أين ذهب دعاكم "الاختلاف رحمة"؟ وأين ذهب زعمكم "سعة الصدر"؟ وأين هو فتواكم بالتشدد؟

رابعًا: أيها المحترم! دع عنك ظنَّ الناس جهلًا أو غير ذوي بصيرة. نقسم بعظمة الله تعالى: لقد تواصلنا سرًّا مع عدد من العلماء

في مسائل فرعية دقيقة بل معقدة، ولفتنا أنظارهم إلى الحق، فاستجاب كثير منهم، ولم يشعر أحد من العامة بذلك. فطوبى لمن وُجد له من ينصحه ويذكره، وشقاوة لمن حُرِم الناصحين أو أعرض عن النصيحة -نعوذ بالله من ذلك-.

خامساً: اعلم أن قول الباطل باطلاً ووصم الخطأ خطأً هو من صميم وظيفة العلماء. أما الذين لا يعرفون إلا النفخ في بوق "الإيجابية" فهم منكرون لنصف الدعوة. فدين الله إنما يقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جميعاً. فالأمر بالمعروف هو التعليم الإيجابي، وأما النهي عن المنكر فهو دحض الباطل. وما من زمان إلا وكانت القوى الباطلة لا تتحسس كثيراً من الأمر بالمعروف، إنما موطن الفساد والاعتراض الدائم هو عند النهي عن المنكر.

سادساً: رأى النبي ﷺ صحابياً يتقدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فنهاه وقال: "أنت تقدم رجلاً ما طلعت الشمس على أفضل منه؟". فتأملوا: لماذا أخذ النبي ﷺ على هذه الحادثة الصغيرة موقفاً شديداً كهذا؟

سابعاً: قال مولانا علي رضي الله عنه: "مَنْ قال: أنا خيرٌ من أبي بكرٍ وعمر، جلدته حدَّ المفترى". فقولوا لنا: أهذه ليونة أم شدة؟
ثامناً: قال الإمام الثوري رحمه الله: "مَنْ قَدَّمَ علياً على الشيخين فلا أرى له عملاً مقبولاً" (أبو داود: 4630). فأجيبونا: أهى ليونة أم شدة؟

تاسعاً: لقد حكم علماء الأمة بإخراج التفضيلية من أهل السنة والجماعة، بل نهوا عن الصلاة على جنائزهم. حتى إنَّ الشاه ولي الله، والشاه عبد العزيز، والشيخ مير عبد الواحد، والفاضل البريلوي

رحمهم الله جميعًا قد ألفوا مؤلفات مستقلة في ردِّهم. وقد قرأتم تفاصيل ذلك في هذا الكتاب. فقولوا لنا الآن: أهذا لين أم شدة؟
عاشراً: لقد تلا الإمام ابن حجر المكي رحمه الله قوله تعالى:
{فَنُصِّلِيهِ جَهَنَّمَ} (النساء: 30)، موجَّهاً وعيداً شديداً إلى التفضيلية
(الصواعق: 59). فقولوا لنا: أهذه لين أم شدة؟

حادي عشر: وقال الشيخ مير عبد الواحد البلكرامي قدس سره في الرد على التفضيلية: "إجماع الصحابة هو أساس الدين، ومطلع الأنوار، ومفتاح اليقين. فمن أنكر هذا الإجماع فإن الله ورسوله ﷺ بريئان منه، ويُطرد قريباً من ساحة الله تعالى، ولا تنحل عقدة شقاوته أبداً، لأن إنكار هؤلاء الأصحاب الصفوة إنما هو إنكار الله ورسوله ﷺ. ومن كان سبيله خلاف السنة، فعنقه في أطواق اللعنات" (سبع سنابل: 18). فأخبرونا: أهذا لين أم شدة؟

ثاني عشر: وقد كتب العلامة التفتازاني في موضع أن: من حيث كثرة الثواب يجوز التوقف بين عثمان الغني وعلي المرتضى رضي الله عنهما، لكن من حيث بقية الكمالات فإن علياً أفضل. فانتبه العلماء لهذا القول وقالوا: "فيه رائحة من الرفض". وقد تناول الإمام المجدد ألف ثاني رحمه الله هذه العبارة في (المكتوبات: ج 1، مكتوب 266) بالإنكار الشديد، وقال: "إن ما اعتبره سعد الدين التفتازاني إنصافاً في هذه المسألة فبعيد عن الإنصاف، وما ذكره من الرد فمحض لغو لا حاصل له".

فالآن نسألکم: إذا كان مجرد مثل هذا الكلام في شأن عثمان الغني رضي الله عنه، ولم يقل فيه تفضيلاً مطلقاً، وإنما ذكره بصيغة توقف، قد اعتُبر شبهة رفض، أفلا يكون من جعل علياً رضي الله

عنه أفضل من الشيخين أحقّ بفتوى أشد وأغلظ؟

ثالث عشر: واعلموا أن الاضطراب في ترتيب الأفضلية ليس فقط مذموماً، بل حتى مجرد التسوية بين الخلفاء الأربعة أو التوقف في ذلك يُعدّ انحرافاً قبيحاً عن مذهب أهل السنة والجماعة. قال الإمام المجدد ألف ثاني رحمه الله: "إنما يكون للتوقف وجه لو لم ترد في هذه الأفضلية نصوص صريحة عن النبي ﷺ. أما وقد ورد التصريح من صاحب الشريعة ﷺ، فلا وجه حينئذٍ للتوقف".

رابع عشر: قال الإمام المجدد ألف ثاني رحمه الله: "وَأَنَّ كَهَمَهُ رَا بَرَابِر دَانِد و فَضْل يَكِي بَعْد دِيْكَرِي فَضُولِي اِنْكَارِد بُو الْفُضُول اِسْت، بُو الْفُضُول كِه اِجْمَاع اِهْلِ حَقِّ رَا فَضُولِي دَانِد".

أي: من يرى الجميع سواءً، ويعتبر تفضيل بعضهم على بعض لغوًا، فهو نفسه اللغو والباطل، بل الأعبأ أنه يعدّ إجماع أهل الحق فضولاً (المكتوبات: دفتر الأول، المكتوب 266).

خامس عشر: إن الردّ على الباطل لا بدّ أن يكون أحياناً باللين وأحياناً بالشدة بحسب المقام، أما السكوت على الباطل وترك تسميته باطلاً، فذلك ليس من الاعتدال، بل هو ضعف في الغيرة الدينية، وميوعة في الحق. فالذين يرفعون شعار "الاعتدال" إنما يمهّدون به الطريق لتغذية باطلهم ونشر انحرافهم. فإذا قالوا ما قالوا سمّوه "تحقيقاً"، وإذارُدّ عليهم نسبوا الردّ إلى "تشدد"!

سادس عشر: إنّ الذين يعظون الناس بسعة الصدر تراهم يحتملون كل سوء أدب وجرأة على مقام النبي ﷺ، وعلى الصحابة الكرام، وعلى أهل بيت الأطهار رضي الله عنهم، ويتغاضون عن تلك الوقاحات باسم "سعة الصدر". لكن إذا تعرّض أحدٌ لقائدهم المفضّل

بانتقاد، ثارت ثائرتهم، وصاحوا: "غضاضة وإهانة!". فأَيّ جواب يملكه من لا يزال في ضميره بقية حياة أمام هذا التناقض الفاضح؟

سابع عشر: بل بعض الناس يجعلون من شعار "الاختلاف رحمة" و"سعة الصدر" سلعةً يبيعونها للناس سنوات طوالاً، حتى إذا انكشف أمرهم وجدناهم قد ادّعوا النبوة أو المهودية، أو رفعوا شخصاً إلى مقامٍ لا يُحتمل، حتى يصبح قبوله كقبول الشيطان نفسه! فليس عند كل دجال وسيلة لنشر باطله إلا أن يُسكر العوامَّ أولاً بدروس "التسامح" و"الاحتمال". وهكذا فعل ميرزا قادياني، كرّر هذه العملة البالية مراراً ليخدع به البسطاء من المسلمين.

السؤال الرابع عشر للتفضيليين:

قال معمر: إذا قال أحدٌ إنَّ علياً أفضل من أبي بكر وعمر فلا أعنّفه، بشرط أن يكون محباً للشيخين. وقد استحسنت وكيع هذا القول (الصواعق المحرقة، ص: 58).

الجواب: أولاً: إنَّ النبي ﷺ كان يلاحظ مثل هذه التصرفات وينكرها، وكرّر مراراً أنّ أبا بكر وعمر هما الأفضل، حتى إنّه لم يكن يرضى أن يتقدّم أحدٌ على أبي بكر الصديق في المشي. فأخبروني: أنطيع قول النبي الكريم ﷺ أم قول معمر؟

ثانياً: إنَّ مولانا علياً رضي الله عنه كان يتشدّد في هذا الأمر إلى حدِّ أنّه كان يجلد ثمانين سوطاً من فضله على أبي بكر وعمر. فهل نأخذ بشدّة علي رضي الله عنه أم برفق معمر؟

ثالثاً: لقد بيّنا مراراً في هذا الكتاب أنّ إجماع الأمة منعقد على هذا، وأنَّ الأمة قد اشتدّت في هذا الباب. فلمَ تركتم هذا الإجماع

العظيم ورضيتم بقولٍ شاذٍّ متروكٍ مردود؟ أين أنتم من قوله ﷺ: «اتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ»؟ ولماذا أعرضتم عن قوله: «إِيَّاكُمْ وَالشَّعَابَ وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَامَّةِ»؟

رابعًا: إنّا قد أوضحنا أنّه لكلّ قولٍ باطلٍ سندٌ أو هي يُستشهد به. فمثلاً هناك من قال: إنّ آدم لم يكن نبياً، ومن قال: إنّ النبي ﷺ ليس أفضل الأنبياء، ومن قال: إنّ قول "يزيد رحمه الله" جائز، بل إنّ الإمام الغزالي رحمه الله لم يتشدّد فيمن قال ذلك. فإن كان يرضيكم الانتماء إلى اليزيديّة فتمسّكوا إذن بقول معمر «لا أعنفه»، وإلّا فاحذروا هذه الهاوية الخطيرة.

خامساً: هذا القول منسوب أصلاً إلى عبد الرزّاق، إذ قال: ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ مَعْمَرٍ (الاستيعاب، ص: 554). ومعلوم أنّ عبد الرزّاق كان متشيعاً، وروايته في مثل هذا الباب لا تقبل إلاّ مع التحقّق. ثمّ إنّ مصنّف "الاستيعاب"، وهو أبو عمر، استدّل به على تفضيل الصديق أبي بكر على عمر، حيث قال بعده مباشرة: «يُدلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا». فمعنى قوله "لا أعنفه" ليس أنّه يجيز التفضيل الباطل، بل إنّ مراده أنّه لا يُكفّر ولا يُقيم الحدّ، مع اعتقاده أنّ المخالف مبتدع ضالّ.

سادساً: وقد جاء في "الصواعق المحرقة" بعد نقل هذا القول أنّه يدلّ على أنّ عقيدة تفضيل الشيخين ليست قطعية بل ظنيّة. وقال ابن حجر المكيّ إنّ هذا القول يثبت أنّ إنكار تفضيل الشيخين لا يخرج إلى الكفر. ونحن نقول: هذا لا يضرنا شيئاً.

سابعًا: وقد ذكر العلامة فرهاروي رحمه الله في كتابه "مرام الكلام" هذا القول بعينه للردّ عليه، وبيّن أنّ قول عليّ رضي الله عنه في

تعريف من فضله عليهما يردّ على رفق معمر (مرام الكلام، ص: 47). ولكنّ التفضيليين أخذوا القول وتركوا الردّ ، كما فعل القاديانيون من قبل، يتمسكون بالمردود ويهضمون ما ينقضه.

ثامناً: وأما وكيع الذي استحسّن قول معمر، فاعلموا أنّه قد روى رواية باطلة أنّ جسد النبي ﷺ تأثّر كالأموات العاديين قبل دفنه لتأخّر الدفن ، ولهذا أصدر المفتي عبد المجيد بن رواد بمكّة حكماً بقتله. وكاد والي الدولة العثمانية أن يصلبه لولا الشفاعة ، ثمّ ندم على العفو وكتب إلى أهل المدينة أن يرحموه إذا قدم عليهم. فهرب وكيع إلى الكوفة. فإذا كان مثل هذه العظيمة قد تصدر منه، فليس بعجيب أن لا يتشدّد في مسألة التفضيل (نسيم الرياض، ج 1، ص: 390).

تاسعاً: قد جاء في الجواب عن السؤال الثالث عشر للتفضيليين ما يكفي للردّ على هذا السؤال الرابع عشر أيضاً ، حيث حكم العلماء عليهم بأنهم في النار، ملعونون، مردودون، وبو الفضول، إلى غير ذلك. فأَيّ وزن يبقى لقول معمر "لا أعنفه"؟

عاشراً: إنّ التفضيليين حين استشهدوا بقول معمر هذا قد أقرّوا ضمناً بإجماع الأمة على تفضيل الشيخين، بل ومعمر نفسه كان مقرّاً بذلك. غير أنّ الفرق أنّ الأمة شدّدت، ومعمر لم يتشدّد. فسواءً كان المراد من "التشدّد" الحكم بالكفر أو القتل أو غير ذلك من الحدود، فإنّ هؤلاء يحاولون الفرار من شدة الحكم عبر قول معمر. ولكنّ الحقيقة تبقى أنّه لا مجال للشكّ في أفضلية الشيخين رضي الله عنهما.

تصحيح خطأ علمي جليل :

يقول بعض الناس إنهم يقرّون بتفضيل الشيخين رضي الله

عنهما، لكن ذلك رأي الجمهور لا إجماعاً. وذكروا أقوالاً متعدّدة، منها أن أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها كانت ترى أن سيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنها هي الأفضل (الطبراني الأوسط)، وأن أبا هريرة رضي الله عنه كان يرى أن جعفر الطيار رضي الله عنه هو الأفضل (الترمذي)، وأن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان يرى أن أفضل أهل المدينة هو علي المرتضى رضي الله عنه (فضائل الصحابة). وبعض العلماء يرى عمر الفاروق أفضل، وبعضهم يرى علياً أفضل، وبعضهم يرى العباس رضي الله عنه أفضل. فيبدو أن هذه الأقوال متنافرة متعدّدة، وأن اختيار أي قول منها ليس بالأمر الذي يغيّر الأصول. فلماذا تهتاجون عند ذكر اسم مولانا علي رضي الله عنه وحده؟

الجواب: لم تأخذوا في الحسبان جميع أقوال الصحابة الذين استشهدتم بأقوالهم، ولم تعملوا بإخلاص وبحث دقيق لفهم المعنى الصحيح لنصوصهم. وفيما يلي توضيح أول من بين توضيحات عدة:

ما نقلتموه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لا يكتمل إلا بقراءة الصورة كلّها. فقد روت أم المؤمنين رضي الله عنها أنها رأت في المنام ثلاثة أعمارٍ نزلت في بيتها، فجاء تفسير النبي ﷺ بأن في بيتها سيُدْفَن ثلاثة ممّن هم أفضل أهل الأرض. وقد وردت هذه الرواية في (موطأ الإمام مالك ص 162 ، المستدرك للحاكم: 4456، 4455). وقد حكم الحاكم على بعضها بالصحة ، وأكد الذهبي صدقها.

هل تودّ أن أتابع تصحيح بقية النقاط الواردة في النصّ بنفس الأسلوب (فقرة فقرة ، مع الحفاظ على المراجع كما هي) لأعدّ لك كامل الفصل مترجماً ومنقحاً؟

وقد روت أمّ المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا ينبغي لِقَوْمٍ أن يُؤمَّهم أحدٌ وفيهم أبو بكر» (الترمذي: 3673). وروى أيضًا أنّه ﷺ قال: «إنّ الله وملائكته يأتون على كلّ أحدٍ إلاّ أبا بكر» (مسلم: 6181). فالأمر واضح جليّ: أنّ قولها في تفضيل سيّدة نساء اهل الجنة فاطمة الزهراء رضي الله عنها إنّما هو من حيث بُضعيتها لرسول الله ﷺ، أي فضيلة جزئية لا تقتضي التقدّم على الصديق الأكبر رضي الله عنه.

وأما ما روي عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه أنّه كان يفضّل جعفرَ الطيّار رضي الله عنه، فإنّكم أغفلتم تمام الصورة. فهذا نفسه أبو هريرة رضي الله عنه يروي مرفوعًا أنّ النبي ﷺ قال: «أبو بكرٍ أوّلُ مَنْ يدخلُ الجنّةَ من هذه الأمة» (أبو داود: 4652، المستدرک للحاكم: 4500). وهو أيضًا الذي روى أنّه ﷺ قال: «يُدعى أبو بكر من أبواب الجنّة كلّها» (البخاري: 1897، مسلم: 2371). وهو أيضًا الذي روى أنّ رسول الله ﷺ قال: «ما نفعني مالٌ أحدٍ ما نفعني مالٌ أبي بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلًا لاتخذتُ أبا بكر خليلًا» (الترمذي: 3661، ابن ماجه: 94).

وأما ما استدللتم به من حديث مسند أحمد، فالنص فيه هكذا: أنّ أبا هريرة رضي الله عنه قال إنّ جعفرَ بنَ أبي طالب كان بعد رسول الله ﷺ أفضلَ الناس في الجود والكرم (أي في باب الجود والكرم خاصّةً) (مسند أحمد: 9372). وهذا يبيّن أنّ الفضيلة هنا مقصورة على جانب مخصوص، لا مطلقة. ويؤيّد ما جاء في الصحيح، فقد روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه قال: «أخيرُ الناس للمساكين جعفرُ بنُ أبي طالب» (البخاري: 3708). فنبت أنّها فضيلةٌ

خاصة في إكرام المساكين، لا تدلّ على أفضلية مطلقة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني عليه الرحمة: إن حديث الترمذي مقيّد بحديث البخاري (فتح الباري، 89/7). ولهذه السخاوة نُقِبَ جعفر الطيار رضي الله عنه بأبي المساكين (الترمذي: 3766، فتح الباري، 89/7).

ومن العجيب أن أبا هريرة رضي الله عنه أسلم في محرّم سنة سبع للهجرة، واستشهد جعفر الطيار رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ثمان للهجرة في غزوة مؤتة. فتأملوا: في هذه المدة القصيرة كيف يمكن لأبي هريرة رضي الله عنه أن يصدر حكمًا عظيمًا كهذا؟ (3) وقد ذكرتم قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "كنا نقول: إنّ أفضل أهل المدينة عليّ المرتضى رضي الله عنه"، واعتبرتم ذلك معارضًا لحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والجواب: أنّ في حديث ابن عمر زيادة: «ورسول الله ﷺ حيٌّ»، وهذه الزيادة ليست في حديث ابن مسعود رضي الله عنه. فالجمع بينهما يسير، وهو أنّ ابن مسعود رضي الله عنه قال ذلك بعد أن انتقل الشيخان رضي الله عنهما من الدنيا. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني عليه الرحمة:

هو محمول على أنّ ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر (فتح الباري، 68/7).

تنبيه: قال العلماء: لا يجوز للعامي أن يأخذ بظاهر الحديث، لجواز أن يكون منسوخًا أو مؤوّلًا أو مصروفًا عن ظاهره. والمراد بالعامي: غير المجتهد، ولو كان عالمًا في فنّ من الفنون. وقد حكم الأئمة بعد النظر في الناسخ والمنسوخ، والترجيح، والجمع

بين النصوص. فمخالفة هذه الأحكام بعد تقريرهم كمن يصطدم بصخر قصماء.

الرابع: ذكرت أن بعض الناس يقولون: أفضلهم عمرُ الفاروق رضي الله عنه، وبعضهم قال عليُّ رضي الله عنه، وبعضهم قال العباس رضي الله عنه. والجواب: مَنْ قال ذلك من هذه الفرق قد أخرجَه أهلُ السنَّةِ من المذهب. فالمذهبُ الذي قيل إنَّه يفضِّلُ سيدنا عمرَ يقالُ له الخِطابِيُّ، والمذهبُ الذي يفضِّلُ عليًّا يُسمَّى الشيعَةُ، والمذهبُ الذي يفضِّلُ العباسَ يُعرَفُ بالزَّاونديَّةِ. (فتح المغيِّث 129/3، تدريب الراوي 194/2).

ويقول الإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله: «مَنْ جعل العباسَ أفضلَ الناسِ ليس من أهلِ السنَّةِ ولا من أهلِ الإيمانِ» (فتح الباري، ج7، ص21). وقال الإمام السخاوي رحمه الله: إنه رُوي عن شيخه أن من جعل العباسَ أفضلَ ليس من أهلِ السنَّةِ ولا من أهلِ الإيمانِ (فتح المغيِّث 129/3).

من هنا يزولُ الوهمُ أن أهلَ السنَّةِ يثورون عند ذكر اسم مولانا عليٍّ وحده، فقد رأيتُم أن عليَّ من أنصَبِ الأفضليَّةِ للعباسِ قد وُجِّهتْ له فتوى بالخروج عن الإيمان. وعلماؤنا جعلوا علامةَ أهلِ السنَّةِ اعتقادهم بفضْلِ الشَّيخين رضي الله عنهما، فما دلَّ ذلك واضحاً أن اعترافَ بفضْلِ أيِّ صحابيٍّ سواهما يعدُّ خروجاً عن السنَّةِ. ويؤخِّدُ على مفضلي سيدنا عليٍّ أنهم يُنالُ منهم مزيدُ المراقبةِ نسبةً لأن بقيةَ الفرقِ أوشكت أن تندرَسَ، وهذه الفرقَةُ تُعدُّ اليومَ عوناً للرافضةِ ودعمًا لهم. فانظروا أنتم: إذا كنتم ترون أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو الأفضلُ، فلماذا تُصرِّون على إثارةِ الشكوكِ في هذه المسألة؟

ولمن تُجنون بهذه المحاولاتِ بالذات؟ وهل يفرحُ الرافضةُ بجهودكم هذه أم لا؟

وفي ضوء القرآن والسنة والإجماع، وبحكم البحث العلمي واتباع أئمة أهل السنة، وإذا كنتم مطلعين على حيل الرافضة فيتشدد (تغليظاً) واجبٌ عليكم ألا تتراجعوا عن عقيدة فضل الشيخين قيد شبرٍ.

الأخير: نسأل نحن أيضاً: إذا كان إنكارُ أفضلية الشيخين رضي الله عنهما لا يضرُّ في العقيدة، فهل يكون - والعياذ بالله - إنكارُ محبةِ حَتَنِي النبي ﷺ (صهرية) أيضاً لا يضرُّ؟ إنهما وجهان لعقيدة واحدة لا ينفصلان.

التفضيلي سرعان ما يصير رافضياً

وقد بين العلماء أنّ من سلّم نفسه لفكرة التفضيل على غير ما أجمع عليه أهل السنة، فإنّ الانزلاق إلى الرّفْض لا يستبعد منه، بل هو مألّف المحتوم. فقد ورد في "البداية والنهاية" (ج8، ص147): إنّ معاوية رضي الله عنه هو أولٌ سبّ من أستار الحياء، فإذا مُرّق هذا الستر تجرّ المرء على سائر الصحابة قصاراً فضّاصرياً.

فالتفضيلي لا يلبث أن يسبّ معاوية رضي الله عنه، ومن سبّ معاوية فقد هتك الحجاب الأول، ومن هتكه سهّل عليه سبّ غيره من الصحابة. وهكذا يُعلن رفضه جهراً.

والتاريخُ شاهد: أوّل سلّم الضلال هو الخروج من دائرة أهل السنة إلى التفضيل، ومنه إلى سبّ الصحابة، ومنه إلى التشيع العالي، حتى تنتهي الحال إلى الرّفْض. وواقعُ اليوم يدلُّ على ذلك: من وُجد في

قلبه ميلاً إلى التفضيل سرعان ما رأته يأنس بالروافض ، يجالسهم ، يشاركهم في محافلهم ، يخطبُ بينهم. ثم تكون عاقبته أن يشيعوه عند موته ، ويُعلنوا أنه "مات على مذهبنا"! وهذا ليس ظناً بل هو أمرٌ أثبتته الشواهد من التاريخ

هكذا كان في الكوفة: الذين دعوا سيدنا الحسين رضي الله عنه للخروج هم أنفسهم العُلاة الذين سبق أن دَعَوْه ضدَّ معاوية رضي الله عنه. ثم ما لبثوا أن صاروا ماتميَّةً ، يتبرأون من الصحابة، ويُدخلون التبراً واللطم في الدين. وأصل ذلك الغلوّ قد بذره ابنُ سبأ اليهودي ، فما وجد التربة الخصبة إلا عند هؤلاء.

قال عامر الشعبي رحمه الله: «الرِّفْضُ سُلْمُ الرِّندِقة، فما رأيتُ رافضياً إلا رأيتُه زنديقاً» (سبع سنابل، ص 25).

فالرفض بابُ الزندقة، والتفضيل مفتاحُ هذا الباب. ومن هنا كان التفضيلُ عند أهل السنة بدعةً تُفْضي بصاحبها إلى أخطر المهالك.

ولهذا يجب في هذا العصر على كلِّ حكيمٍ وعالمٍ أن يأخذ هذا الفتنة مأخذَ الجدِّ ، وإلا فسُتلقى العامةُ في طريق الزندقة ، من خلال محافل المدح التي يُضرب فيها الدفوف ، ويُستعمل فيها اسمُ القلندرية وحبُّ عليّ رضي الله عنه ، ويُقدَّم لهم السمُّ باسم دواء الهضم.

قال سيدنا قطب الأقطاب الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله: هؤلاء القوم يجعلون الأشعارَ قرآنَ الطريقة ، ويسمون أنفسهم قلندريةً وحيدريةً ، ويدعون أنهم من أهل السنة ، وهم ليسوا من أهل السنة (سرّ الأسرار، ص 58)

أسباب انحراف التفضيليين

لقد أصيب التفضيليون بالزلل لأسبابٍ عدّة:

(1) بعضُ الناس كانوا يردّون على الوهابية حتى صاروا غالين، ومن غير قصدٍ اختاروا التفضيل.

(2) لما خالف الخوارجُ سيدنا عليًّا رضي الله عنه، رأى المحدثون أن يكثرُوا من ذكر مناقبه، وكتب بعض العلماء كتبًا مستقلةً في فضائله، ونالوا بذلك أجرًا عظيمًا. ولم يكن سببُ ذلك أفضليته، بل لإسكات الخوارج، لكن التفضيليون لم يفهموا هذا، فصار ذلك سببَ ضلالهم.

وبعضُ المتشيعَة قارنوا بين سيدنا عثمان وسيدنا عليّ رضي الله عنهما، فذكروا فضائل عليّ رضي الله عنه أكثر، وكانت تلك خطأً في الأصل، غير أن أثرها الجانبي كان أن الجهال وأهل النية الفاسدة أخذوا منها أفضليته على الشيخين.

ولا ينبغي أن ننسى أن الرافضة قد وضعوا أحاديث كثيرةً في شأن سيدنا عليّ رضي الله عنه، ولذلك قال الإمام محمد بن سيرين التابعي رضي الله عنه: إِنَّ عَامَّةَ مَا يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ الْكُذْبُ (البخاري: 3707).

ومن ناحيةٍ أخرى نرى أن كونَ الإمام الحاكم عليه الرحمة متساهلاً ومتشيعاً أمرٌ معروفٌ ومشهورٌ جدًا. وفي ذلك كان لتقية الرافضة وسداجة أهل السنة نصيبٌ كبير. فكان أولئك يختلقون الروايات بالتقية، وهؤلاء يقبلونها بدافع محبة أهل البيت.

قال النبي ﷺ: الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ حَبٌّ لَنِيْمٍ (أبو

داود: 4790، الترمذي: 1964)-

(3) من فضائل سيدنا علي رضي الله عنه ما يشاركه فيها كثير أو أكثر الصحابة ، ولكن الرافضة والتفضيلية يجعلونها من خصائصه ، كحديث "باب العلم" ، مع أن جميع الصحابة أبواب العلم وقد وقع على ذلك الإجماع كما مر .

(4) كثير من الأحاديث التي ورد فيها الأمر باتباع القرآن والسنة والعترة والصحابة والسواد الأعظم ، ينتزع منها التفضيلية أحاديث القرآن والعترة ، بل العترة وحدها ، وذلك تحريف خالص ، ينطبق عليه قوله تعالى: أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ .
والحقيقة أن الأحاديث وردت على هذا النحو:

(1) "تَرَكَتُمْ فِيكُمْ الْأَمْرَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ"

(2) "تَرَكَتُمْ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَعَثْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي"

(3) "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ"

(4) "فَافْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ"

(5) "أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ"

(6) "إِذَا رَأَيْتُمْ الْاِخْتِلَافَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ"

فهذه ستة أمور يجب اتباعها: القرآن، السنة، أبو بكر وعمر،

جميع الصحابة، أهل البيت، والسواد الأعظم.

فمن أخذ بالقرآن وحده وترك غيره فهو خارجي ،

ومن أخذ بالقرآن والسنة وأنكر ما سواهما من الأئمة

والاتباع فهم اللا مقلدون .

ومن أخذ بأهل البيت وترك ما عداهم فهو رافضي، أنكر

صحة القرآن وطفق يسبُّ الصحابة.

وأما من آمن بجميع ذلك في آنٍ واحدٍ فهو من أهل السنة والجماعة.

وكان أعظم سببٍ في كون الناس خوارج أو رافضةً أنهم لم ينظروا في جميع الأحاديث معاً، بل اقتصروا على بعضها دون بعض. ينبغي أن يُحفظ أصلٌ مهمٌ في ردِّ الرافضة، وهو أن أكثر ما يستدلون به من آيةٍ أو حديثٍ أو عبارةٍ في صالحهم، فإنَّ الجواب عنها موجودٌ في نفس العبارة أو قبلها أو بعدها، فبقليلٍ من التأمل يتضح تلاعبهم وخداعهم.

(5) لقد تمسكوا ببعض خصائص سيدنا علي رضي الله عنه، وتركوا خصائص الشيخين التي هي أكثر عدداً وأعظم قدراً، وقد فصلنا الكلام في ذلك سابقاً.

(6) ومن مظاهر انحرافهم أنهم يأخذون المفهوم المخالف لبعض الأحاديث التي وردت في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه، مثل الحديث:

لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّأْيَةَ عَدَا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُجِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُجِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

فمنهم من أنكر محبة غيره مطلقاً وجعلهم منافقين، ومنهم من ظن أن محبته أقوى من محبة غيره.

وكذلك فهموا من حديث "باب العلم" نفي أن يكون غيره باباً للعلم، ومن حديث مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ نفي ولاية سائر الصحابة.

(7) وقد ذكر العلماء عند بيان مسألة التفضيل أقوالاً

الرافضة والمعتزلة والتفضيلية المردودة ، ثم بينوا بعدها القول المختار والمفتى به عند أهل السنة-

لكن أصحاب الأهواء تركوا قول السواد الأعظم، وتمسكوا بتلك الأقوال المردودة الضعيفة ، وجعلوها كأنها تكسر الإجماع- وهذا دأب منكري الإجماع.

وكذلك فعلت القاديانية في مسألة حياة المسيح ، ومن أراد فليطالع كتب القاديانية ليعرف طريقة تلبسهم.

(8) ولم تتحقق لهم المسائل الإجماعية بطريق الكشف الصحيح حتى يصح فيهم قول العلماء: وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ تَحَقَّقَ، فقد منعتهم ضيق الأرواح وقصور النظر من إدراك روعة أزهار بستان المصطفى ﷺ وألوان جمالها.

وقد أشرنا إلى ذلك إشارةً، ونكتفي في الختام ببيت الشيخ المجدد عليه الرحمة الذي قال فيه:

آن كرمے کہ در سنگے نہاں است
زمین و آسمان او ہماں است

أي: ذلك الكرم الذي استتر في الحجر، فهذا الحجر أرضه وسماءه.

(9) ومن الأسباب أيضاً: أنّ بعض الناس أقاموا علاقات ومودات مع الروافض، فتأثروا بمجالستهم، وقد ورد في الحديث الشريف:

الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ (أبو داود: ٤٨٣٣، الترمذي: ٢٣٧٨، مسند أحمد ٢/٤٠٦، شعب الإيمان للبيهقي: ٩٤٣٦).

فلا يمكن أبداً أن يتخلف قول النبي ﷺ، ولا يكون

صديق الرافضي رافضياً .

(١٠) ثم إن هؤلاء لم يروا بأساً في قراءة كتب الروافض لأجل معرفة فضائل أهل البيت ، فكانت النتيجة أنهم ابتلعوا مع بيان الفضائل جرائم الرّفِض أيضاً ، فانتشرت الأحاديث الموضوعّة ، وهذه آفة شائعة .

(١١) قال الله تعالى: إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً (يونس:

-٣٦)

وفي الحديث الشريف: دَعَّ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ-

أي: اترك ما فيه شك وريب ، وخذ ما هو واضح لا شبهة فيه (الترمذي: ٢٥١٨ ، النسائي: ٥٧١١ ، سنن الدارمي: ٢٥٣٥ ، مسند أحمد ٢٠٠ / المشكاة: ٢٧٧) .

وقد قرّر العلماء رحمهم الله قاعدة عظيمة ، وهي: أنّ المتشابه يُرَدّ دائماً إلى المحكم .

ولما حاول نصارى نجران أن يُثبتوا ألوهية المسيح عليه السلام بالاعتماد على لفظ "كلمة الله" و"روح الله" ، في مقابل التصريحات القرآنية الواضحة مثل: لَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً، وَإِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ،

أنزل الله تعالى صدر سورة آل عمران، فنهى عن جعل المحكم تابعاً للمتشابه ، وبين أن هذا منهج أهل الزيغ بقوله: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ .

كل فرقة باطلة تعترت هنا أو عمدت عمداً إلى الاحتيال، إذ بينما توجد المحكمات والتصريحات، لجأت تلك الفرق إلى المتشابهات بما فيها الموضوعات والإسرائيليات والتواريخ، فأسست على أقوال

شاذة ومردودة مقابل الإجماع.

قال العلامة ابن كثير رحمه الله: أهل السنة يأخذون بالمحكم ويردون ما تشابه إليه، وهذه طريقة الراسخين في العلم كما وصفهم الله عز وجل في كتابه، وهذا الموضع مما زل فيه أقدام كثيرة من أهل الضلالات، وأما أهل السنة فلنيس لهم مذهب إلا اتباع الحق ويدورون معه كيفما دار.

احفظوا هذه القاعدة جيدًا. انظروا: فضائل سيدنا أمير معاوية رضي الله عنه تستند إلى القرآن والسنة وإلى المصنفات المشهورة كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرها، وأما ادعاءات خصومه - فكلها تدور حول اختيارات تاريخية من حسب هواهم، أو شكوك لا دليل عليها. وعلى نحو مماثل، ثبوت فضيلة سيد الصديق الأكبر رضي الله عنه قائم على نص القرآن وسيجئها الأتقي، وعلى تصريحات الأحاديث، وعلى إجماع الصحابة والتابعين وسوا الأمة. أما خصوص هذه الأمور فلا نصوص صريحة لديهم، بل يلتجئون أحياناً إلى قول مرجوح عن أسبقية الإيمان، وأحياناً يستدلون بكونه زوج النبوت رضي الله عنها، وأحياناً يلتقطون إصدار سلاسل الطرائق، وأحياناً يحمون حجاً جاهلية لا تفرق بين الفضيلة والتفضيل، وحتى يذهبوا إلى أن يقولوا: "كل شيء صحيح لكن القلب لا يقبل".

إن حال الغلاة من الروافض لا يختلف عن حال سائرهم، فبينما يملك أهل السنة القرآن والسنة نصوصاً واضحة ناصحة، إذا بأولئك لا يدور أمرهم إلا حول روايات تاريخية وأحداث منقولة بلا ضبط ولا ثبوت، منها اشتقت شعائرهم وبدعهم.

لقد ضاق صدرُ القسِّ فاندر (Fonder) بتصريحٍ لا إله إلا الله، فحاول أن يُثبِت من بسمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثلاثةَ آلهةٍ! وكذلك مرزا القادياني لم ترق له أيةُ حاتمِ النَّبِيِّينَ، فحاول أن يُقيمَ النبوةَ مرَّةً أخرى مستدلاً بـ«الصلاة الإبراهيمية» وأشباهها.

فتنبَّهوا! إنَّ مثلَ هذه الأدلَّةِ المفتعلةِ يمكنُ أن تُختلقَ في كلِّ مسألةٍ، كما أنَّ الأقوالَ الشاذَّةَ المردودةَ يُمكنُ إيجادها في كلِّ بابٍ، فإذا لم يُراعِ القاعدةُ التي قرَّرها، تفرَّق أمرُ الدِّينِ وانهدمتْ معالمُه - نعوذُ باللهِ من ذلك.

قال إمامُ أهلِ السنَّةِ، العالمُ العَلَمُ أحمدُ رضا خان البريلوي رحمه الله تعالى: "إنَّ المسائلَ التي لا يُوجدُ فيها قولٌ شاذٌّ مخالفتُ قليلةٌ جدًّا. فكم من مسائلٍ مسلمةٍ مقبولةٍ جعلناها دينًا وإيمانًا، ومع ذلك يمكنُ أن يُستخرجَ لها أقوالٌ مرجوحةٌ أو مجروحةٌ أو مهجورةٌ أو مطروحةٌ. ففي الكتبِ العَتُّ والسَّمِينُ والرَّطْبُ واليابسُ، لكن إذا منحَ اللهُ العبدَ سلامةَ الفطرةِ، يُوفِّقُ للتمييزِ بينَ الصحيحِ والسقيمِ، وإلا تاه في ضلالِ البدعِ وحيرةِ الأباطيلِ. ولو لم يكن خوفُ ذوي الطبائعِ الشريرةِ والفطرِ الفاسدةِ، لذكرتُ بعضَ تلكِ المسائلِ شاهدًا لتصديقي، ولكن ماذا نصنعُ بطبائعِ خُلقتْ في أصلِ جبلتها حساسةً حساسةً، لا شغلَ لها إلا تتبَّعُ الأباطيلِ والتنقيبُ في القيلِ والقالِ، كما قال ربُّنا تبارك وتعالى:

أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ
وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ.

فهذه الطبائعُ إذا وجدتْ أدنى موضعٍ للعبثِ، قامتْ لهدمِ بنيانِ الإسلامِ أعادنا اللهُ من شرِّها، أمين(مطلع القمرين، ص

وأما قولهم: "لسنار افضة ولا تفضيلية"، فالجواب أن القادياني أيضاً يزعم أنه لا يُنكرُ ختم النبوة، والبروير (أحد منكري الحديث في باكستان) يقول إنه لا يُنكرُ الحديث، بل إن بعض الروافض الذين يستون الصحابة يكتبون مع أسمائهم «حضره!» فدعواهم هذه لا تغني شيئاً، إذ من كتب أو قال ما يخالف الإجماع في تفضيل أحدٍ على أبي بكرٍ أو عمرٍ أو سائر الصحابة ثم أنكرَ كونه تفضيلاً، ففعله جدال المناقين لا غير.

الحكم الشرعي في حق التفضيلية

مناقشة كون الإجماع في هذا الباب قطعياً أو ظنياً
لا شك أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ هو الصديق الأكبر أبو بكرٍ رضي الله عنه، وهذا محل إجماع بين أهل الإسلام، ثابتٌ بنصوص القرآن والسنة وتواتر أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وقد ثبتت أحاديث مرفوعة متواترة في هذا الباب - كما تقدم - منها ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه في أيام خلافته، حيث قرّر في مجالس متعددة أفضلية الشيخين أبي بكرٍ ثم عمر، ورتبهما بهذا الترتيب، ومن خالف هذا المعتقد بظنٍ فاسدٍ اشتدّ عليه رضي الله عنه بالإنكار. وكان فقهاء الصحابة رضي الله عنهم حاضرين، فما نُقل عن أحدٍ منهم اعتراضٌ ولا إنكارٌ، بل تواترت الآثار بذلك تواتراً قطعياً، كما قال العلامة شاه ولي الله الدهلوي:
وكذلك قال علي رضي الله عنه نصاً: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو بَكْرٍ

ثُمَّ عَمَّرُ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَحْوِ ثَمَانِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَهُوَ مُتَوَاتِرٌ النَّقْلِ وَالْمَعْنَى (إزالة الخفاء، ج 1 ص 313).

وقال الشيخ عبدُ الحقِّ المحدثُ الدهلويُّ رحمه الله: لو اكتفى علماءُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في إثباتِ أفضليةِ أبي بكرٍ وعمرَ، بل في قطعيتها ، بهذه الأدلةِ لكانت كافيةً وافيةً (تكميل الايمان ص 64) وهذا الاعتقادُ منقولٌ بالتواترِ العمليِّ في الأمةِ، لم يزل علماءُ الإسلامِ يُعلنونه في خُطبِ الجمعةِ ومجالسِ العلمِ، وتواترتْ به أقوالُ الأولياءِ وأكدته مكاشفاتُ الصوفيةِ الصادقين.

وقد قال عمَّارُ بنُ ياسرٍ رضي الله عنه: من فضَّلَ أحدًا من أصحابِ النبي ﷺ على أبي بكرٍ وعمرَ فقد اتَّهمَ المهاجرينَ والأنصارَ جميعًا بالذنبِ (المعجم الأوسط للطبراني، رقم 832)

ومثَّلَ ذلك قال الإمامُ سفيانُ الثوريُّ رحمه الله (أبو داود، رقم 4630). كما رُوِيَ عن جمعٍ من الصحابةِ والتابعينَ أنَّ محبةَ أبي بكرٍ وعمرَ واعتقادَ فضلهما من عقائدِ الإسلامِ (السنَّة لعبد الله بن أحمد، رقم 1296، وشرح أصول اعتقاد أهل السنَّة: 2319-2324).

وقد استعمل لفظُ السنَّةِ في نصوصِ السلفِ بمعنى العقيدة، ولذلك سمَّى الأئمَّةُ كتبهم في العقائدِ بـ«السنَّة»، ككتاب السنَّة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، والسنَّة لابن أبي عاصم، والسنَّة للإمام الطحاوي الذي يُعرف بـ«العقيدة الطحاوية». يظهر من حديث "حدِّ المفتري" أيضاً أنَّ هذا المسألة قطعياً، لأن الحدود لا تُقام على منكر الأمور الظنية.

قال الشيخ عبد العزيز رحمه الله: إن هذه الألفاظ تُفيد

صراحةً أن هذه المسألة قطعية ، إذ بالإجماع لا عقوبة في الأمور الظنية (الفتاوى العزيزية ص 383).

وقال الإمام أحمد رضا البريلوي رحمه الله: قال النبي ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات»، ومع ذلك أقام سيدنا عليّ المرتضى رضي الله عنه الحدَّ على من أنكر تفضيل الشيخين، فكان ذلك دليلاً على قطعية هذا الاعتقاد (الحاصل الزلال الأنقى ص 95).

ولهذا صرَّح كبار العلماء والفضلاء بل أنمة العقائد بقطعية تفضيل الشيخين رضي الله عنهما، ومنهم الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله، حيث قال: «عَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ تَفْضِيلَ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرَ عَلَى بَقِيَّةِ الْأُمَّةِ قَطْعِيٌّ» (الصواعق المحرقة ص 57، اليواقيت والجواهر ص 437، مرام الكلام ص 46).

وكذلك كان اعتقاد الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله، بل قال صراحةً: إن مسألة تفضيل الشيخين في الملة الإسلامية مسألة قطعية (إزالة الخفاء، ج 1 ص 301).

قال العلامة عبد العزيز البرهاروي قدس سره: إن من زعم أن هذا الاعتقاد ظنِّي فهو على خطأ، هو من سوء الظنِّ بالسلف، بل إن الصحابة رضي الله عنهم قد أجمعوا عليه لما سمعوه من الأحاديث الصريحة عن النبي ﷺ، فأين الظنُّ؟ (مرام الكلام ص 47)

وقال في موضعٍ آخر: إنَّ أبا بكرٍ الصديقَ رضي الله عنه أفضلُ الصحابة عند الإمام أبي الحسن الأشعريِّ قطعاً، بينما اعتبره القاضي الباقلاني وإمام الحرمين ظنِّيًّا، غير أنَّ من تأمَّل الأحاديث الواردة في هذا الباب - وهي بالغة حدِّ التواتر - ونظر إلى إجماع السلف ، علم أنَّ الحقَّ مع الأشعريِّ ، وكيف لا ، وهو إمام أهل السنَّة ،

وباحثٌ مجاهدٌ في مسائل العقيدة ، قد تقدّم خصومَه في التحقيق والدراسة ، فهو أدرى بحقائق الأحاديث وبما انعقد عليه الإجماع من غيره.

ويؤيد هذا قول الإمام مالكٍ رحمه الله تعالى حين سُئل: مَنْ أفضلُ الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: أبو بكرٍ ثم عمر، ثم قال: أو في ذلك شك؟ (مرام الكلام ص ٤٦)

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: أجمعت علماء السنّة أنّ أفضلَ الصحابة العشرة المشهود لهم، وأفضلَ العشرة أبو بكرٍ ثم عمرُ بنُ الخطابِ ثم عثمانُ بنُ عفانَ ثم عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنهم أجمعين، ولا يشكُّ في ذلك إلا مبتدعٌ منافقٌ خبيثٌ (الكبائر للإمام الذهبي ص ٢٣٦)

وقال العلامة القاضي ثناء الله الباني يتي رحمه الله تعالى: إنّ أبا الحسن الأشعريّ قال: تفضيلُ أبي بكرٍ على غيره من الصحابة قطعيٌّ، أي إنّ تفضيلَ أبي بكرٍ على سائر الصحابة أمرٌ قطعيٌّ. ثمّ بيّن أنّ القولَ بالقطع هو الراجح المختار، وردّ على من عدّه من مسائل الخلاف ، وذكر أنّه قد بسط الكلام على ذلك في كتابه السيف المسلول (تفسير المظهر، ج ٧ ص ٢٩)

قال الإمام أهل السنّة ، الفاضلُ البريلويّ رحمه الله تعالى: «لَمَّا كَانَ الإجماعُ في هذا البابِ قطعياً، فلا مجالَ بعدهُ للكلامِ في قطعِيّةِ تفضيلِ الشّيخينِ رضي الله عنهما، فهذا هو مذهبنا ومذهب مشايخنا في الطّريقةِ والشّريعةِ» (مطلع القمرين، ص 81)

والحديثُ المروى عن سيدنا ابنِ عمرٍ رضي الله عنهُ في: أبي داؤد (ج 2 ص 288)، والترمذي (ج 2 ص 212)، والبخاري (ج 1 ص

(523) يحوي عبارات يُؤملُ فيها: كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ. وكلمة كُنَّا صيغة جمع، وفي بعض الروايات أيضاً وَنَحْنُ مُتَوَافِرُونَ. وقد استدلَّ بهذا العلماء على إجماع الصحابة (مراهم الكلام ص 46)

وكلمة نَقُولُ تُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْإِجْمَاعَ كَانَ قَوْلِيًّا ، وَهُوَ مَا يُعَزَّزُ ثَبوتَ الْقَطْعِيَّةِ. وعلى أساس هذا الحديث قَرَّرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ عَقِيدَةَ تَفْضِيلِ الشَّيْخَيْنِ قَطْعِيَّةٌ. وَإِنْ ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّ هَذَا الْإِجْمَاعَ كَانَ سَكُوتِيًّا فَذَلِكَ لَا يَضُرُّنَا ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ السَّكُوتِيَّ مِنَ الصَّحَابَةِ يَفْتَرِبُ جَدًّا مِنَ الْقَوْلِي وَيُعَادِلُهُ تَقْرِيْبًا . وَمِنْ بَابِ الْحَيْطَةِ لَمْ نُكْفِرِ التَّفْضِيلِيَيْنِ بَلْ اعْتَبَرْنَا هُمْ خَارِجِيْنَ عَنِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قد يُرَادُ بِطَرَحِ شُبُهَةٍ عَلَى قَطْعِيَّةِ الْإِجْمَاعِ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِقَوْلٍ أَوْ سَكُوتٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، لَكِنَّ أَلْفَاظَ الْحَدِيثِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ وَكَلِمَةُ الطُّبْرَانِيِّ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْنَا قَدْ رَفَعْتَ هَذَا الْإِجْمَاعَ إِلَى مَقَامٍ عَالٍ جَدًّا ، بَلْ جَعَلْتَ لَهُ قِيَمَةً تَكَادُ تَسَاوِي الْإِيْحَاءَ بِأَنَّ الْأَمْرَ أَكَّدَ بِمَا يَشْبَهُ الْوَحْيِ ، إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى. وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ انْعَقَدَ لِهَذَا الْأَمْرِ إِجْمَاعٌ سَمَاوِيٌّ أَيْضًا. وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَشْمُولًا بِهَذَا الْإِجْمَاعِ مَعَ الصَّحَابَةِ ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَاللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - تَشَارَكَ فِي دَرَجَتِهِ ، كَمَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ: يَا أَبَى اللَّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ. (مسلم: 6181)

فَمَعَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ الشَّدِيدَةَ الْقُوَّةَ ، انظُرُوا إِلَى جَرِصِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ: فَهَمْ لَمْ يَصِفُوا مِنْ أَنْكَرَ هَذَا الْإِجْمَاعِ بِالْكَفْرِ ، بَلْ عَدَوْهُ مَبْتَدِعًا - أَي: لَيْسَ بِكَافِرٍ بِالْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ ، وَلَكِنَّهُ خَارِجٌ عَنِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

الذين يسبون الصحابة الكرام رضي الله عنهم يُسمون في

الاصطلاح المعاصر روافض ، وأما الذين يُنكرون أفضليّة الشيخين رضي الله عنهما فيقال لهم تفضيليون. غير أنّ هذين الفريقين في الحقيقة فرعان لمذهب واحد وأصل مشترك ، كما يتّضح لمن تأمل في كتب كره الرافضيه غيرها.

قال العلامة ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: «التشيع في عرف المتفهمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان ، وأنّ عليّاً كان مصيباً في حروبه ، وأنّ مخالفة مخطئ ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما... فمن قدّمه على أبي بكرٍ وعمَرَ فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضيّ ، وإلا فشيوعيّ ، فإن أضاف إلى ذلك السبّ أو التصريح بالبعض فهو التشيع في عرف المتأخرين ، وهو غالٍ في الرافض». (انظر تهذيب التهذيب ج 1 ص 94 ، هدي الساري ج 2 ص 240 ، الرفع والتكميل ص 146 ، الفتاوى الرضويّة ج 28 ص 87).

وقال الإمام الشعراني رحمه الله تعالى: «ما ثبت به الروافض في تقديمهم عليّاً رضي الله عنه على أبي بكرٍ رضي الله عنه... الحاصل: أنّ من يثبت أفضليّة عليّ على أبي بكرٍ فهو رافضيّ». (الياقوت والجواهر ج 2 ص 437).

وقال الملا علي القاري رحمه الله تعالى: «هو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين، وقد حكى الإجماع على ذلك، ولا عبرة بمخالفة الروافض هنالك».

أي إنّ الصديق الأكبر رضي الله عنه أفضل الأولياء من الأولين والآخرين، وقد نقل الإجماع على ذلك، فلا يلتفت إلى مخالفة الروافض في هذا الباب (شرح فقه الأكبر ص 61).

قال الإمام السيوطي رحمه الله تعالى: «من لم يعتد أفضليّة

الصديق الأكبر رضي الله عنه فهو رافضي، وعقيدته خبيثة» (الحاوي للفتاوي، ج1، ص318).

وقال الإمام ابن الهمام رحمه الله تعالى: «وَفِي الرَّوَافِضِ أَنْ مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى الثَّلَاثَةِ فَمُبْتَدِعٌ» (فتح القدير، ج1، ص360).
وقد ورد هذا اللفظ بعينه في تبیین الحقائق حيث قال: «وَفِي الرَّوَافِضِ أَنْ مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى الثَّلَاثَةِ فَمُبْتَدِعٌ» (تبیین الحقائق، ج1، ص135).

وقال الإمام السيد ابن عابدين الشامي رحمه الله تعالى: «إِنَّ الرَّافِضِيَّ إِذَا كَانَ يَسُبُّ الشَّيْخَيْنِ وَيَلْعَنُهُمَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ كَانَ يُفَضِّلُ عَلِيًّا عَلَيْهِمَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ». (الفتاوى الشامية، ج3، ص321).
وجاء في الفتاوى العالمية: «الرَّافِضِيُّ إِذَا كَانَ يَسُبُّ الشَّيْخَيْنِ وَيَلْعَنُهُمَا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ كَانَ يُفَضِّلُ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَجْهَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكُونُ كَافِرًا إِلَّا أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ، وَالْمُعْتَزَلِيُّ مُبْتَدِعٌ». (الفتاوى العالمية، ج2، ص264).

فهذه النصوص كلها تدل على أن التفضيلي - أي من يقدم علياً على الشيخين - داخل في حد الرافضة، وأن وصفه عند العلماء: مبتدع مخالف لأهل السنة، شبيهة بالمعتزلة في خروجهم عن الجماعة.
وقال السيد مير عبد الواحد البلكرامي رحمه الله تعالى: «مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ خِلَافَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَهُوَ خَارِجِيٌّ، وَمَنْ فَضَّلَهُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهُوَ مِنَ الرَّافِضَةِ» (سبع سنابل، ص10).

قال حضرة المجدد الف الثاني قدس سره: «إِنَّ أَفْضَلِيَّةَ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمْرٌ يَقِينِيٌّ قَطْعِيٌّ، وَأَمَّا أَفْضَلِيَّةُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فهي دون ذلك في الدرجة. غير أنّ الأحوط والأولى ألاّ يُحكّم بكفر من أنكر أفضليّته، بل ولا بكفر من أنكر أفضليّة الشيخين، بل يُعدّ مبتدعاً ضالاً، لأنّ في تكفيره خلافاً بين العلماء، ولأنّ القول بقطعيّة الإجماع في هذا المقام فيه قيلٌ وقال. وإنّ من أنكر أفضليّة الشيخين فهو قرينٌ يزيد الشقيّ وأخوه في الضلال، إذ بهذا الاحتياط بعينه توقّف العلماء عن الجزم بلعنه. وإنّ الأذى الذي أصاب رسول الله ﷺ من جهة الخلفاء الراشدين هو في الحكم كالأذى الذي أصابه من جهة الحسن والحسين عليهما الصلوات والتسليمات» (مكتوبات الإمام الرّبّاني، ج1، ص556، مكتوب رقم 266).

فمن كان من التفضيليّة يرى وجوب لعن يزيد، فعليه أن يتأمل ملياً في هذا الفتوى البالغة من حضرة الإمام المجدّد قدس سرّه، على العاقل أن يتفكّر .

وقال الإمام الأعظم أحمد رضا خان البريلوي قدس سرّه: «إنّ أئمة الدّين عدّوا التفضيليّة من جملة الرّوافض». (الفتاوى الرضويّة، ج2، ص509).

وقال العلامة غلام رسول السّعيدي: «من قال إنّ عليّاً رضي الله عنه أفضل من أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما فهو رافضيّ» (تذكرة المحدثين، ص282).

علامة أهل السنّة وشعارهم

سئل سيّدنا أنس بن مالك رضي الله عنه: ما علامة أهل السنّة والجماعة؟

فقال رضي الله عنه: «أنّ تُحبّ الشّيخين ولا تطعن الختّين

وَتَمَسَّحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ «. أَي أَنْ تَكُونَ مُحِبًّا لِلشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْأَيُّ تَتَعَرَّضُ بِالْقَدْحِ لِخَتْنِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَأَنْ تَعْتَقِدَ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (فَتَاوَى قَاضِي خَانَ، ج 1، ص 46، المِرْقَاة، ج 2، ص 77).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «تَفْضِيلُ الشَّيْخَيْنِ وَحُبُّ الْخَتْنَيْنِ». أَي: مِنْ عِلَامَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَفْضَلِيَّةَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَنْ يَحِبُّوا عَثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (شَرْحُ الْعُقَاةِ النَّسْفِيَّةِ، ص 150، التَّمْهِيدُ لِأَبِي الشُّكُورِ السَّالِمِيِّ، ص 165، قَاضِي خَانَ، ج 1، ص 46، تَكْمِيلُ الْإِيمَانِ، ص 78، النَّبْرَاسُ، ص 302، شَرْحُ فَهْمِ أَكْبَرِ، ص 63، الْفَتَاوَى الرَّضَوِيَّةِ، ج 9، ص 61، الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج 1، ص 288، الْبِنَايَةُ، ج 1، ص 146).

هَذِهِ هِيَ عِلَامَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ لِأَنَّ: إِنْكَارُ أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ رَافِضِيَّةٌ، وَإِنْكَارُ مَحَبَّةِ الْخَتْنَيْنِ خَارِجِيَّةٌ، أَمَّا الْإِقْرَارُ بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا فَهُوَ السُّنِّيَّةُ بَعِيْنَهَا.

وَهَذَا هُوَ شَهَادَةُ السُّنِّيَّةِ الْحَقَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ تَرَى كُلَّ جَاهِلٍ قَدْ تَجَرَّأَ عَلَى إِصْدَارِ «شَهَادَاتِ السُّنِّيَّةِ» لِلنَّاسِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا فَهْمٍ. فَإِنَّ لَمْ يُعَدَّ مُنْكَرُ أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ خَارِجًا عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَمُنْكَرُ مَحَبَّةِ الْخَتْنَيْنِ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ خَارِجًا، لَكِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الثَّانِي خَارِجًا عَنِ السُّنَّةِ، فَالْأَوَّلُ أَيْضًا خَارِجٌ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَرِيَّةَ فِيهِ. وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ هِيَ أَنْسَبُ لِحَالِ بِيَضْعِ فِي أَقْوَامِ أَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يَثِيرُونَ الشُّكُوكَ حَوْلَ أَفْضَلِيَّةِ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِنَّ أَفْضَلِيَّةَ مَوْلَانَا أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ، وَمَحَبَّةَ مَوْلَانَا عَثْمَانَ وَعَلِيٍّ

رضي الله عنهم أجمعين، وجهان لعقيدة واحدة متكاملة.
وقد نصّ العلماء على أن من قال بتفضيل سيدنا علي المرتضى
رضي الله عنه على الشيخين مطلقاً فهو من الرافضة. وأمّا من زعم أن
مولانا الصديق الأكبر رضي الله عنه ليس إلا خليفة سياسياً، وأن
مولانا علياً رضي الله عنه هو الخليفة الروحاني، فذلك أشد رافضياً
من أولئك الأولين، لأن الرافضة الأوائل إنما نقصوا من مقام الصديق
في الولاية، وأمّا هؤلاء المتأخرون فقد أنكروا ولايته أصلاً، فكانت
رافضيتهم أغلظ وأشنع.

هذه ليست قضية بسيطة

إنه ليس بالأمر الهين. قال العلامة عبد العزيز برهاري رحمه
الله تعالى: «هذه المسألة يدور عليها إبطال مذهب الشيعة، فإن أول
أصولهم أن علياً رضي الله عنه أفضل الكل... وفساده أشد من مفاسد
مذاهب المعتزلة والجبرية وأشباههم، فيجب على العلماء الإهتمام
بمسألة الأفضلية... وحسبك دليلاً على الإهتمام بها أنها من علامات
أهل السنة» (النبراس ص 302)

وقد أدى صاحب النبراس ما عليه من واجب في تنبيه أهل
السنة وإيقاظهم، فصار لزاماً على العلماء الغيورين على الدين أن
يدركوا خطورة هذه المسألة ويقوموا بواجبهم في بيانها والدفاع عنها.
وقد استعمل العلماء في حق منكري أفضلية الشيخين
عبارات شديدة، ونحن نكتفي بنقل ألفاظهم كما وردت دون تجاوز،
وهي على النحو الآتي:

غالي شيعي ورافضي (تهذيب التهذيب، ج 1 ص 94، هدي

الساري، ج 2 ص 240، الرفع والتكميل ص 146، الفتاوى الرضويّة، ج 28 ص 87). رافضيّ (فتح القدير، ج 1 ص 360، تبيين الحقائق، ج 1 ص 135، الفتاوى الشاميّة، ج 3 ص 321، سبع سنابل ص 77).
مبتدعٌ منافقٌ خبيثٌ (الإمام الذهبي، كتاب الكبائر ص 236).

نو عقيدة خبيثة (السيوطي، الحاوي للفتاوى، ج 1 ص 318).
بُنِيَتْ جذورُه على الرَّفْضِ إْحْكَامًا (سبع سنابل ص 10).
مُنْكَرُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ مَبْغُوضٌ عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ مَرْدُودٌ
عَنْ حَضْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُمَكِّنُ حَلَّ عَقْدَةِ شِقَائِهِ، وَإِنْكَارُ الصَّحَابَةِ
إِنْكَارٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ خَالَفَ طَرِيقَ السُّنَّةِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ طَوْقٌ فِي
عُنُقِهِ (سبع سنابل ص 18).
ملعونٌ، أسودُ الوجه، أحمق (سبع سنابل ص 18).
التفضيليّ شريكُ يزيدَ الشقيّ (مكتوبات الإمام الرّبّاني،
المجلد 1، المکتوب رقم 266).
خارجٌ عن أهلِ السُّنَّةِ (مطلع القمرين ص 70).
خارجٌ عن أهلِ السُّنَّةِ (كما ذكره جمعٌ من العلماء في فضائل
سيدنا أمير معاوية رضي الله عنه ص 46-51).

الخلاصة:

إِنَّ أَقْلَ مَا يُقَالُ فِي حَقِّ "التفضيليّة" أنّها فرقةٌ من فرق أهل
البدع، وبدعتهم هذه لا تتعلّق بالعمل، بل بالعقيدة. وضدّ هذه
البدعة ليس "السُّنَّة" فقط، بل "أهلُ السُّنَّة". ومَنْ تلبّس بها خرج من
دائرة أهلِ السُّنَّةِ كما يخرج الجبريّة والقدريّة والمعتزلة والخوارج

وغيرهم.

قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَقُّ بِالْوِلَايَةِ مِنَ الشَّيْخِينَ، فَقَدْ جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ مَذْنِبِينَ، وَلَا أَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ لَهُ عَمَلًا مَعَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ الْخَبِيثِ" (رواه أبو داود، حديث رقم 4630)

وقد جعل العلماء أفضلية الشيخين رضي الله عنهما لا عقيدة أهل السنة فحسب، بل شعارًا وعلامةً فارقةً وهويةً تُميّز أهل السنة عن غيرهم، فكان مَنْ لا يعتقد بها فهو خارجٌ عن أهل السنة.

حَيْثُ جَعَلُوا مِنْ عِلْمَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ تَفْضِيلَ الشَّيْخَيْنِ وَمَحَبَّةَ الْخَتَنَيْنِ (شرح العقائد النسفية ص 150)

وقال العلماء كذلك: إنَّ "التفضيلية" لا تُعدُّ من السُّنَّةِ (مطلع القمرين ص 70)-

وَلَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ خَلْفَ "تَفْضِيلِي"، فَإِنْ صُلِّيَ خَلْفَهُ تُعَادُ الصَّلَاةُ، لِأَنَّ حَكْمَ صَلَاتِهِ حَكْمُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ كِرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ كِرَاهَةُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالْأَعْمَى وَوَلَدِ الزَّنَا (كنز الدقائق ص 28)

حَكْمُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ كَحَكْمِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ كِرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ (مطلع القمرين ص 88)

وكثيرٌ من علماء أهل السنة أفتوا بمثل ذلك، كما في كتاب فضائل أمير معاوية رضي الله عنه من الصفحة 46 إلى 51.

وأيضًا: صلاة الجنابة على مثل هذا المبتدع غير جائزة، كما نصَّ عليه في الفتاوى الرضوية (ج 4 ص 53، مطبوع آرام باغ). بل إنَّ إكرام المبتدع وتعظيمه محرّمٌ كذلك.

قال النبي ﷺ: مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ
الإسلام (شعب الإيمان للبيهقي، رقم 9464، مشكاة المصابيح، رقم
-(189)

☆.....☆.....☆

Islam The World Religion

قرارات كبار العلماء والمشايخ العظام

في القرن الرابع عشر الهجري

(1) - حضرة الغزالي في هذا العصر، العلامة السيّد أحمد

سعيد شاه الكاظمي رحمه الله تعالى:

إنّ تفضيل سيّدنا الصديق الأكبر وسيّدنا عمر الفاروق رضي الله تعالى عنهما على سائر الصحابة الكرام، بما فيهم سيّدنا عليّ المرتضى رضي الله عنهم أجمعين، هو عقيدة إجماعية عند أهل السنة والجماعة. ومن خالف هذا الاعتقاد فليس من أهل السنة، ولا تصح الصلاة خلفه.

وأما من وصف سيّدنا أمير معاوية رضي الله عنه - والعياد بالله - بالفسق، فليس بسنيّ أبداً، لأنّ جميع الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم أجمعين هم عند أهل السنة، بالإجماع، واجبو الاحترام والتوقير.

ولذلك، فالصلاة خلف مثل هذا الشخص غير صحيحة كذلك.

الموقع: السيّد أحمد سعيد الكاظمي، غفر الله له

و أغسطس 1969م

☆.....☆.....☆

(٢) أستاذ المحدثين، مفتي الأعظم العلامة أبو البركات السيّد أحمد شاه

القادري رحمه الله تعالى

إنَّ من يفضِّل حضرة عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه على حضرة الصديق الأكبر وحضرة عمر الفاروق رضي الله تعالى عنهما، فهو ضالٌّ ومضلٌّ، وليس من أهل السنَّة والجماعة بحالٍ من الأحوال، ولا يجوز أن يُتخذ مثل هذا الشخص إمامًا في الصلاة.

وأما من يصف سيِّدنا أمير معاوية رضي الله تعالى عنه بالفسق أو يطعن فيه، فهو الفاسقُ حقًّا، وجعلهُ إمامًا في الصلاة إثمٌ ومعصية.

ويُعلم أنَّ علماء أهل السنَّة والجماعة يُنكرون بشدَّة نسبة الفسق إلى أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه، وأما من تجرأ فاتهمه بالكفر - والعيادُ بالله - فإنَّه هو الكافرُ ملعونٌ بلا ريب.

الفقيه القادري:

أبو البركات السيِّد أحمد، عُفي عنه

11 أكتوبر 1969م

☆.....☆.....☆

(٤) شيخُ الحديث، العلامة غلام رسول القادري الرضوي رحمه الله تعالى، من جامعِ رضوية

لقد أجمعتِ الأُمَّةُ الإسلاميَّة- بعد حضراتِ الأنبياءِ الكرام عليهم الصلاة والسلام- على أوَّلِيَّةِ الفضلِ والسيادةِ لحضرة أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه.

وأما حضرة أمير معاوية رضي الله عنه، فهو صحابيٌّ عادلٌ ثقةٌ صالحٌ، وأختُه الشريفةُ أمُّ المؤمنينِ أمُّ حبيبةَ رضي الله تعالى عنها كانت زوجَ سيِّدِ الكائناتِ ﷺ، وهو من كبار العلماء والمجاهدين من الصحابة، وقد دعا له سيِّدنا رسولُ الله ﷺ بخيرٍ.

فالتعُنُّ في مقامه أو سبُّه رافضيَّةٌ خالصة، ومن يفعل ذلك
فليس بسنِّيٍّ أبداً، ولا تُقام الصلاة خلفه مطلقاً. والله ورسوله أعلم.

غلام رسول غفر الله له القادري الرضوي

31 أغسطس 1969م

☆.....☆.....☆

(٥) شيخُ الإسلام، حضرةُ خواجه محمد قمر الدين السيالوي رحمه الله
تعالى

لقد انعقد إجماعُ الصحابةِ رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين
على أفضليةِ حضرةِ أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه على سائر
الصحابةِ الكرامِ رضي الله عنهم أجمعين، ومن أنكرَ هذا الإجماعَ فهو
داخلٌ تحتَ الوعيدِ الواردِ في قوله ﷺ: «شدَّ في النار».

وأما حضرةُ معاويةَ رضي الله عنه فمناقبُه ثابتةٌ ثبوتاً مسلماً
لا مرأه فيه، والطعنُ في شأنه إن لم يكن التزامَ كفرٍ فهو لا يخرج
عن لزوم الكفر قطعاً.

وأما ما يُقالُ في حقِّ حضرةِ أميرِ معاويةَ بنِ أبي سفيانِ رضي
الله عنهما من أنه كان يُبغضُ حضرةَ عليٍّ رضي الله عنه أو سائرَ أهلِ
البيتِ رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين، أو أنه كان يأمرُ بسبِّهم أو
يفعلُ ذلك بنفسه، فذلك قولٌ باطلٌ محضٌ، مبنيٌّ على الضلالِ والجهلِ،
ولا أصلٌ له إلا في رواياتِ بعضِ الروافضِ كتنصرِ بنِ مزاحمٍ، ويونسِ
بنِ حَبَّابٍ، ومرحوبٍ وغيرهم.

ولا ينسى مسلمٌ قولَ سيِّدنا رسولِ الله ﷺ: «اللهُ الله في
أصحابي» فقط، والله تعالى ورسوله الأعلى أعلم.

محمد قمر الدين السيالوي غفر الله له

10 رمضان المبارك 1389 هـ

☆.....☆.....☆

(٦) آستانة العالیه گولڑه شریف

إنّ تفضیلَ الشیخین رضی اللہ تعالیٰ عنہما هو مذهبٌ جمیعِ
أهلِ السنّة والجماعة، ومن خالف هذا المذهب فهو مبتدعٌ، وتكون
إمامته مکروهةً.

وأما تفسیقُ أيِّ صحابيٍّ رضی اللہ عنه فهو إهانةٌ ومخالفةٌ
صریحةٌ لمذهبِ أهلِ السنّة، بل هو بدعةٌ منكرة، وخصوصًا في حقِّ
حضرةِ أميرِ معاويةٍ رضی اللہ عنه، فإنّ عدالته وصلاحه ثابتان ببيّن
الدليل، وهو تنازلُ حضرةِ الإمامِ الحسنِ رضی اللہ عنه عن الخلافةِ له،
إذ لا يليقُ بالإمامِ الحسنِ رضی اللہ عنه أن يُفوّضَ أمرَ الخلافةِ إلى
فاسقٍ أو غيرِ عادلٍ.

کُتِبَ: فیضُ أحمد - مقيمٌ بآستانة العالیه گولڑه شریف
والجوابُ صحیحٌ

محمد فاضل چشتی - آستانة العالیه گولڑه شریف

☆.....☆.....☆

(٧) المناظر الأعمم العلامه محمد عمر الأجزوي رحمه الله إن إنكارَ
الخلافةِ الحقّة لسيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر الفاروق رضی
الله عنهما يُخرجُ صاحبه عن الإسلام، وإنّ من يعتقِدُ أنّ سيدنا عليًّا
كرّم الله وجهه الكريم أفضلُ منهما فهو ضالٌّ منحرفٌ عن الدين.
وكذلك من يسبُّ ويشتمُّ سيدنا أميرَ معاوية بن أبي سفيان
رضی اللہ عنهما، فهو أيضًا خارجٌ عن الإسلام.

فقط: محمد عمر الأجزوي

في الأوّل من المحرّم الحرام سنة 1390هـ

☆.....☆.....☆

(٨) العلامّة مولانا مُحبُّ النبي رحمه الله: إنّ أهل السنّة والجماعة مُجمعون على أنّ مَنْ يفضّل سيّدنا عليّاً كرم الله وجهه على سيّدنا أبي بكرٍ وعمرَ الفاروق رضي الله عنهما فهو فاسقٌ فاجرٌ ضالٌّ، ويجب شرعاً إهانته وعدم تعظيمه، لأنّ الفاسقَ والفاجرَ لا حُرمةَ له في الشرع.

وكذلك مَنْ يتجرأ على سبِّ سيّدنا أمير معاوية رضي الله عنه، فإنّه لا يكون من أهل السنّة، إذ إنّ مذهب أهل السنّة قائمٌ على أنّ جميع أصحاب رسول الله ﷺ عدولٌ صادقون، وعدالتهُم أمرٌ مسلمٌ لا يُنكر.

فقط: محبّ النبي

☆.....☆.....☆

(٩) شيخ الحديث العلامّة عبد المصطفى الأزهري رحمه الله: من قال إنّ سيّدنا عليّاً رضي الله عنه أفضلٌ من سيّدنا الصديق والفاروق رضي الله تعالى عنهما فليس بسنيّ، بل لا يُعدّ محبّاً لعليّ رضي الله عنه.

وقد قال الإمام ابن حجر في الصواعق المحرقة ما ترجمته:

"اتفق أكابرُ الأئمة وعلماؤها على أنّ أفضلَ هذه الأئمة بعد أنبيائها هو سيّدنا أبو بكرٍ الصديق، ثم سيّدنا عمرُ الفاروق رضي الله تعالى عنهما."

وأما سيّدنا أمير معاوية رضي الله عنه فهو من الصحابة الكرام، ومن أقرب الناس نسباً إلى رسول الله ﷺ، إذ يلتقي نسبه

الشريف بالنسب النبوي في خمسة آباء فقط. وكان كاتب الوحي، وصهر رسول الله ﷺ، إذ كانت أخته أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ.

وقد بشره القرآن بالجنة، وهو من المجتهدين من الصحابة. وقد سلم له سيدنا الإمام الحسن رضي الله عنه الخلافة، وتنازل عنها لطلوعاً.

فمن يطعن في سيدنا أمير معاوية رضي الله عنه فقد طعن في الإمام الحسن رضي الله عنه، فهو رافضي أو خارجي، ولا يمكن أن يكون من أهل السنة والجماعة، لأن الذين يُبغضون الصحابة وأهل البيت رضوان الله تعالى عليهم أجمعين هم الروافض والخوارج، أما أهل السنة فإنهم يُحبون الجميع بلا استثناء.

والله أعلم بالصواب.

فقير عبدالمصطفى الأزهرى

☆.....☆.....☆

(١٠) صاحب السعادة الشيخ جميل أحمد الشرقپوري النقشبندی
المجددي حفظه الله

إنني أوافق تماماً الموافقة على ما قرره وحققه العلماء الأعلام من أهل السنة والجماعة فيما تقدم، وهو الحق والصواب لا ريب فيه. وذلك أن تفضيل الشيخين رضي الله تعالى عنهما، واحترام جميع الصحابة الكرام، هو مذهب أهل السنة والجماعة قاطبة، ولا سيما سيدنا أمير معاوية رضي الله عنه، فإنه صحابي جليل واجب التعظيم، ومن أنكر فضله وعدالته فقد خرج عن مذهب أهل السنة، ولا تصح إمامته.

كتبه: ميان جميل أحمد الشرقپوري النقشبندی المجددي
وقد وردتْ نصوصٌ هؤلاء الأَكابرِ جميعًا، مُفصَّلَةً، في كتاب
فضائلِ سيِّدنا أميرِ معاويةَ رضي اللهُ عنه من صفحة (46) إلى (51)
لمؤلفه رئيس العلماء العلامة قاضي غلام محمود الهزاروي رحمه الله
تعالى.

وفي ختام ذلك نقول لهؤلاء التفضيلية الروافض:
ما فتواكم في حقّ هذه الأمةِ جمعاءَ التي تعتقدُ بأفضليّةِ
الشيخين رضي اللهُ عنهما؟ وما دليلُكم على مخالفتِها؟
ثم نسألُكم سؤالًا ثانيًا: إن قال خارجيٌّ إنَّ مولا عليًّا رضي
الله عنه خليفةٌ سياسيٌّ فقط وليس روحانيًّا، فما حكمُكم عليه؟
فإن ألصقتم به ملامةً أو اتَّهَمًا بالنفاق، فأنتم أحقُّ بمثلها مائةَ مرّة،
لأنَّ قولكم في سيِّدنا الصديقِ رضي اللهُ عنه أشدُّ وأشنعُ من قوله.
فإن كان هذا الخارجيَّ خارجيًّا حقًّا، فأنتم -لا محالةً- رافضةٌ صرف.
وما علينا إلا البلاغ
والصلاة والسلامُ على سيِّدنا ومولانا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين،
خصوصًا على الخلفاء الأربعة: أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ،
وعلى جميع أتباعه من الأمة، وعلينا معهم أجمعين.

☆.....☆.....☆

Islam The World Religion